عبد الرحمن منيف



بين الثقافة والسياسة


المركز الثقافي العربي

النهضة: الصعود والإخفاق

الثقافة الوطنية واقع وتحديات

مثقف اليوم ليس شاعر القبيلة

الإعلام والثقافة

سقوط الاتحاد السوفياتي

بعض آثار صدمة النفط

الدين وحرية الرأي

المرأة... سؤال فيه بعض التحدي

رأي وشهادة حول القمع

العودة إلى عمان

السياسة والثقافة في العالم العربي

الرواية وشجون أخرى

بَين الثقافة والسّياسَة

* **بين الثقافة والسياسة**

* تأليف: **عبد الرحمٰن منيف**

* الطبعة الأولى، **1998**

* الناشر: **المركز الثقافي العربي**

العنوان:

□ الدار البيضاء/ • 42 الشارع الملكي (الأحباس) • فاكس /305726/ • هاتف/ 303339 - 307651/.
• 28 شارع 2 مارس • هاتف /271753 - 276838/ • ص.ب./ 4006/ درب سيدنا.

□ بيروت/ الحمراء ـ شارع جان دارك ـ بناية المقدسي ـ الطابق الثالث.
• ص.ب/ 113-5158/ • هاتف/ 352826 - 343701/ • فاكس/ 00961-1-343701/.

عبد الرّحمن منيف

بين الثقافة والسّياسة



المركز الثقافي العربي

تقديم

الثقافة العربية اليوم في مأزق. . وعند مفارق طرق.

المأزق ناشىء من حيرة الثقافة، أو ربما من شعورها بالعجز.

الحيرة في تحديد مهمات واضحة يمكن أن تضطلع بها؛ والحيرة في تحديد طبيعة العلاقة التي يفترض أن تقوم بين الثقافة والسياسة والآخر والثقافات الأخرى؛ والحيرة في النظر إلى الماضي وكيفية التعامل معه؛ وأيضاً الحيرة في النظر إلى المستقبل وكيف يمكن الوصول إليه.

هذه الحيرة نتيجة إخفاقات الماضي، وعدم القدرة على «قراءة» الأسباب الحقيقية لهذا الإخفاق، ومن ثم الشعور القوي بالإحباط، أو البدء مجدداً من الصفر، في كل محاولة للنهوض، وما يتولد بسبب ذلك من المبالغة في تصور المصاعب والتحديات قبل امتحان القدرة أو الاحتمالات، وما يترتب على ذلك من افتراض العجز قبل السباحة في النهر، كما يقال.

ولأن العالم الذي نعيش فيه اليوم بالغ السرعة صاخب الضجيج ومتشابك العلاقات، كما يراد أن تسيطر عليه أنماط محددة من

الأفكار والسلوك، ولأن الثقافة تلعب دوراً أساسياً، أو هكذا يفترض، فإن الآخر، القوي والمختلف، يضع أولويات لما يجب أن تكون عليه الثقافة، وهذه نابعة من نظرته وتبعاً لمصالحه، لذلك يحاول بطرق شتى الوصول إلى هذه الغاية. وهكذا نجد أن الثقافة العربية اليوم، وثقافات أخرى في العالم الثالث، عند مفارق طرق.

إن التقدم الهائل الذي حصل في مجالات عدة، خاصة الاتصالات، بمقدار ما قرّب أجزاء العالم من بعضها جغرافياً، فإن من يمسك بزمام التقدم لا يهدف إلى تلاقي الثقافات وتفاعلها بصورة متكافئة قدر ما يهدف إلى توحيد العالم بمنظور ثقافته ومصالحه، واعتبار الثقافات الأخرى مجرد ديكور. لذلك نلاحظ الآن زيادة طغيان الثقافة الأميركية، يقابلها تراجع الثقافات الوطنية، كما نلاحظ تصدير أنماط من الأفكار والأساليب بهدف إرباك الثقافات الوطنية وتغيير أولوياتها، وأيضاً إشغالها عن همومها الحقيقية، وإغراقها في هموم واهتمامات لا تعنيها في المرحلة الراهنة. كل ذلك من أجل كسب الوقت، وبالتالي زيادة الفجوة بين المتقدمين والمتخلفين، من أجل استمرار صيغة الاستغلال والهيمنة والتبعية.

لقد كان أبرز سمات السياسة الأميركية خلال القرن الماضي وأوائل هذا القرن: العزلة، إذ كانت تعزل نفسها عن هموم العالم، أما بعد أن بدأت تطالب بتحرير التجارة والشعوب، وباتباع سياسة «الباب المفتوح»، خاصة في المنطقة العربية، وفي مجال النفط تحديداً، فقد أخذت تخرج من عزلتها. وبعد أن أنجزت المهمة الأولى: فتح العالم أمام شركاتها، نسيت الشق الثاني من سياسة الباب المفتوح، أي تحرير الشعوب. أما في نهاية القرن العشرين، وحين استكملت الولايات المتحدة سيطرتها على معظم خيرات

العالم، فهي الآن تريد أن تمتلك وتسيطر على عقله وفكره أيضاً، خاصة بعد أن ألحقت هزيمة كاملة بالخصم التاريخي: الاتحاد السوفياتي، وتهدف الآن إلى تكريس هذه الهزيمة على مستوى العالم، لتكون كاملة ونهائية.

إن الثقافة تلعب، كما هو مفترض، وكما يجب، دوراً مركزياً في بلدان العالم الثالث، وهذا ما يجعل مثقف هذه البلدان مختلفاً عن المثقف في البلدان المتقدمة، من حيث الدور والمسؤولية. هذا الاختلاف ليس مزية بقدر ما هو واجب وضرورة، تمليها ظروف هذه البلدان، خاصة في المرحلة التاريخية الراهنة.

فإذا كان مثقف البلدان المتقدمة أعفى نفسه، أو أعفته الظروف التاريخية من القيام بمهمات معينة، نظراً لوجود المؤسسات المدنية والأحزاب والصحافة، إضافة إلى القانون والقضاء ورقابة الرأي العام وحرية الرأي والضمير، فلا شيء من هذه الصيغ أو القيم في بلدان العالم الثالث، الأمر الذي يتطلب أخذ هذا الفارق بعين الاعتبار عند المقارنة بين دور المثقف هنا، وهناك. وأيضاً تذكّر دور المثقف الأوروبي في فترة سابقة، خاصة فترة عصر الأنوار، وما تصدى له من دور ومهمات من أجل الوصول إلى النتيجة التي نراها في أوروبا الآن.

إن التبجّح بموت المثقف، والإعلان، بفرح، عن انتهاء دوره، والتبشير بسقوط الأوهام المتعلقة بهذا الدور... إذا كان لمثل هذه الأفكار والشعارات ما يبررها في أماكن أخرى، فإن المرحلة التاريخية لبلدان العالم الثالث، وفي بلداننا العربية على وجه التحديد، تقتضي أن ندرس بعناية كبيرة ماذا يمكن أن يقوم به المثقف، وما هو قادر عليه، بالتنسيق والتكامل مع الآخرين،

مؤسسات وأفكار وصيغ. لا يعني هذا أن ينوب المثقف عن الآخرين، أو أن يكون فوقهم، ولكن يعني عدم الانجرار إلى ما يريده الآخر، من حيث انتفاء الحاجة، وبالتالي الدور، للمثقف.

ولئلا نقع في الوهم المقابل، يجب أن ندرك ما جدّ على العالم الذي نعيش فيه اليوم من تطورات واختلاف قياساً لمراحل سابقة، وبالتالي فإن المثقف الآن لم يعد قادراً على القيام بالمهمات التي قام بها أسلافه، نظراً لتغير طبيعة المشاكل، وزيادة تعقيدها، وتداخل الاختصاصات أو تباعدها، الأمر الذي يقتضي تعديل الدور، وتغيير طبيعة الخطاب، والبحث عن صيغ وأشكال جديدة للتعامل والتنظيم، وتالياً المعالجة.

صورة المثقف اليوم مرتبكة، لأن صورة المهمة ذاتها التي يتصدى لها مرتبكة، أي غير محددة، وبالتالي غير واضحة؛ وهذا ما يثير الشكوك لديه ولدى الآخرين، وبالتالي يخلق الالتباس حول دوره، وحول المهمات التي يمكن أن يقوم بها.

* * *

هذا الكتاب، الذي يحمل عنواناً محدداً: «**بين الثقافة والسياسة**»، يهدف بالدرجة الأساسية إلى طرح عدد من المشاكل، هي أقرب إلى الأسئلة، أكثر مما يدّعي تقديم الإجابات الكاملة أو الحلول.

فعلاقة الثقافة بالسياسة إشكالية كبرى في هذه المرحلة، لأن الخيبات الكثيرة التي تلاحقت خلال المراحل الأخيرة ولّدت مناخاً ملتبساً، وهذا المناخ حمل معه أوهاماً، الأمر الذي يقتضي فتح حوار واسع من أجل الوصول إلى صيغة جديدة تحدد العلاقة بين الثقافة والسياسة وبين المثقفين والسياسيين.

وما يقال عن الثقافة والسياسة، يقال عن علاقة الإعلام بالثقافة، ودور المثقف في المرحلة الراهنة، والنظرة إلى عصر النهضة، الصعود والإخفاق، وأيضاً الانهيار الكبير والمدوي للاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي دون أزمة سياسية أو هزيمة عسكرية، وحول تأثير النفط على المنطقة العربية بأسرها. هذه الموضوعات، وأخرى غيرها، رأيت أن تطرح كإشكاليات تتطلب إعادة الدرس والتأمل، لأن عن هذا الطريق يمكن أن نقرأ الأحداث والظواهر قراءة هادئة وموضوعية، تمهيداً لفهمها ثم التعامل معها بصيغة أفضل.

إن أكثر القضايا تعقيداً وتشابكاً لا تجد الحلول إلا من خلال طرح الأسئلة، وأية إجابة، إن كانت فردية، مهما بلغت النية الحسنة، لا يمكن أن تحمل إلا جزءاً من الحقيقة فقط، أما الحقيقة كلها فلا تتولد، كما لا يمكن الوصول إليها، إلا من خلال تبادل وجهات النظر، وامتحان صلابة وترابط الوقائع وعلاقتها ببعضها، وأيضاً رؤية الجوانب المتعددة.

وأقصى ما تطمح إليه المواد الواردة في هذا الكتاب أن تطرح الأسئلة بطريقة صحيحة، أما الإجابة عليها، أما الحلول، فإنها رهن بآراء الآخرين ومشاركتهم.

بيروت، آب 1998

النهضة: الصعود والإخفاق

منذ أيام محمد علي ومحاولات النهضة العربية تتتابع للبحث عن طريق يقود إلى العصر، والاتصال بحضارته، والتفاعل مع روحه.

بدأت هذه المحاولات في مصر أولاً على دوي مدافع نابليون التي أخذت تدق بوابات الشرق؛ لكن لم تقتصر على مصر وحدها، فقد جرت محاولات تماثلها، وأيضاً بتأثيرها، علاوة على الدوافع الداخلية، في العراق أيام داود باشا، ثم في السودان أثناء الثورة المهدية، وفي العراق وسورية خلال ولاية مدحت باشا. هذا عدا عن الأصداء التي ترددت في أنحاء متعددة من المنطقة سواء بتأثير تلك المحاولات، أو كردود على عمليات الإلحاق والتغيير التي قام بها الاستعمار الحديث، الإنكليزي ـ الفرنسي.

هذه المحاولات، ثم التي تلتها، وحتى أيام عبد الناصر، وعلى المستويين النظري والعملي، تنطلق من نقطة أساسية وهي الاعتراف بالتخلف والقصور، وبالتالي محاولة تدارك هذا النقص للالتحاق بالعصر، لكن جميع هذه المحاولات تبلغ مستوى معيناً ثم ترتد

وتنكسر، على المستويين النظري والعملي، لتبدأ، هي أو غيرها، من جديد.

والسؤال الذي يُطرح، مع الكثير من المرارة وشعور الخيبة: أين هو الخطأ أو النقص في هذه المحاولات؟ أو لماذا يجب علينا أن نبدأ من الصفر كل مرة؟

رغم طرح السؤال لم تجر، حتى الآن، عملية تحليل جدية وواسعة لمراجعة الأسباب التي أدت إلى فشل هذه المحاولات، أغلب ما جرى تحميل الآخر بالدرجة الأولى المسؤولية، أياً كان هذا الآخر، والاطمئنان إلى قناعات هشة بتبرئة الذات، ولذلك استمر الدوران في المتاهة، دون القدرة أو الجرأة على المواجهة من أجل معرفة الحقيقة، ثم محاولة تجاوزها.

بنى محمد علي جيشاً وأسطولاً، وأقام صناعة، وأنشأ القناطر الخيرية لزيادة الرقعة الزراعية والتحكم بمياه النيل، كما أوفد البعثات العلمية إلى أوروبا، واستعان بعدد من ضباط نابليون في تدريب جيشه. وكان ترتيبه، في مرحلة معينة، ضمن الدول الأكثر قوة، براً وبحراً، في عداد ذلك العصر. أكثر من ذلك هدد الإمبراطورية العثمانية في عقر دارها، وكاد يصل إلى استانبول. وقبل أن يموت، أي في السنوات الأخيرة من عمره، بدأ يلملم أذيال هزيمته ويلعق جراحه، منكفئاً في قناطره، بعد أن اختلطت في ذهنه المشوش، الأقرب إلى الخرف، أصداء الهزائم والانتصارات، ولم يعد يعرف أين انتصر وأين هزم، ومن هم أصدقاؤه ومن هم الأعداء. حتى إذا جاء خلفاؤه باعوا مصر أرضاً وشعباً، وعادت مصر، مرة أخرى، إلى قبضة الاحتلال، الإنكليزي هذه المرة، بعد أن تخلصت من قبضة الاحتلال العثماني.

القصة ذاتها، مع اختلاف في التفاصيل، تتكرر بعد مائة وخمسين سنة، وفي ظل عبد الناصر. إذ بعد أن أصبح أكبر قوة في هذه المنطقة، وبنى أقوى جيش فيها، وأقام الصناعة والسد العالي، وقارع أعظم القوى المعاصرة، إنكلترا وفرنسا، ثم أميركا، ووصل إلى الجزائر واليمن، انتهى بموت غامض، وجاء خلفاؤه ليبيعوا مصر بأبخس الأثمان، وتحولت مصر، مرة أخرى، منطقة نفوذ أميركي، ومجالاً حيوياً لأكثر من قوة محلية، بدءاً من إسرائيل وانتهاء بالرجعية العربية.

ويمكن أن يقال الأمر ذاته عن داود باشا في ولايته على العراق، والتي تزامنت مع صعود محمد علي، والذي اعتبر محمد علي نموذجاً له وقدوة، إذ بعد أن وطّن داود باشا القسم الأكبر من العشائر، واعتنى عناية خاصة بإصلاح قنوات الري، وزيادة الرقعة المزروعة، بنى جيشاً قوياً، وأنشأ عدة صناعات، كما استعان بأحد كبار ضباط نابليون في إعادة تنظيم الجيش وتدريبه، وقد استطاع أن يحدّ من تدخل استانبول في ولايته، تمهيداً للاستقلال عنها، لكنه انتهى نهاية بائسة، مصاباً بالطاعون، بعد أن عجز عن إقناع رجال الدين بضرورة الحجر الصحّي لمنع وصول الطاعون إلى العراق!

وبعد أكثر من مائة وخمسين سنة تتكرر التجربة، إذ بعد أن أصبح العراق من القوى المرموقة، ليس فقط على مستوى المنطقة، وإنما بمقياس أكبر، وبعد أن توفرت له ظروف مثالية واستثنائية لمغادرة التخلف، وإمكانية بناء دولة عصرية تتوفر فيها القوة البشرية والكفاءات العلمية، عدا عن المياه والثروة النفطية الهائلة، نجد الآن أن وفيات الأطفال في هذا البلد الأعلى نسبة في العالم نتيجة عدم توفر الغذاء والدواء؛ عدا الأمور الكثيرة الأخرى المدونة.

هذان المثلان من مصر والعراق، وفي إطار البحث عن حضارة العصر وروحه، لا يمكن تفسير الصعود والإخفاق فيهما بأسباب خارجية فقط، أو اعتبار هذه الأسباب العامل الحاسم في الإخفاق. صحيح أن الضغط الخارجي، أو العامل الخارجي، كان موجوداً، سلباً وإيجاباً، في كلا المثلين، إذ كان الإنكليز من أبرز محرضي محمد علي للخروج على الدولة العثمانية، والوقوف في وجه الفرنسيين، ثم أصبحوا في وقت لاحق من ألد أعدائه، وسبباً في إلحاق هزائم قاسية بجيوشه، سواء في الجزيرة العربية أو الأناضول. لكن الصحيح أيضاً، وربما بنفس المقدار، أن صيغة محمد علي في الحكم، ونظرته إلى الشعب، وحجم طموحاته بالمقارنة مع قواه، وطبيعة التحالفات التي أنشأها، كل هذه العوامل ساهمت مساهمة كبيرة في سقوطه.

والأمر ذاته ينطبق على العراق الحديث، وما انتهى إليه.

لا يراد في هذا المجال تقديم درس تاريخي، لأن الأمر، كما يبدو، أكبر وأكثر أهمية، إذ يتعلق، بالدرجة الأولى، بمفهوم النهضة، شروطها وعناصرها وقواها، بمفهوم التقدم، بمفهوم القوة، بمفهوم الحضارة التي يجب أن تقوم. ومن هنا يصبح النظر إلى الجانب الفكري شديد الأهمية والخطورة.

إن في هذين المثلين، وما يشابههما، نواقص أساسية، وفي أكثر من مجال، ومن هنا تأتي ضرورة المراجعة الجادة، والمكاشفة الصريحة، لا بهدف إدانة هذه التجربة أو تلك، وإنما من أجل معرفة نقاط القوة والضعف، وأسباب الصعود والإخفاق، وتالياً محاولة وضع تصور أكثر متانة وتماسكاً من أجل المستقبل.

مهمة من هذا النوع لا يقوى، ولا يحسن أيضاً، أن يقوم بها

فرد، لأن تاريخ عصر النهضة من الاتساع والتنوع إلى درجة يتطلب فرقاً متعددة، وفكراً متعدداً، ويتطلب أيضاً أسلوباً نقدياً صارماً، لا بهدف جلد النفس، والتلذذ بإدانة الماضي وتجاربه ومحاولاته، وإنما بقصد استخلاص النتائج وإعادة قراءة الماضي من أجل استشراف المستقبل.

مهمة مثل هذه، كبيرة وخطيرة، وشديدة الإلحاح، تقتضي مركز أبحاث متخصص، وأيضاً تتطلب وجود وتلاقي مجموعة من المهتمين بالشأن العام لتدارس التجارب التي مرت، بدايةً «بقراءة» تاريخ المرحلة السابقة، ثم توصيف الواقع الراهن، تمهيداً لإقرار صيغة أو ميثاق للمستقبل، وضرورة أن يكون مثل هذا اللقاء جاداً، صريحاً، نقدياً، وأن يضمّ عدداً من الأكفاء والمهمومين بهمّ الأمة، وليس الطامحين لأن يحلّوا بدل بعض الطواقم الحاكمة، وأن يمتلك مثل هذا اللقاء الوقت الكافي للنقاش وتبادل الرأي، وأن يخرج، في النهاية، بصيغة تُطرح للنقاش العام الواسع، وبعد أن يُبدى فيها الرأي وتعدّل، تصبح في النهاية ميثاقاً لمواجهة المستقبل.

هذا الاقتراح، إذا قدّر له أن يأخذ صيغة عملية للتنفيذ والمتابعة، يمكن أن يصبح ميثاقاً وطنياً اجتماعياً لمرحلة طويلة قادمة، يساعد على تجاوز حالة الضياع والخيبة التي تسيطر على العقول والنفوس حالياً، ويضعنا على بداية الطريق الصحيحة.

إن للزمن في العصر الذي نعيشه مفهوماً مختلفاً عن عصور سابقة، والأعداء والخصوم الذين نواجههم في المرحلة الحالية يختلفون عن أية مرحلة سابقة، كما أن التحديات التي تنهض في وجوهنا تضعنا أمام السؤال الكبير: أن نبقى أو لا نبقى.

ففي السابق كان الزمن ينسانا أو يتركنا، وفي هذه الغفلة كنا

نتطاحن ونتحارب إلى أن يفطن منا أحد أو يلتفت إلينا أحد فيحاول أن يصلح بيننا، أو أن يلحقنا به حتى نبلغ سن الرشد، فنقترب، إلى مسافة معينة، من العصر، ونسمع دويه، لكن لا نستطيع اللحاق به. أي بكلمات أخرى: كان الزمن بطيئاً رحيماً، ينتظر المتأخرين، وقد يساعدهم من أجل أن ينضموا إلى الركب الذي لم يكن في عجلة من أمره، إذ كانت السفن الشراعية، وما يماثلها، أسرع وسائله في الانتقال أو الاتصال. أما الآن فإن الزمن يتدفق بسرعة خارقة، وهو كالسيف إذا لم تقطعه قطعك، غير مبالٍ من أنت أو أين تكون. لذلك يجب أن نفهم الزمن في المرحلة الحالية بطريقة مختلفة عن السابق.

أما عن طبيعة الأعداء والخصوم فلم يعد الأمر، الآن، كما كان خصوم الأمس وأعداؤه. علاوة على أن وسائلهم وإمكانياتهم، ونواياهم أيضاً، اختلفت كثيراً عن السابق.

في السابق، ومن أجل إبرام معاهدة أو عقد حلف، ورغم عدم تكافؤ القوى، كان الأمر يتطلب شهوراً أو سنوات، وكان مقابل شيء يؤخذ شيء يعطى. وكان لنا في الطرف المقابل من يفهمنا، من يعطف على مطالبنا، وقد يؤيدنا، من خلال الأحزاب والبرلمانات والصحافة، وربما نستعين بصديق على عدو. أي بكلمات أخرى: كان لدينا هامش، وكنا نستطيع المساومة، وأيضاً تحريك الشارع، أما الآن فإن طبيعة العدو، وطبيعة الظروف تجعل خياراتنا ضيقة ومحدودة.

العدو الذي نواجه الآن إسرائيل؛ والحكَم الذي نلجأ إليه، لعله ينصفنا منها، الولايات المتحدة!

إسرائيل ليست مثل الإمبراطورية العثمانية. لقد اختلفنا كثيراً

وطويلاً مع استانبول، رغم الدين المشترك والروابط التاريخية، حول من يصلح والياً، وحول مقدار الجباية والضرائب، وما يستحق للمركز وما يستحق للأطراف، ثم في وقت لاحق حول عدد المجندين الذين يجب أن يذهبوا إلى القفقاس أو طرابلس الغرب، وأخيراً حول مدى المركزية واللامركزية التي يجب أن تتمتع بها الولايات.

حتى مع بريطانيا وفرنسا المستعمرتين، لم يتوقف النضال ولم تتوقف المطالبة عن تغيير الصيغة، والاعتراف بالحقوق. أكثر من ذلك كان المحسوبون على هاتين الدولتين يضطرون للمطالبة بتحسين الشروط وزيادة المقابل كلما شعروا أن الشارع أخذ يتململ ويطالب.

إسرائيل الآن لا تريد فقط إرغامنا على الاعتراف، ولا تكتفي بما وضعت عليه اليد، ولا تقنع أن تصبح مجرد دولة من دول المنطقة، أو أقوى من مجموع دولها عسكرياً؛ إنها تريد أيضاً أن تعيد صياغة المنطقة جغرافياً وسياسياً، وأن تصبح السيد الذي لا يُردّ له كلام، وأن يكون لها نصيب وافر في الثروة المائية والثروة النفطية، وأن تفرض الثقافة التي تلائمها، والسلوك الذي يحقق لها أقصى درجة من الاستقرار والاستغلال والهيمنة. هذا في مرحلة أولى، أما في مرحلة لاحقة فتطمح أن تكون المثل والمرجعية، والموجّه والحكم في كل ما يتعلق بقضايا المنطقة وشعوبها. هي التي تحدد الأنظمة السياسية والاجتماعية؛ هي التي تعيد التركيب السكاني بما يناسب أمنها وحاجتها للأيدي العاملة والأسواق، بما في ذلك تقسيم المنطقة إلى كتل وأحلاف متصارعة لكي تسوّق أسلحتها في مرحلة، ثم لكي تفصل بين المتحاربين في مرحلة، ثم

لتصبح الحكم الذي يرجع إليه المتنازعون! كما ستدفع، مرة أخرى، قسماً كبيراً من العرب إلى الصحراء، لأنه المكان الذي يليق بهم، والذي يلائمهم أكثر من أماكن الخضرة والماء!

وفي حال عدم ملائمة هذه الشروط، أو اعتبارها أقسى مما ينبغي يمكن اللجوء إلى الحامي الأكبر: الولايات المتحدة، لكي تنصف المظلوم وتعيد الحق إلى أصحابه! ولا حاجة للحديث عن مدى عدالتها ونزاهتها، وأيضاً عن مدى سيطرتها على المؤسسات الدولية، وبالتالي ماذا يمكن أن تفعله في معاقبة المخطىء، أو الذي يريد الخروج على طاعتها!

إن عالماً مثل الذي نعيش فيه الآن، عالم القطب الواحد، والنظام الدولي الجديد، ليس فيه مكان إلا للأقوياء، والذين يعرفون ماذا يريدون، وكيف يصلون إليه. أما الحائرون والخائرون، أما الضعفاء والمترددون، أما الفقراء، فليس لهم مكان في هذا العالم، ولا بد أن ينتهوا فعلاً. والانتهاء هنا لا يعني فقط الانزواء والموت البطيء، وإنما يمكن أن يكون موتاً مادياً مباشراً سريعاً وواسعاً، كما يحصل الآن في بعض الدول الإفريقية، وهذا ما ينتظر آخرين، بمن فيهم العرب، أو على الأقل قسماً منهم، الأمر الذي يغيب عن بعض العرب، ممن يفترضون أنفسهم أغنياء، علماً بأن الطريقة التي ميزت سلوك الكثيرين منهم في التعامل مع الثروة، خاصة النفطية، ثم الحروب التي شنوها، أو شُنت باسمهم، بدّدت القسم الأكبر من بقايا الثروة: ولأول مرة، منذ سنوات طويلة، تصبح هذه الدول مدينة من جديد.

بالإضافة إلى عاملي الزمن، وطبيعة ونوعية الأعداء والخصوم، فإن التحديات التي تواجهنا للتعامل مع العصر من الكثرة والثقل بحيث تنوء تحت عبئها شعوب أكثر غنى وعافية وتماسكاً منّا،

فكيف نقوى عليها نحن في ظل الضياع والتشرذم واستنزاف القوى!

إن العولمة، والهيمنة الاقتصادية، والتفوق العسكري، وطبيعة المجتمع الاستهلاكي الذي يراد فرضه، ثم ثورة المعلومات والاتصالات، والأجيال الجديدة من الكمبيوتر، ونوع العلاقات التي يراد الالتزام بها وتعميمها، وعشرات التحديات الأخرى التي تولدها الزيادة السكانية واكتظاظ المدن، وقلة الموارد، وشح المياه، والتصحر، وهجرة الكفاءات، وزيادة البطالة ونظم التعليم وطبيعة الأنظمة السياسية والاجتماعية الملائمة للعصر، ونوع الثقافة التي يجب أن تسود، كلها تحدّيات علينا أن نفكّر فيها وإيجاد الحلول لمعالجتها.

كل هذه التحديات وغيرها أيضاً، لا يمكن أن تواجه، كما في السابق، من خلال الشعارات العامة والكلمات الكبيرة الجوفاء، وإنما تتطلب إعمالاً للعقل، وورشاً للعمل، وخلق مناخات للتفاعل والإبداع، وتتطلب بالدرجة الأولى تعاون الجميع، ولمراحل طويلة. كما تتطلب، وبدرجة أساسية، تحديد مفاهيم تقود هذا العمل. وهذه المفاهيم بمقدار ما تفهم الواقع وتغوص فيه، يجب ألا تهمل نوعية العصر الذي نعيشه، مما يقتضي الوصول إلى الميثاق الوطني، الذي يخلق السلم الاجتماعي، ويحدد بتواضع، لكن بتصميم، ما يمكن وما يجب أن نفعل الآن وغداً؛ ولعل بداية هذا يكون باعتماد أفكار واقتراحات تحدد طبيعة المرحلة، وما تتطلبه من مواقف وسياسات والالتزام بها، وربما يكون هذا بمثابة بداية الدخول إلى عصر النهضة الحقيقي، أولاً بمعرفة أسباب الإخفاق الذي حصل، ثم التصميم على مواجهة المرحلة التي نعيشها الآن والتي تعتبر الأخطر في تاريخ الأمة العربية على مدى العصور.

الثقافة الوطنية واقع وتحديات

- I -

موضوع الثقافة الوطنية، خاصة في المرحلة الراهنة، واحد من أهم المواضيع التي يجب أن تبحث وتناقش بعمق ومسؤولية، لأن على ضوء تحديد مضمون هذه الثقافة، ووعي الدّور الذي يمكن أن تلعبه، تتهيأ إمكانيات أفضل، وتُحشد قوى أكبر، لمقاومة الغزو الاميركي الجديد، هذا الغزو الذي لا يستهدف السيطرة الكاملة، ولفترة طويلة، على النفط العربي فقط، بل ويريد إعادة صياغة المنطقة سياسياً واقتصادياً وفكرياً لتتلائم أكثر مع مصالحه واستراتيجيته، ولتكون أداة طيّعة تمكنه من فرض شروطه على مستوى العالم.

ومن أجل تحديدٍ جديد لمضمون الثقافة الوطنية، لا بد من معرفة الأخطاء والنواقص التي شابت مسيرتها في المرحلة السابقة، فجعلتها قاصرة على أداء دورها التاريخي. وباعتبار أن الأمر يعني كل من له علاقة بالهم العام، السياسي والثقافي، لذلك يفترض أن يساهم الكثيرون في إبداء الرأي، وأن يتحملوا عبء المسؤولية، لأن

النتائج التي ستترتب من الخطورة إلى درجة تطال مصير الأمة وكل فرد فيها، وعلى كافة المستويات، كما وتؤثر على الحاضر والمستقبل معاً، مما يستوجب موقفاً واضحاً، وأيضاً تجاوزاً للخلافات الثانوية التي ميزت المرحلة الماضية بين أطراف يفترض أن تكون في خندق واحد.

ومما يزيد في أهمية الموضوع الآن وفي خطورته أن الثقافة، بمعناها المتعدد والواسع، هي الموضوع الأكثر إلحاحاً، وهي المستهدفة بالذات، خاصة بعد أن تعرضت الجبهات الأخرى، العسكرية والسياسية والاقتصادية، إلى الاختراق والتراجع. وباعتبار أن الثقافة تمثل الجبهة الخلفية والعمق الحقيقي لقدرة أي شعب على الصمود والاستمرار، لذلك سيعمل الكثير من أجل شل فاعلية الثقافة الوطنية وإرباكها، لتصبح عاجزة عن أداء دورها، خاصة وأن الآخر يدرك ما للثقافة من قدرة وأهمية على الرفض والمواجهة، وعلى التحريض والتعبئة.

إن ثقافة أي شعب تمثل السمات الأساسية التي تكوّن وجدانه، وتعكس مدى صلابته، وتحدد كيف يفكر وكيف يواجه الأزمات، وأخيراً كيف يعبر عن موقفه، خاصة وأن الثقافة لا تستطيع الهروب من المشاكل والهموم الحقيقية للناس، ولا التنكر لطموحاتهم وأحلامهم، كما أنها خير معبّر عن الروابط الأساسية وتطلعات المستقبل أكثر مما ترتهن للطارىء والجزئي، كما تفعل السياسة غالباً.

ولأن جوهر الثقافة الوطنية هو الوعي التاريخي للعصر والواقع معاً، وإدراك حقيقي للأخطار والتحديات، فمن خلالها إذن نستطيع قراءة الأفكار وآمال المستقبل، ومن قولها الجهير أو الرامز نلتقط

الهموم، كما نحس المخاوف، مخاوف الأيام القادمة، كما نقرأ من خلالها التحديات، وما يدبره لنا العدو لكي يوقع بنا، وهكذا تصبح الثقافة الوطنية مواجهة واسعة وكبيرة بين خيارين وإرادتين، خيار وطني دافعه الحرية والكرامة الوطنية ومقاومة التبعية، وخيار العدو الذي يريد الهيمنة والإلحاق والاستغلال. ومن خلال صراع الإرادتين تتحدد المواقف ويحكم عليها. وبذلك تتجاوز الثقافة مجرد تسجيل المواقف أو البراعات اللغوية والأسلوبية، لأن حقيقتها تتجلى في رفض ما يريد العدو فرضه أو تكريسه، وفي انتهاج فعل مغاير لمسار الإلحاق والتبعية، وتحريض القوى الحية في المجتمع لكي تختار ما يعبر عن مصلحتها وطموحها.

إن الثقافة الاستعمارية التي سادت خلال فترة طويلة تحت عنوان وحدة العالم ووحدة ثقافته هي في الحقيقة سيطرة ثقافة القوي، المركز، وإلغاء، في نفس الوقت، أو تهميش الثقافة الوطنية، أو التعامل معها على أنها ديكور أو فولكلور. واستتبع ذلك أن أصبحت الأفكار والأشكال والأساليب الأوروبية وحدها المقياس، مما أدى إلى التباس واختلاط المفاهيم، وإلى حالة متزايدة من التغريب والهجانة، كما أدى إلى تقلص أو تراجع دور الثقافة الوطنية. ولذلك أصبحنا نواجه حالة مركبة وشديدة التعقيد، الأمر الذي يستوجب إعادة تحديد مفهوم الثقافة والمضامين التي يجب أن تحملها في مرحلة تاريخية معينة. لا يعني ذلك، وكرد فعل لما ساد خلال فترة سابقة، رفض كل شيء غربي، والانعزال، أو اعتبار الثقافة الأوروبية بمجموعها ذات سمات واحدة أو توجهٍ واحد، لأن التنوع الموجود داخلها، والتعدد الذي يميز تجلياتها الإبداعية والفنية يملي علينا التفاعل والاختيار، شرط أن يتم ذلك في إطار تعزيز ثقافتنا الوطنية وجعلها أكثر حيوية. هذا مع الإشارة إلى أن الاضطهاد الذي تمارسه

الرأسمالية يطال أيضاً قسماً غير قليل من مواطنيها، مما يستدعي تجديد ثقافة المضطهدين على مستوى العالم، وتأكيد نقاط الالتقاء في الفكر والممارسة.

حين نعتبر الثقافة بهذا الاتساع والامتداد، ونجعلها هاجسنا الأول والأهم في هذه المرحلة، فإن الطرف الآخر، الخصم، والذي كان أوروبياً خلال فترة طويلة سابقة، وأصبح الآن أميركياً إسرائيلياً، ليس غافلاً عن أهمية الثقافة والدور الذي يمكن أن تلعبه، ولذلك يعتبر أن الهزيمة العسكرية لا تكتمل إلا بالهزيمة السياسية، ولا تتكرس الاثنتان إلا بهزيمة الإرادة، أي روح المقاومة والتحدي. وطالما أن الثقافة تقوم بدورها الوطني، أي ترفض الاستسلام والتبعية فإن أي نصر تحققه الآلة العسكرية يبقى مؤقتاً وقابلاً للإلغاء والتجاوز ما لم ترافقه هزيمة فكرية كاملة ونهائية.

ولذلك فإن الهزيمة التي وقعت، وما رافقها من تفتت وتناقض وتغيير في الأولويات، إضافة إلى الاحتلال والأحلاف والقواعد والتبعية الاقتصادية والسياسية، يراد الآن تحويلها إلى قناعة، وتكريسها كأمر واقع غير قابل لإعادة النظر، ولن يتم ذلك إلا من خلال كسر اليقين ووأد الأمل وإلغاء الحلم ومعه المستقبل. ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من تسييد أنماط من التفكير والصيغ والعلاقات تفرز الهيمنة وتؤكد تفوق الآخر، وتجعل نموذجه هو النموذج الوحيد الذي يجب أن يسيطر، بما في ذلك اعتبار المال، أي الثروة، القيمة التي تحدد الموقع والأهمية، والنجاح الفردي هو الهدف، واقتصاد السوق هو المعيار، وهذه بنظره وحدها القيم الجديرة بالبقاء والقادرة على التفوق، أما القيم الفكرية والأخلاقية التي تدعو إلى العدالة والمساواة والحرية فإنها من مخلفات

الماضي، ولا بد أن تنتهي، وكذلك كل ما يتعلق بالهوية والكرامة الوطنية. وفي محاولته لتحقيق هذه الأهداف سوف يلجأ الغازي إلى تأجيج الخلافات الثانوية وتضخيمها ودفعها لأن تحتل مكان الصدارة، كما سيلجأ إلى إثارة النزاعات التقسيمية والتناحرية، من خلال التركيز على النزعات الفئوية والمذهبية والقبلية، ومشاكل الحدود والمياه وما يماثلها، كل ذلك لكي يتمكن من استمرار سيطرته على النفط تحديداً، لأن النفط سيكون أحد أبرز عناصر التنافس والصراع في المرحلة القادمة، ويفوق الدور الذي لعبه سابقاً.

- II -

أن توجد ثروة، من نوع ما، لدى شعب من الشعوب فإنها هبة من هبات الطبيعة التي لا تُسأل لماذا، لكن السؤال ينهض ويكون مشروعاً وضرورياً حين يطرح بالشكل التالي: كيف تعامل الناس مع هذه الثروة التي وجدت لديهم؟

فالمياه، مثلاً، التي هي شريان الحياة، قد تتوفر في أمكنة عديدة، لكن أهميتها تبرز أكثر من خلال طريقة البشر في استغلال هذه المياه، إذ على ضوء ذلك يتحدد المستوى الحضاري ومدى العقلانية في التصرف والتعامل مع عناصر الطبيعة.

وإذا كانت مصر القديمة هي هبة النيل، كما قيل، فإن ميزتها الأساسية وتحولها إلى حضارة بالغة الأهمية في تلك العصور، نشأت من خلال قدرتها على التحكم بمياه النيل، ومن خلال تطوير الزراعة، وبالتالي أصبح النيل أداة للتوحيد والقوة والتقدم، في الوقت الذي تابعت أنهار كثيرة طريقها إلى البحر، دون أن يقوى

أناس تلك الأنهار على ترويضها والاستفادة منها الاستفادة الكاملة.

ويمكن أن تكون لمواد أخرى في الطبيعة، في عصرنا الحديث، مزايا وصفات تماثل ما كان للمياه، وبالتالي فإن تلك المواد تصبح الرافعة التي تنقل شعوباً من موقع إلى موقع أعلى، فالفحم الذي وجد في بعض البلدان الأوروبية، وكذلك الحديد، شكلا جسراً لانتقال أوروبا من عصر إلى عصر أرقى، وساهما بالتالي في الثورة الصناعية التي غيّرت طبيعة العلاقات في القارة ثم في العالم.

والموقع الجغرافي لأي بلد يحدد أهميته وعلاقاته واحتمالاته.

وبقدر ما تكون المواد الأولية سبباً في التغير والانتقال، وكذلك الموقع الجغرافي، فلا يعني ذلك، بالضرورة، ودائماً، نحو الأفضل.

وإذا كانت المواد الأولية والمواقع الجغرافية تحددت دون تدخل البشر، فإن طريقة البشر في التعامل معهما تحدد، سلباً أو إيجاباً، ما إذا كانا عاملاً مساعداً أو عاملاً معيقاً.

وعليه فإن النفط الذي وجد صدفة في بعض أجزاء المنطقة العربية، كان سبباً في أن تتعامل الدول الكبرى، المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، مع المنطقة على أساس وجود هذه المادة، فتحدد الصيغة الجغرافية والسياسية للدول التي أقامتها، وتحدد أيضاً طبيعة الأنظمة التي يجب أن تحكمها، ونوعية العلاقات فيما بينها، أو بينها وبين الآخرين، وهكذا أصبح النفط أبرز العوامل التي أعطت المنطقة قسماتها وحدودها ونوعية الأنظمة القائمة فيها، وتحول النفط، تدريجياً، إلى أداة للتخريب والتناحر، وإلى سبب في استعباد الشعوب وإخضاعها وإلحاقها، وربما أيضاً قطع الطريق على إمكانيات تطورها في المستقبل.

وإذا كانت الرأسمالية بطبيعتها وتاريخها لا تعرف إلا الربح والاستغلال، ولا تتردد في استعمال أية وسيلة، بما في ذلك القوة والخداع، لاستمرار هيمنتها، وتفعل ذلك حتى بالنسبة لشركائها حين تتغير مواقعهم أو قوتهم، فأحرى بها أن تضاعف قوتها تجاه البلدان التابعة والمستعمرة حين تحاول أن تتمرد على إرادتها أو تغير علاقاتها.

وهكذا نلاحظ أن النفط كان أحد الأسباب في رسم خارطة المنطقة، وقد جرى ذلك وكان النفط مجرّد احتمال، أي قبل أن يتم اكتشافه أو استغلاله، وقبل أن يكتسب هذه الأهمية الاستراتيجية والمالية، أما بعد أن أصبح بهذا الحجم والأهمية فقد تضاعفت أسباب التشبث.

كان يفترض بالنفط، مثل المواد الأخرى في الطبيعة، أن يكون عنصر قوة ورفاه للبلد الذي يوجد فيه، وأن يتحول إلى رافعة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي، وأن يوفر الشروط المادية للبناء والتقدم، بعد أن يصبح جزءاً عضوياً من البنية الاقتصادية، لكن حدث العكس في البلدان العربية، إذ لم يتعد مجرد العائدات المالية، وهذه تذهب بدورها إلى الحكام الذين يقررون طريقة إنفاقها، أو تذهب إلى سندات الخزينة في الدول الرأسمالية، خاصة في الولايات المتحدة. ولذلك لم يندمج النفط عضوياً في البنية الاقتصادية للبلد المنتج، وظل على شكل صناعة غريبة عن الوسط الموجودة فيه، مهمته تلبية الحاجات الخارجية بالدرجة الأولى. كما خلق النفط كماً من التشويه في مفهوم العمل ومقياس التقدم والثراء والبناء الاقتصادي... الخ، فتولد نموذج استهلاكي في البلدان المنتجة وفي البلدان العربية الأخرى، وتغيرت الأولويات الاقتصادية

والاجتماعية في التنمية، وزاد الارتباط بالدول الرأسمالية إلى أن أصبح تبعية كاملة حتى على مستوى الغذاء! وجاءت مشتريات السلاح لتبدد الثروة أيضاً، وما تبقى منها تمّ رهنه في سندات الخزينة، وفي تمويل المشاريع والمهمات التي تريد الولايات المتحدة تنفيذها على مستوى العالم!

ونظراً لتركز معظم الاحتياطي النفطي في منطقة الخليج، وعدم وجود بدائل له في أماكن أخرى، أو عدم وجود بدائل من مصادر طاقة مختلفة، ونظراً لأن الصيغة القائمة الآن توفر للولايات المتحدة أفضل وأرخص مصدر للطاقة، وتؤمّن لها أيضاً موقعاً تنافسياً مميزاً تجاه شركائها داخل المعسكر الرأسمالي، فقد كان حرصها على استمرار سيطرتها كبيراً وأساسياً، الأمر الذي دعاها، منذ وقت مبكر، إلى ربط دول منطقة الخليج بعلاقات سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية وثيقة، وإلى وضع خطط للتدخل في حال تعرّض هذه الدول لأية أخطار أو تهديدات، سواء من الدول المجاورة أو من دول أخرى، وهذا ما يفسر إنشاء قوات التدخل السريع، ونشر الأساطيل قريباً من المنطقة، وإلى إقامة قواعد ثابتة في بلدان النفط أو حواليها.

بكلمات أخرى: كانت منطقة الخليج الدجاجة التي تبيض ذهباً، حسب التعبير الشائع، ولذلك ركزت الولايات المتحدة سيطرتها ومعها الدول الصناعية التي تعتمد لتأمين نفطها، على هذه المنطقة، وأصبحت مستعدة لأي إجراء من أجل استمرار وجودها وهيمنتها على هذا المصدر الحيوي لصناعتها ورفاهها، خاصة وأن تجربة 1973 أعطتها درساً حول أهمية النفط حين يستعمل كسلاح.

وإذا كان القرن قد بدأ بالنفط، والمنطقة اكتسبت ملامحها

السياسية اعتماداً على وجوده، فها هو الآن يوشك أن ينتهي، ولا يزال النفط يشكل عصب الحضارة، وشريان الحياة، ومصدراً لا يمكن أن يُستغنى عنه أو أن يُعوّض، خاصة في ظل التغيرات الكبرى التي أخذت تعصف بالعالم منذ وصول غورباتشوف إلى السلطة، وما رافق هذا الوصول من تغيرات وتوجهات، دللت بوضوح أن الصيغة التي حكمت العالم منذ الحرب العالمية الثانية لم تعد قادرة على الاستمرار.

أما بعد أن أخذ المعسكر الاشتراكي بالتفكك، ووضعت الحرب الباردة أوزارها، وبدا أن العالم يدخل عصراً جديداً، فقد أخذت الأمور مساراً عنيفاً وسريعاً.

- III -

إن الفترة التي يعيشها العالم في الوقت الحاضر، رغم كونها تمثل نهاية مرحلة تاريخية، إلا أنها مليئة بالمتغيرات من ناحية، ولم تكتمل فصولاً من ناحية ثانية.

صحيح أن صيغة العالم التي كانت سائدة منذ الحرب العالمية الثانية قد تصدعت، وبدأت بالسقوط، وها نحن الآن نشهد تداعياتها تتوالى، إلا أن الاضطراب والفوضى، ثم الصراعات المتنوعة والمتعددة التي ستبرز هنا وهناك، هي أهم ما يمكن أن يميز الفترة القادمة، والتي قد تستمر وقتاً غير قصير. لذلك لا يمكن القول إن نظاماً دولياً جديداً أخذ يحل مكان النظام السابق. إن ما يحصل الآن، وما يراد الوصول إليه، هو سيطرة جزء من النظام القديم على العالم كله، أو تحويل العالم بأسره إلى امتداد له. فالولايات المتحدة الأميركية كانت أحدى القوتين اللتين تحكمان العالم،

والآن، وبسقوط الاتحاد السوفياتي وتفكك المعسكر الاشتراكي، تريد أن ترث، وأن تعيد صياغة العالم وفقاً لمصالحها ونظرتها ونموذجها، بما في ذلك فكرها وثقافتها.

وإذا كان النظام الجديد، أي نظام جديد، يقتضي وجوده قوى جديدة، أو نظرة جديدة، فإن ما نشهده الآن لا يتعدى أن يكون التهام قوة قديمة لما نتج عن التفكك والتغير، وبالتالي سيطرة هذه القوة القديمة، ذات النظرة القديمة أيضاً، على العالم، مستفيدة أولاً من قدرتها السياسية والعسكرية، ثم نجاحها، في تفكيك المعسكر الآخر، الخصم؛ ومستغلة ثانية النصر العسكري الذي حققته، خاصة في الخليج، وما رافقه من إعلام وتأثير نفسي، وثالثاً إحكام السيطرة على أهم شريان للقوة والتنافس في مواجهة حلفاء المرحلة السابقة، وإدارة الصراع الجديد وفقاً لمصالحها، ولما تتمتع به من مزايا.

إن النظام الذي يراد الوصول إليه، أياً كانت تسميته أو الصفة التي يمكن أن تطلق عليه، لن يتحقق بسرعة، لأنه سيكون نتيجة صراع قاسٍ ومخاضات صعبة (وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحروب الكبرى التي وقعت كانت بين دول من ذات النظام، أكثر مما وقعت بين دول ذات أنظمة مختلفة) خاصة وأن طبيعة القوى المتنافسة، وربما المتصارعة لاحقاً، قد لا تلجأ إلى نفس الوسائل القديمة من حيث الأسلوب أو المدى، يضاف إلى ذلك أن عملية التبلور تتطلب زمناً، وتعتمد توازناً جديداً. إن ما سيتمخض عنه المستقبل سيكون محصلة لقوى وعناصر عديدة ومتداخلة، بعض هذه القوى والعناصر موجود في الوقت الحاضر، وأيضاً مؤثر، وبعضها لا يزال في طور التكون والتبلور.

كما أن النظام الذي يروج له الآن، أو يحاول فرضه، سيأخذ

مضمونه وصيغته من خلال موازين القوى التي ستسود في مرحلة لاحقة، هذا أولاً، وثانياً ان استمرار النظام، أي نظام، يرتبط بمدى تقبله والامتثال له. ونظام يقوم على القهر والاستغلال والاستعباد، ويحتكم إلى القوة العمياء وحدها، ويسخر جميع الوسائل لخدمة أغراضه، خاصة الآنية، ضارباً عرض الحائط بالشرائع والقيم وحقوق الشعوب، إن نظاماً من هذا النوع لن يُقدّر له أن يبقى طويلاً.

وأول العوامل التي ستلعب دوراً في تحدي الصيغة التي يراد فرضها: الثقافة الوطنية، أو الموقف الذي ستمليه الثقافة الوطنية، باعتبارها محصلة لعناصر كثيرة. فعدم الاقتناع بالصيغة التي يراد فرضها، والاستغلال الذي يصل إلى درجة الابتزاز المرافق لها، وتحدي الكرامة الوطنية من خلال الاحتلال والفرض والإذلال، وتوظيف الهزيمة العسكرية لفرض حلول سياسية، كل هذه العوامل سوف تدفع إلى الرفض والمجابهة فالمقاومة. ونتائج أية مقاومة لا تقاس بالأمور الجزئية أو الفورية، إذ مجرد استمرارها، وقدرتها على التعبئة والحشد، وإمكانية تحولها إلى إبداع شعبي تشارك فيه معظم الطاقات والقوى الحية، مع استنهاض روح التضحية لمقاومة الغزو والفرض والهيمنة، لا بد لهذه الحالة أن تغيّر في العناصر والمعادلات.

وفي هذا المجال تحديداً تبرز أهمية الثقافة الوطنية والدور التاريخي الذي يمكن أن تلعبه، خاصة إذا أُحسن تحديد مضمون هذه الثقافة، في مرحلة تاريخية معينة، وتمّ حشد أوسع القوى لمهمات تمليها القناعة وتساهم فيها القوى الفاعلة، فتتبدى عندئذ قدرة الشعوب وإمكانياتها على تجاوز الضعف الآني، والاختلال

الذي فرضته شروط غير متكافئة.

وباعتبار أن ليس هدف هذا العرض الوقوف عند طبيعة المرحلة السياسية، وإنما علاقتها، بالدرجة الأولى، بالهم الثقافي، خاصة ما يتعلق بمضمون الثقافة الوطنية، وعلاقة الثقافة الوطنية بالإبداع تحديداً، فسوف نحاول تحديد ملامح هذه الثقافة.

- IV -

بعيداً عن متاهة الشعارات السياسية العامة، وما تمليه من مزايدات أو تحديات، على غرار ما حصل في فترات سابقة، فإن من جملة الأمور التي يجب أن تتحدد بوضوح: العلاقة بين الثقافة والسياسة، دور الايديولوجيا في الثقافة الوطنية؛ موقع المثقف ودوره، خاصة في المراحل الدقيقة والهامة، أو على وجه التحديد في زمن الانهيارات والتحولات الكبرى.

الثقافة الوطنية هي مجموعة من الأفكار والقيم والصيغ والتعبيرات التي لا تقتصر على الكتابة، أياً كان نوعها، فقط، وإنما تشمل أيضاً المعايير القيمية والسلوكية التي تُعتمد وتوجّه، مضافاً إليها الطاقات والنشاطات التي يمارسها الناس تعبيراً عن موقف، أو تحديداً لعلاقة، خاصة مع الآخر. وهي بمقدار ما تكون فكراً فإنها ممارسة أيضاً. أي بكلمات أخرى: إن الثقافة الوطنية هي مجموعة من القيم الأساسية، والمتطورة في نفس الوقت، المرتكزة جوهرياً على مبادىء الحق والعدالة والحرية والكرامة، إنْ على المستوى العالمي، أو على مستوى كل بلد، أي الوطني، بما في ذلك مقاومة الظلم أياً كان مصدره، والدفاع عن الأرض والكرامة الوطنية تجاه أية قوة خارجية غازية، وهي تعبير عن الحق في الوطن والحرية،

ومسؤولية في الدفاع عن الوطن والحرية.

هذه القيم، وما يماثلها والتي يفترض أن تشكل جوهر الثقافة الوطنية، تتطلب مقارنة بما كان سائداً ونقده، لاستخلاص مواقف أكثر صحة وأكثر فعالية، من أجل إقامة معادلة جديدة تأخذ بعين الاعتبار أخطاء الماضي، ولترميم العلاقة بين أطراف يفترض أن تكمّل بعضها، وأن تساهم معاً في دور وطني من أجل بناء ثقافة وطنية جديدة تلائم طبيعة المرحلة وتحدياتها.

إن العلاقة بين الثقافة والسياسة، بالإضافة إلى الالتباس الذي كان يشوبها بالنسبة لطرفيها، ظلت عرضة لتجاذب سلبي، ولتمزقات ساهمت في خلق فجوة كبيرة، لم تقتصر نتائجها على العمل السياسي أو الثقافي، وإنما امتدت إلى خيبة أمل شملت الجماهير، وأفرزت مجموعة من الأوهام في أن يكون طرف بديلاً عن الآخر أو أكثر جدارة منه.

وإذا كانت علاقة الثقافة بالسياسة لا تظهر سلبياتها في فترات النهوض، فإن العكس، وبشكل مضخم، يظهر في فترات التراجع والانهيارات، الأمر الذي يدفع ببعض القناعات الخاطئة لأن تبدو مغرية، أو بمثابة حل لهذه الإشكالية، التي لا تقتصر على هذه المرحلة فقط، ولا تقتصر على منطقتنا وحدها، مما يتطلب تحديداً واضحاً، واكتشاف مناطق الظل أو الوهم، لإقامة علاقة جديدة أكثر متانة وسلامة.

العمل السياسي له منطق وآلية ومتطلبات تجعله مختلفاً عن العمل الثقافي، كما أنه يتصرف، خاصة في بلادنا، وفي مراحل كالتي مررنا بها، بالبدائية والغائية المباشرة، إضافة إلى أنه يخضع، أغلب الأحيان، للاعتبارات الآنية التي تحدد الكثير من توجهاته،

كما يريد في نفس الوقت أن يُخضع كافة النشاطات الأخرى والمواقف لخدمة حاجاته اليومية، ولذلك تنشأ في أحيان كثيرة تناقضات نتيجة اختلاف النظرة، أو عدم تحديد طبيعة العلاقة والدور الذي يمكن أن يلعبه كل طرف من الطرفين.

ولأن العمل السياسي، في المرحلة التي نعيشها الآن، لا يقوم على مبادىء واضحة، أو برامج محددة، لذلك فهو أقرب إلى البدائية، ويفتقر في قراءته للواقع إلى العملية، وتغيب عنه الظواهر ضمن سيرورة مترابطة ومتكاملة، فهو يقارب الواقع بطريقة تجريبية يحكمها منطق الخطأ والصواب، واعتماداً على وقائع وأحداث جزئية، كثيراً ما تؤثر فيها العوامل الطارئة، الأمر الذي لا يساعد على فهم الظاهرات الأساسية بحركتها الداخلية العميقة، وبتواليها الذي يخضع، أغلب الأحيان، إلى قوانين عامة، ولذلك يظل الفهم السياسي قاصراً ومعرضاً لكثير من التقلبات. والمنظمة السياسية، بصيغتها الراهنة، انعكاس لهذا الفهم البدائي أولاً، وانعكاس، ثانياً لمجموعة من العوامل والعناصر التقليدية التي يقوم على أساسها العمل السياسي، والتي لا تعدو أن تكون شكلاً من أشكال حشد الأنصار عن طريق الترغيب والتلويح بتحقيق منافع مباشرة، إضافة إلى استخدام علاقات القرابة والصداقة والقبلية، واللجوء إلى المبالغة والتخويف من الآخر، وكصيغة من صيغ الدفاع عن النفس. يتم كل ذلك ضمن منطق الاستمرار في الزعامات التقليدية السائدة وأساليبها، ولذلك فإن المنظمة السياسية ليست أكثر من إطار تكوّن نتيجة عوامل بدائية وهشة. أي أن المنظمة لا تقوم على أساس فكري أو طبقي، كما لا تمثل شرائح متجانسة، مما يجعلها أقرب إلى التجمع الانتهازي المعرّض دائماً للتفسخ والتغير تبعاً لمصالح بعض أفراده.

في ضوء هذا الوضع للعمل السياسي وأشكاله، من الطبيعي أن يكون دور الثقافة هامشياً لا يتعدى الديكور، وأن يكون المثقف في المنظمة السياسية عنصراً ثانوياً، أو ليس موضوع ثقة أو رضا، ومن الطبيعي أيضاً أن يقع التباعد في الفهم والعلاقة بين المثقف والسياسي، ولا يلبث أن يصبح هذا التباعد خلافاً فافتراقاً، وربما عداءاً بين الطرفين.

قد لا تظهر الشروخ واضحة أو حادة في فترات معينة، خاصة في أزمنة الرخاء، فما دام السياسي قادراً على تسخير الثقافة لخدمة عمله اليومي، وما دام «المثقف» راضياً ويقوم بهذه المهمة، فإن تعايشاً من نوع ما يخيم داخل المنظمة السياسية، لكن إذا تمرد المثقف على الدور الذي يُسند إليه، أو لم يقم بواجب الإفتاء والتبرير، أو إذا مارس حقه الديمقراطي بالنقد أو الاختلاف، فعندئذٍ لا بد أن يقع الخلاف بين الطرفين، وغالباً ما يلجأ السياسي ليس إلى معاقبة المثقف وحده بل ومعاقبة الثقافة، باعتبارها ترفاً أو خيالاً، وأنها تعيق العمل السياسي وتخلق له الصعوبات، ويركز، بالمقابل، على ما يعتبره «عمليا»، أي يولي الجوانب العملية، لا النظرية، حسب زعمه وتصوراته، الاهتمام الأساسي، لكي يحدّ من تأثير المثقفين وأحلامهم!

هذه الحالات تكررت كثيراً وفي أمكنة عديدة، وغالباً ما كانت تمضي دون أن تخلّف نتائج كبيرة، غير أنها تصبح معضلة، وربما معضلة خطيرة، في أوقات الأزمات، وفي حالات الانهيارات العسكرية أو السياسية، أو حين تواجه المنظمة السياسية طريقاً مسدوداً. فما كان مسكوتاً عنه أو مغيباً، وما كان يعتبر ثانوياً، لا يلبث أن يأخذ أهمية أو حجماً مختلفاً، بما في ذلك العلاقة بين

الثقافة والسياسة. فإذا كانت الأزمة مما يمكن تسويته بتقديم بعض التنازلات، فعندئذٍ يلجأ السياسي، تكتيكياً، إلى التراجع قليلاً فاسحاً المجال أمام المثقف، لا أمام الثقافة، لأن يحتل موقعاً، ولكي يكون شريكاً، وهكذا يتداخل المثقف والسياسي، لا لما يمثله الأول، ولا لما اقتنع به الثاني، وإنما لضرورات فرضت منطقها وبعض شروطها، لكن هذه الحالة تبقى هشة ومؤقتة، إضافة إلى الالتباس الذي تولده أو تشير إليه، ولأن الطرفين اضطرا إليها مع اختلاف دوافع كل منهما، وعليه تظل العلاقة بين الثقافة والسياسة، ضمن المنطق الذي لا يزال مسيطراً، أقرب إلى التواطؤ الصريح أو الضمني، وعرضة للتقلبات، ومجالاً لسوء الظن، وغالباً ما تنتهي بافتراق لاحق، أو بتدجين الضعيف في هذه العلاقة، وهو المثقف، والثقافة أيضاً، في معظم الأحيان.

في حالات معينة، حين تطبق الأزمة أو تتكرر، فيعترف السياسي بوجود النواقص والأخطاء، ويتخلى مؤقتاً وجزئياً عن الصيغة السابقة، فاسحاً المجال للمثقف لممارسة دوره النقدي، فإن المثقف «يُؤخذ» حين يعترف به الآخر، ويطلب منه تقديم الحلول، إذ يندفع إلى ملء الفراغ بتقديم صيغ وأنماط من الأفكار والعلاقات أقرب ما تكون إلى الرغبة، أو التمني. أكثر من ذلك، قد يشط الخيال بالمثقف أنْ حان الوقت لكي تسترد الثقافة دورها، ولأن يكون المثقف مرجعاً، وغالباً ما تكون الحلول التي يقدمها تلفيقية أو نتيجة رد فعل للصيغة السابقة، خاصة وأن معظم المثقفين ينطلقون من فرضيات ومقولات ليست لها علاقة بالواقع الملموس، وإنما هي نتيجة ثقافة معزولة، أي أنها مستمدة من الكتب فقط، وتعتمد مرجعيات مختلفة، مما يؤدي إلى سرعة سقوط الحلول والصيغ، الأمر الذي ينعكس على الثقافة ككل، وعلى المثقفين جميعاً، وهذا

ما يفسر عجز المثقفين، حتى الآن، في تحديد العلاقة التي يجب أن تقوم بين الطرفين، أو الدور الذي يمكن أن تلعبه الثقافة في المجال السياسي، وفي المجال العام.

لا يمكن أن يكون المثقف بديلاً عن المنظمة السياسية، كما أن العمل السياسي الذي لا يستند إلى الثقافة غير قادر على مواجهة المشاكل التي تعاني منها الجماهير أو حلها. ومن هنا لا بد من الوصول إلى معادلة جديدة غير التي حكمت العمل في السابق، بحيث تكون الثقافة ركيزة أساسية في العمل السياسي وجزءاً منه، وهذه العلاقة من الدقة والصعوبة بحيث تقتضي جهداً ومشاركة لكي يتم الوصول إليها، ويشترط فيها أن تكون واضحة، ومستندة إلى فهم وقناعة من الطرفين، وأن تُراجع وتصحح تبعاً للمتغيرات، وما تضيفه التجربة الحية والضرورة.

حين تتوقف الثقافة عن أن تكون استعراضاً أو ديكوراً؛ وحين تتجاوز الإعلام اليومي لتغوص في جوهر المشاكل بالبحث الرصين والجهد المتواصل؛ وفي الوقت الذي يتحمل المثقف مسؤوليته ويقوم بدوره، ليس باعتباره بديلاً وهمياً عن المنظمة السياسية، بل كشريك أساسي في قراءة الواقع واقتراح الحلول المناسبة لمشاكله؛ وإذا حرص المثقف على دوره النقدي فلا تفتنه لعبة السياسة اليومية ومناوراتها؛ وامتنع عن القيام بمهمة الإفتاء والتبرير لأي حدث سياسي، وبناء لطلب، وإذا عصمته ثقافته وضميره عن تقديم الحلول التلفيقية التي كثيراً ما تغري بها المصالح الخاصة، وتحديداً في بلدان العالم الثالث، عندئذٍ تصبح الثقافة ركناً أساسياً في حياة المجتمع والناس، ويصبح دورها قوياً وفعالاً. ويصبح العمل السياسي ذاته عملاً جديداً مؤثراً، ومجالاً للقاء الإرادات الحرة والمتفاعلة.

ولا يقل عن الإشكال القائم في العلاقة بين الثقافة والسياسة، إشكال آخر هو علاقة الايديولوجيا بالثقافة.

فإذا كانت الثقافة وعاء يأبى الامتلاء، ولا يعرف الهدوء أو الاستقرار، ولأن الثقافة عملية بحث دائم للإجابة على أسئلة الحياة المتجددة، والتعبير عن أفكار البشر وهمومهم وأحلامهم بأكثر الصيغ حيوية وإبداعاً وتعدداً، فإن حرية الثقافة يفترض ألا يحدها حد لأن الأجوبة السهلة أو الجاهزة عاجزة ومرفوضة في آن، كما تعتبر القيود والسقوف التي توضع لإرغام الثقافة على سلوك مسارات بذاتها ثبت عجزها وعدم جدواها، خاصة في عالم يمور بالحركة والتغير في كل لحظة.

والايديولوجيا باعتبارها «نسق من الآراء والأفكار والنظريات السياسية والحقوقية والدينية والأخلاقية والجمالية والفلسفية»[1] يمكن أن تكون عاملاً إيجابياً في تطوير الثقافة الوطنية حين تفجّر الطاقات الكامنة، وتدفع قوى أكبر للإبداع والمشاركة، ويمكن أن تلعب الايديولوجيا دوراً سلبياً إذا أصبحت قيداً على الإبداع، أو شكلاً نمطياً للتفكير والتعبير، أو حين يُعتمد جزء من موروثها رادعاً للتفكير الحر أو قيداً على مغامرة الإبداع، وكذلك الحال فيما لو أخذت الايديولوجيا موقف التبرير، استناداً إلى ما لديها من مخزون تاريخي، لتماشي القائم وتنسج معه. وعليه فإن الصفة التي يمكن أن تكتسبها الايديولوجيا، سلباً أو إيجاباً، تتوقف، بالدرجة الأولى، على الموقف الذي تتخذه، أو الدور الذي تلعبه. ولدينا أمثلة أخرى، أكثر وأهم، كانت فيها الايديولوجيا سلاحاً لمحاربة الأجنبي

---

(1) المعجم الفلسفي ـ ص 80.

والدفاع عن الكرامة الوطنية ومناهضة الظلم والتواطؤ والاستغلال.

وفي إطار تجديد الثقافة الوطنية، وجعلها أكثر فعالية وحيوية، لا بد أن نستفيد من تجارب الماضي، وأن نوظف العناصر الحية والإيجابية في الايديولوجيا، وأن نفضح التلفيق الذي تلجأ إليه بعض المؤسسات والشخصيات، خاصة في مجال تسخير الدين لخدمة الاستغلال والاستعباد والرجعية والتخلف.

وإذا كان لا بد من إيراد بعض الأمثلة، فيكفي أن نشير إلى موقف الشيخ الشعراوي بعد هزيمة حزيران، والدور الذي يقوم به الآن في خدمة الإسلام النفطي، وأن نشير أيضاً إلى دور البابا الحالي في عمليات التعبئة والتحريض التي مارسها طوال عقد الثمانينات، ولا يزال، من أجل إسقاط النظام الاشتراكي، ومقارنة هذا الموقف بالموقف الذي اتخذه بعد مواجهة رئيس أساقفة السلفادور، حين طلب منه هذا الأخير أن تقف الكنيسة مع الفقراء والمضطهدين، إذ رد عليه البابا: «يجب أن توجه الكنيسة اهتمامها إلى الروحانيات» وعند خروج رئيس الأساقفة، روميرو، من مقابلة البابا قال للصحفيين: «طلب مني قداسته عدم التدخل في السياسة، فأجبته أن في السلفادور فقراء ومعذبين، وواجب الكنيسة أن تلتزم جانبهم، وأن تعيش معاناتهم، وأن تدافع عنهم، وإلاّ تكون قد تنكرت لجوهر الدين المسيحي الداعي للعدالة والرافض لأشكال الاستغلال».

... وبعد يومين من عودة روميرو إلى بلاده قتله رجال اليمين[2]!

«إن العلاقة بين الايديولوجيا والثقافة الوطنية تتحدد بمقدار ما

(2) مجلة كل العرب تاريخ 22/12/1982.

تساعد الايديولوجيا على تحريض الإنسان المضطهد والمستعمر على القتال من أجل رفع الاضطهاد ونيل الاستقلال»[3] وعليه فإن الثقافة الوطنية بمقدار ما تجد في الايديولوجيا من طاقة لدعم الحرية ورفض التبعية، تكون سنداً وعنصراً إيجابياً، أما إذا وقع العكس، أو ترفّعت الايديولوجيا عن الواقع، واعتبرت نفسها أكثر قداسة من أن تنشغل بشؤون الحياة، فتصبح آنذاك عائقاً وقيداً.

لا يعني ذلك التخلي عن الايديولوجيا، أو احتقار النظرية، والتحول إلى أسلوب تجريبي في قراءة الواقع والوقائع، وإنما ضرورة أن تتحول الايديولوجيا إلى عنصر حي في تعاملها مع الواقع، لكي تغتني وتتطور باستمرار، ولكي تمتلىء بالنسغ الحي والإضافات الخلاقة التي يفرزها الواقع والتغيرات التي لا تتوقف لحظة واحدة.

وفي إطار التفاعل الخلاق المبدع بين النظرية والواقع تصبح الايديولوجيا أكثر مرونة وحياة، كما تصبح عاملاً مساعداً للعمل، وتفسح مجالاً للإبداع الشعبي، وهذا ما يشكل إضافة للنظرية ذاتها، إذ لا تلبث أن تنضج وتتكامل، وتصبح أكثر تعبيراً عن متطلبات الحياة. وتجدر الإشارة هنا إلى بعض التجارب التي استندت إلى النظرية وطوعتها في نفس الوقت، بحيث اكتسبت ملامح الزمان والمكان الذي تعيش وتعمل فيه.

إن الثقافة الوطنية، ضمن هذا المعنى، هي محصلة لمجموعة من الروافد والتعبيرات المتضافرة والمتفاعلة، والتي تؤدي، في النتيجة، إلى خلق ملامح وأشكال هي وحدها التي تعبر عن هموم وطموحات شعب معين في مرحلة تاريخية معينة، وهي وحدها التي

---

(3) فيصل دراج، قضايا وشهادات، العدد الخامس.

تعكس المزاج النفسي والاتجاهات الحقيقية.

أما حول دور المثقف في مواجهة التحولات الكبرى، خاصة بعد التراجع والعجز اللذين ميّزا التنظيمات السياسية في المرحلة الأخيرة، فإنه يشبه، من بعض الوجوه، دور مفكري ومثقفي عصر التنوير الأوروبي، مع فارق الزمن والمنطقة والضرورة والإمكانية، إذ يتحتم على المثقف العربي الآن أن يعاود طرح الأسئلة الأساسية، كما فعل مثقفو عصر النهضة، وأن يضيف إليها الأسئلة التي استجدت منذ ذلك الوقت وحتى الآن.

صحيح أن وقتاً طويلاً انقضى دون أن نستطيع بلورة رؤية تتناسب مع حاجات المرحلة وضروراتها، وانشغل الكثيرون بأمور هامشية، وبخلافات جزئية، بحيث لم تتواصل الجهود التي بذلها الرواد، إلا أن طبيعة التحديات الآن لا تترك مجالاً ولا تعفي أحداً من المسؤولية، لأن على ضوء المواجهة، وكيفية التعامل مع الوقائع المستجدة، يتحدد واحد من أمرين: أن تبقى هذه الأمة أو أن تفنى، والفناء هنا يتجاوز، من بعض الوجوه، المعنى المجازي.

لقد انقضى قرن كامل ولا نزال ندور في دوامة خلقناها لأنفسنا، وجاء العدو، الذي كان أوروبياً أول الأمر، ثم أميركياً إسرائيلياً بعد ذلك، لكي يدفعنا أكثر فأكثر للدوران الفارغ الأبله، دون أن نستطيع وضع العربة على السكة، كما يقال، بحيث أن «أولئك الرواد لو أطلوا من فوق حافة الزمن ونظروا إلينا لشعروا بالحزن مرتين، أولاً لأن النهضة لا تزال تحتاج إلى نهضة، ونهضة على امتداد قرن كان الانكفاء فيها أكثر من محاولات النهوض، وثانياً لأن أحفادهم فقدوا المبادرة وتكوموا على هامش ثانوي كثير الضوضاء زهيد الفعالية»[4]

(4) سعد الله ونوس، هوامش ثقافية.

وهكذا لم تحل الإشكالات الكبرى، وتراجع دور المثقف. أكثر من ذلك تم نوع من التواطؤ، الصريح أو الضمني، نتيجة الوهم أو القراءة الخاطئة، بين قسم كبير من المثقفين والمؤسسة العسكرية، وكان الهدف اغتيال الديمقراطية، ولقد سخّرت الايديولوجيا أيضاً لتبرير هذا الموقف، بحجة تجاوز مراحل معينة أو بالاعتماد على نماذج معينة، وبذلك تمت مصادرة الاحتمالات التي كانت قد بدأت بالتكون لإقامة المجتمع المدني ودولة المؤسسات، فالصيغ الجنينية التي بدأت في عدة أقطار عربية مشرقية، على أثر الاستقلال، وكانت باتجاه إقامة دولة لها علاقة بالعصر من بعض الوجوه، ويحتمل أن تتطور من خلال الاستمرار والتراكم، وتهدف إلى اعتماد القانون أساساً، أياً كان مضمونه، بما في ذلك الفصل بين السلطات، وحرية الأحزاب والصحافة، وشرعية وجود المعارضة، وقدرتها على التعبير والاحتجاج، هذه الصيغة ما لبثت أن انتهت نتيجة الشعارات الكبيرة التي رُفعت، شعارات الوحدة الشاملة والاشتراكية، وما تبعها من أنظمة يغلب عليها الطابع العسكري والتطرف في الشعارات، إذ ألغت الأحزاب، وقيدت الصحافة، ودمرت نواة المجتمع المدني، وأخيراً تسلم الجيش السلطة مباشرة، وأصبح هو الحزب الوحيد.

أياً كان وصف أو تقييم المرحلة السابقة ـ وهذا ما يجب أن يكون عنواناً أساسياً لحوار مفتوح وجاد بين جميع القوى والعناصر، ويفترض أن يتسم الحوار بالشجاعة والصراحة والمسؤولية، لتحديد أخطاء ونواقص المرحلة الماضية ـ فإن من جملة الظواهر والنتائج البارزة الآن:

أولاً: عجز المشروعين القومي والماركسي، بالصيغ والحيثيات والشعارات والأولويات، كما قدّما، منذ الاستقلال وحتى الآن. أي

أن هذين المشروعين، نتيجة سوء التقديم والتطبيق، أو بسببهما، لم يعودا قادرين، بصيغتهما القديمة، على مواجهة تحديات المرحلة، وليسا مؤهلين، ضمن منطقهما وأسلوبهما السابقين، لكي يكونا أفقاً للمستقبل. لا يعني ذلك، بالضرورة، أن الأفكار القومية والماركسية عاجزة، ولا بد من البحث عن أفكار أخرى، ولكنه يعني بالتأكيد أن تلك الأفكار بالطريقة التي قدمت بها من حيث الصيغ والأشكال، أو من حيث الفهم، ومن ثم الترجمة في الواقع العملي، وأيضاً العلاقة بين القوى والمراحل والمفاهيم، كانت قاصرة وعاجزة، ويكمن السبب في ذلك، كما نعتقد، في الفهم الرومانسي أو الصنمي والحرفي الذي أُعطي لتلك المفاهيم، ولانعدام آلية تحقيقها، ولعجز القوى التي تبنتها عن تحقيق نتائج ملموسة، ولذلك ظلت هذه الأفكار أقرب إلى الشعارات العامة، أو اكتسبت دلالات ليست من طبيعتها، وظلت أسيرة نماذج طوباوية أو غير مقنعة. يضاف إلى ذلك أن القوى التي تبنت تلك الشعارات والأفكار كانت عاجزة عن تحليل الواقع بموضوعية واستنباط المهمات والصيغ الملائمة لحركة هذا الواقع والتغيرات التي تفعل فيه. أكثر من ذلك، أن بعض القوى، حين وصلت إلى السلطة، أعطت بسلوكها وعلاقاتها مثلاً سلبياً، الأمر الذي انعكس على الفكر الذي تحمله أو تبشر به.

المأزق، إذن، الذي وصل إليه المشروعان، القومي والماركسي، كل بطريقته، وبنسب متباينة، وأيضاً نتيجة أسباب تختلف من واحد لآخر، يجب ألا يقود إلى الاستنتاج أن المشروعين عاجزان بطبيعتهما، أو غير مؤهلين لدور في المستقبل. إن استنتاجاً من هذا النوع، بالإضافة إلى خطئه، هو ما يريد الخصم أن يوصلنا إليه، لقناعته أن الصيغ الأخرى أكثر عجزاً عن مواجهة المشاكل العملية أولاً، ولأن الصيغة النقيضة، والتي قد تأخذ أكثر

من تسمية، سوف تؤدي إلى الأسوأ، خاصة وأن المخطط الأساسي الذي يعمل العدو على تنفيذه، وبإصرار تتبدى مظاهره يوماً بعد آخر، وهو: تفتيت المنطقة، أي إغراقها بمجموعة من المشاكل المفتعلة، من خلال إثارة العصبيات والنزاعات، كي تستنفذ القوى الحية وتتآكل، ولكي تسهل السيطرة عليها. ومن هنا تدعو الضرورة إلى إعادة قراءة المشروعين القومي والماركسي بنظرة جديدة، لكي يستفاد من عناصر القوة الموجودة فيهما، ولمواجهة المخطط المعادي.

ثانياً: تتبدى الموجة السلفية، على مستوى المنطقة، وكأنها الخيار الأساسي أو الوحيد. ويتعزز هذا الاحتمال ويقوى نتيجة عجز الأنظمة العربية، وتبعية أكثرها، ولأن الموجة السلفية تقدم نفسها كبديل لحالة التردي السائدة. وكموقف مناهض للغرب وسياسته التي بلغت في المرحلة الراهنة أقسى وأشرس حالاتها، والتي تهدف، فيما تهدف إليه، إلى إذلال المنطقة بأبشع الصور، لكي تكون أمثولة، ولكي تكسر أي احتمال للمستقبل. بل أكثر من ذلك تتبدى السياسة الغربية، خاصة الأميركية، وكأنها حملة صليبية جديدة، فقد استعارت من تلك الحملات عتوها وأحقادها، وحتى شعاراتها، مستفيدة من الأخطاء والحماقات التي يرتكبها «الأباطرة» الجدد، لكي تصوغ المنطقة وفقاً لمصالحها ومشيئتها.

يبدو التيار السلفي كأنه الوحيد الذي يطرح نفسه في مواجهة السياسة الغربية، مستفيداً من عجز وسلبيات الأطراف الأخرى، ومستفيداً أيضاً من زيادة الخراب والفساد اللذين يميزان الفئات الحاكمة، ومستغلاً أيضاً حالة الجوع التي أخذت تزحف سريعاً نحو المنطقة.

ويساعد في قوة التيار السلفي السقوط المدوي للنظام الاشتراكي، وما رافق هذا السقوط من تعبئة نفسية وفكرية، ساهم الغرب بإشاعتها، بهدف القضاء نهائياً على شعار الاشتراكية.

كما استفاد هذا التيار من حالة التدين التي تميز الجماهير، خاصة الفقيرة، وقد سخر وسائل وأماكن العبادة للتعبئة والتحريض، خاصة وأن الحكومات شجعت في فترات طويلة سابقة، التيار السلفي، أو تغاضت عن نشاطه، للوقوف في وجه القوى الأخرى، التي اعتبرتها تلك الحكومات خطراً عليها. وهكذا أصبح هذا التيار الوحيد أو الاحتمال الأقوى، خاصة وأن الآخرين غائبون أو عاجزون.

لا نريد هنا أن نصدر أحكاماً مع أو ضد التيار السلفي، ولا نريد توصيف هذا التيار كيف يكون في المعارضة أو حين يستلم السلطة، إذ نرى الأكثر أهمية وضرورة أن يبدأ حوار مفتوح تطرح فيه الأفكار والبرامج والصيغ، ويشترط في هذا الحوار أن يكون ديمقراطياً وعقلانياً، بعيداً عن الإرهاب ومصادرة الرأي الآخر، وبعيداً عن سيف التحريم والتكفير، وهدف هذا الحوار محاولة اكتشاف نقاط التلاقي وإمكانية الاتفاق حول برنامج من شأنه تعزيز المقاومة وتوسيعها، وأيضاً إغناء مضمون الثقافة الوطنية من خلال انفتاحها على جميع التيارات، واستفادتها من مفهوم الدين الشعبي، وأيضاً التاريخ والتراث.

ثالثاً: ومن النتائج التي تمخضت عنها المرحلة: سقوط معظم، وربما كل، الصيغ السياسية القديمة، أنظمة وأحزاباً، أو على الأقل عدم قدرتها على أن تكون صيغة المستقبل، الأمر الذي يستوجب البحث عن صيغ جديدة، ومساهمة الجميع في الوصول إليها،

شريطة أن تكون أكثر قدرة وملاءمة لتلبية متطلبات المرحلة الجديدة.

وإذا كان هذا الأمر يتطلب تحليلاً واسعاً، لتحديد نقاط الضعف والخلل في تلك الصيغ، وهو واجب قوى وعناصر جديدة، فيجدر التوقف عند نقطة أساسية تتصل بموضوع هذه الدراسة، وهذه النقطة هي: دور المثقف في المرحلة الراهنة.

لا حاجة للدخول في تفاصيل حول تصنيف المثقفين، هل هم طبقة، أو شريحة من طبقة، وهل يمكن اعتبارهم فكرياً، وبالتالي سياسياً، في إطار واحد أو في أطر عديدة، وربما متناقضة، وهل هم حزب سياسي أو مشروع لهذا الحزب، وهل يمكن أن يكونوا بديلاً عن التنظيمات السياسية أم فصيلاً من فصائلها.

إذا تركنا جانباً الإجابة على هذه الأسئلة، على الأقل الآن، يمكن القول إن دور المثقفين ودور الثقافة في المرحلة الحالية والمقبلة، سيكونان أكبر وأخطر من فترات كثيرة سابقة، وربما تشابه هذا الدور، من وجوه عديدة، مع فترة عصر النهضة، خاصة وأن المراجعة النقدية التي يفترض أن تجري، بعد الانهيارات الكثيرة التي تعاقبت، ستكون مراجعة فكرية تتناول الأسس التي قامت عليها الصيغ الراهنة، وما أدت إليه، والأسباب التي أفضت إلى عجزها وفشلها. ويستتبع ذلك أيضاً طرح بدائل تحاول تجاوز الأخطاء والفجوات والنواقص، الأمر الذي لا يمكن أن ينهض به سوى المثقفين، ومن هنا يبرز ويكتسب دورهم أهمية استثنائية.

هذا التحدي يعتبر الأخطر والأهم في تاريخ المرحلة، لأن على ضوء نتائجه سوف تتحدد أمور كثيرة: إما أن تكون الجبهة الثقافية احتملت الصدمات السياسية ـ العسكرية وامتصتها، واكتسبت بالتالي مناعة ضد الوباء الزاحف، استعداداً لهجوم معاكس، أو أن تكون

مثل الجبهات الأخرى: ضعيفة، عاجزة، ولا بد أن تسقط أيضاً، وبالتالي علينا أن نواجه كل النتائج السلبية التي تترتب على سقوط الجبهة الأخيرة، وعلينا أيضاً أن ننتظر أجيالاً أخرى وأزماناً أخرى لمعالجة هذا الخلل الكبير في العلاقة بين الثقافة والواقع.

قد ننتظر زمناً طويلاً إذا خسر هذا الجيل شرف نقل الراية وتوصيل الأمانة إلى الأجيال القادمة، وإلى أن يأتي ذلك الزمن قد يسقط كيان هذه الأمة، وقد تواجه مأزقاً خطيراً قد تنجو منه وقد لا تنجو..

من هنا فإن المثقف والثقافة يعتبران الميزان والمقياس لما يمكن أن تكون عليه احتمالات المستقبل.

- V -

الثقافة والإبداع:

الحالة التي تربك العقل الآن، وتكاد تفقده، قد تجد حلها أو احتمالها في الإبداع، لأن عن طريق الإبداع يمكن تلمس الاحتمالات، وربما يكون الحدس قادراً على فتح الطرق المستعصية.

فالإبداع منذ بدأ، ويفترض إلى الآن، يقع بين الطفولة والنبوة، لأن دافعه، بالدرجة الأولى، الصدق والخيال، ولذلك لا يحسب حساباً كبيراً للمواصفات والرتب، والثروة والثورة، لأنه مشاكس، يقول الأشياء بطريقة الأطفال وباعتقاد الأنبياء دون أن يهتم كثيراً بالنتائج. يعيش على أطراف الحلم في استشرافه المستقبل، معتبراً أن الذي لا يتحقق ناتج عن ضعف الإرادة أكثر مما هو بسبب

الإمكانية. كما أن ما يحركه الجمال وروح العدالة، وإلا فالعالم يكون شديد القسوة والقتامة ويفتقر إلى العدالة والمنطق، وبالتالي لا يمكن أن يستمر إذا ظل هكذا.

الجوار بين الأشياء الأساسية، وهي الحق والعدل والحرية والكرامة والحب، قرابة بنظر الفنان، وهي متشابكة ومتلاحمة؛ العلاقة بين أجزائها تفاعل لا ينتهي، وسماتها، رغم تعددها، واحدة، تندفع من داخل النواة ولا تأتيها من خارجها، وهي امتزاج بين عناصر الطبيعة الخصبة في لحظة الانبثاق، ولذلك فإنها عنوان لما يجب أن يكون، وبين الانبثاق والامتداد تكوينات لا تتوقف، وهكذا تكون اندفاعة الأغصان إلى الخارج بمقدار ما يكون اختراق الجذور للداخل.

الفن المبدع لا يصل حالة الانفجار الكبرى فجأة، لأنه يعيش الانفجار في كل لحظة، وتوقفه يعني غيابه عن أفق المستقبل. الحسابات الصغيرة التي تعني الكثيرين يعتبرها الفنان خسارة الأشياء الكبرى، ولذلك يندفع إلى الضرورة الخطرة، بحثاً عن نقطة ارتكاز جديدة بمقدار ما ترتبط بالمستقبل فإنها تحرك الحاضر وقد تقلبه، وهذا ما يعطي الحياة، بنظره، معنى وجدوى. وهكذا يكون الإبداع رحلة اكتشاف دائمة، وبحثاً مستمراً، وأيضاً طريقة في فهم العالم، ثم إعادة التوازن له، من خلال النقد وطرح الأسئلة.

لا يكفّ الفن، وكذلك الفنان، عن طرح الأسئلة، وإعادة امتحان احتمالاتها، معتبراً الزمن ليس مجرد التقويم وإنما التحام بلحظة الأبدية، وتجاوز للعادي والمألوف من الأشياء وصولاً إلى عالم الحرية.

في عملية البحث والاكتشاف، في محاولة الإضافة، من خلال

الأسئلة، فإن من جملة الأسئلة المؤرقة: ما العمل، وهذا السؤال كان عنواناً لرواية قبل أن يكون سؤالاً فجواباً سياسياً. وأياً كانت الإجابات، وأياً كانت النتائج، فإن مجرد استمرار السؤال يتيح إمكانيات غير محدودة لإجابات تتعدد بتعدد الأزمنة والأماكن والبشر، وهذا هو دور الإبداع.

مثقف اليوم ليس شاعر القبيلة

في عالم متغير، شديد السرعة والاضطراب، يصعب تحديد دور الثقافة وتحديد دور المثقف، خاصة وأن هذين الدورين تراجعا في السنين الأخيرة، كما أصبحا موضع شك وتهميش، ليس فقط على مستوى المنطقة العربية وإنما على مستوى العالم. لقد حصل ذلك نتيجة الثورة العلمية والتكنولوجية، ولأن الإعلام احتل جزءاً مهماً من دور الثقافة، مستفيداً من التطور الكبير في الأدوات والوسائل السمعية والبصرية، خاصة وأن طبيعة العصر المعقدة، وانعكاساتها على مفهوم الزمن وطريقة التعامل معه، أتاحت لهذه الوسائل هامشاً كبيراً ومتزايداً على حساب الثقافة بمعناها الذي كان سائداً خلال فترات طويلة سابقة.

كما أن الثقافة ذاتها، وتالياً دور المثقف، تواجه مأزقاً ينبع من داخلها، إذ بالإضافة إلى تراجع حقول معرفية أساسية، أو بكلمة أدق عدم تطورها قياساً لعلوم أخرى، وأعني هنا تحديداً الفلسفة بشكل خاص، وعلوم إنسانية أخرى، ولعدم قدرة الثقافة على مواجهة الأسئلة الأساسية لهذا العصر، ولغياب أو تراجع الرموز

الثقافية الكبيرة في الحياة المعاصرة، إضافة إلى النزعة للتخصص الجزئي والدقيق في بعض العلوم الإنسانيية، وعدم قدرتها على امتلاك رؤية شمولية، أو إمكانية الربط بين حقول المعرفة المتعددة، كل ذلك وغيره، عمّق في الأزمة الثقافية، وحدّ تالياً من التأثير الذي يمكن أن تمارسه الثقافة، وحدّ بالنتيجة من الدور الذي يمكن أن يلعبه المثقف.

وهكذا أصبحنا نواجه أزمة متعددة الأسباب والوجوه؛ وهذه الأزمة من الخطورة والأهمية قد لا ندرك جميع جوانبها وتأثيراتها وانعكاساتها اللاحقة، لأن التقدم التقني الحاصل الآن، والآخذ في التزايد والسرعة، بمقدار ما يمكن أن يخدم البشرية، ويساعد في حل عدد كبير من مشكلاتها، إلا أن هذا التقدم أعمى من بعض وجوهه، وقد تصعب السيطرة عليه إذا استمر بالمعدلات الراهنة، دون أن يكون محكوماً وموجهاً، ليس من الناحية التقنية، وإنما من ناحية الهدف الذي يراد الوصول إليه والغاية التي يراد تحقيقها، خاصة في ظل غياب الضابط الأخلاقي، وضمور النزعة الإنسانية التي كانت موجودة ومؤثرة في فترات سابقة، ونظراً لسيادة روح القوة والتحكم والاستغلال من قبل الأقوياء، ليس فقط على مستوى البلد الواحد وإنما على مستوى عالمي أيضاً؛ ونظراً للفروق التي تكبر وتتسع بين العالم المتقدم والعالم المتخلف، خاصة أن هذه الفروق لن تلبث أن تتحول، فترة بعد أخرى، إلى فروق نوعية بعد أن كانت فروقاً كمية.

إذا كان هذا هو الوضع على نطاق عالمي، فإن أزمة الثقافة العربية أكثر حدة وخطورة بما لا يقاس، لأن هذه الثقافة، في المرحلة الراهنة، تفتقر إلى هوية واضحة ومحددة؛ ولأن الفترة

الماضية، والحالية من باب أولى، هي من الاضطراب والتداخل بحيث لم تستطع أن تخلق تراكماً أو تقاليد ثابتة تشكل أعرافاً ثم اعترافاً؛ إضافة إلى الحروب العلنية والخفية على هذه الثقافة لإشغالها وإغراقها، وجعلها بالتالي متخلفة أو امتداداً لثقافات أخرى، وإفقارها بالنتيجة لأهميتها ودورها.

إزاء وضع من هذا النوع لا بد من إعادة النظر جذرياً وجدياً بمضمون الثقافة التي يجب أن تكون هدفاً؛ وإعادة وضع الأولويات للقضايا والشعارات، وأيضاً للعلاقات؛ وإلى قراءة جديدة على ضوء المتغيرات التي تطال العالم كله، وقد أشرنا إلى بعضها، ومدى انعكاس هذه العوامل والمتغيرات على واقع محلي مشخص نعيشه راهناً، خاصة وأن في الثقافة العربية السائدة عدداً من «المسلمات» يحتاج إلى مراجعة وفحص لمعرفة مدى الصلاحية والملاءمة والإمكانية، الأمر الذي يطرح مجموعة أساسية من الأسئلة والمهمات يجب التصدي لها ومواجهتها تمهيداً للوصول إلى حلول لها من خلال حوار ديمقراطي واسع أساسه فكر نقدي مفتوح، وقدرة على فهم الآخر، ومحاولة التأكيد على العقلانية والرحابة ومتطلبات العصر.

إننا في أعقاب كل هزيمة، ونتيجة الدوار الذي يصيبنا، نفطن إلى أن الأولويات التي كنا نعتمدها في المرحلة السابقة لم تعد دقيقة أو صالحة، الأمر الذي يضطرنا، على عجل، إلى تغيير هذه الأولويات، لكن أغلب الأحيان يجيء ذلك نتيجة رد الفعل، وسيطرة مجموعة من الرغبات والأوهام، دون القدرة على قراءة صحيحة للواقع والإمكانيات، ودون معرفة أخطاء المرحلة أو المراحل السابقة.

إن قراءة المراحل السابقة، بما فيها من هزائم، وإعادة النظر والمراجعة، بعيداً، قدر الإمكان، عن رد الفعل والانفعال، واعتماد فكر نقدي جريء في القراءة والمراجعة، قضايا ضرورية، تشكّل البداية الحقيقية لتجاوز التعثر والمداورة والنفاق، وهي وحدها الطريق إلى المستقبل. أما أن نبقى أسرى ردود الفعل والتجريب، وأن نفاخر بالأصالة بمعناها التقليدي الجامد، ومحاربة الجديد وعدم التفاعل معه بحجة حماية التراث، فسوف نبقى ندور في نفس المتاهة، ونخرج من هزيمة إلى أخرى أكبر منها، وسوف نكتشف في النهاية أن جميع الأفكار والقيم التي كنا نحارب من أجلها وتحت رايتها مجرد أوهام.

فإذا انتقلنا من العام إلى الخاص نجد أن الثقافة العربية كمفهوم وكدور، تختلف في المرحلة الحالية عنها في نهاية القرن الماضي أو بداية هذا القرن، فأسئلة الثقافة في المرحلة الراهنة أكثر تعقيداً وأكثر تشعباً، ودور المثقف الذي كان في تلك المرحلة مؤثراً وطليعياً، أصبح الآن أكثر تواضعاً وفي طريق الاختصار والتهميش أيضاً.

فالثقافة التي كانت تتلخص بموقف، ومجموعة من الأفكار والشعارات، لمواجهة حملة التتريك، والتي استطاعت أن تثبت وجودها وتأثيرها، ضمن معطيات تلك المرحلة، لم تعد تكفي، لأن معارضة وضع، ووجود المناخ الملائم لذلك، تختلف عن الإجابة على الأسئلة والمشكلات الأساسية والمتزايدة، والتي تتطلب تقديم بديل وحلول تلائم التطورات التي حدثت منذ ذلك الوقت وحتى الآن، خاصة بعد الفشل الكبير الذي واجه العالم الثالث في حل مشكلاته، واللحاق بالتطورات العاصفة التي اجتاحت العالم من بداية القرن، والآخذة بالتزايد الآن بوتيرة كبيرة لا تقاس بأية فترة سابقة.

والمثقف الذي كان يمثل: الفكر والمؤسسة والصيغة والحل، بنظر الجماهير، وبنظر نفسه أيضاً، وكان قادراً، بنسبة كبيرة، على ملء الفراغ، لم يعد كذلك الآن، خاصة بعد أن قامت «الدولة الوطنية»، ونشأت الأحزاب، واتسع التعليم، وتغيرت طبيعة العلاقات، خاصة بعد ثورة الاتصالات والمواصلات. ولهذا فإن طبيعة الدور والمهمات التي كانت منوطة بالمثقف الفرد، والتي كانت تجعل منه قائداً سياسياً ومشروعاً نهضوياً، وأيضاً مشروعاً فكرياً، وبعض الأحيان صاحب نظرة نبوية، لم تعد كذلك الآن، ولم يعد مهيئاً لأن يقوم بهذا الدور.

ولأنه حصل تطور أساسي في بنية المجتمع، وتغيرت طبيعة العلاقات، وكان يفترض أن يرافق ذلك تطور موازٍ في الثقافة، وأيضاً في دور المثقف، إلا أن هذا التطور لم يكن بمستوى تطور المجتمع والتغيرات التي حصلت في بنيته وعلاقاته، مما أدى إلى خلل كبير في فهم هذا الدور، خاصة بعد أن قامت الدولة والأحزاب.

إن قيام هاتين المؤسستين: الدولة والأحزاب، وهما تملكان من الوسائل والإمكانيات الكثير، حلّ مكان المثقف كفكر وكمشترع وكصيغة، وتالياً صادرت هاتان المؤسستان القسم الأكبر من دور المثقف الفرد، واستبدلتا الثقافة والفكر بمجموعة من «المقولات» والشعارات، كما حولتا الثقافة، بمعناها العميق والشامل، إلى جزء من بنية جديدة لم تكن موجودة، الأمر الذي ولّد، بالإضافة إلى الخلل، مجموعة من الالتباسات لأطراف العلاقة جميعاً: المؤسسة (ولنا أن نتساءل هنا إلى أي حد خلق الفكر العربي المعاصر، وأيضاً إفرازاته، فكرة المؤسسة وتجلياتها الفعلية!)؛ والمثقف نفسه، والذي

كان الطرف الضعيف في العلاقة، وكان مضطراً أن يقدم تنازلاً بعد آخر؛ والجمهور الواسع الذي آمن وتعود على صيغة معينة ما لبثت أن انهارت دون أن تقدم بديلاً.

إن الصيغة التي سادت خلال فترات سابقة لم تعد كافية، ولم تعد ممكنة، في ظل التطورات المتلاحقة على المستويين العالمي والمحلي. والصيغة الجديدة التي يفترض أن تتكون وتظهر، يجب أن تأخذ مساراً مختلفاً قوامه التكامل مع الصيغ الأخرى والتنسيق بينها، إلا أن العوامل الجديدة، وهذا ما يجب أن يركز عليه بعناية، تدخلت وساهمت في خلق حالة من التعارض وصل بعض الأحيان درجة التناقض. فالمثقف الشمولي الذي ظهر في بداية القرن وكان له ما يماثله في الغرب خلال فترات معينة، لم يعد موجوداً، نظراً لتشعب العلوم واتساعها، ولأن الثقافة التي كانت كافية في مراحل سابقة لم تعد كذلك في مراحل أخرى؛ هذا أولاً، وثانياً، إن المثقف الذي كان رائداً من خلال الشعارات التي يطرحها والفكر العام الذي يروج له ويبشر به، أصبح قاصراً عن مواجهة متطلبات المراحل الجديدة، خاصة وأن الأحزاب والقوى السياسية والفكرية أخذت تطرح ما يجاوز فكر المثقف الفرد. فالنظريات الشمولية، والبرامج السياسية، والجدل الذي اتسع حول معظم القضايا، لم يعد يمكّن المثقف من مواجهة أسئلة الحاضر بنفس الكفاءة والإقناع اللذين كانا له في السابق. ومن هنا نشأت حالة جديدة: قوة المثقف وجدارته مستمدتان من خلال فكر محدد أولاً، ومن خلال ارتباطه بمؤسسة سياسية؛ ثانياً.

هذه الحالة، بغض النظر عن «فوائدها» الآنية لطرفي العلاقة، خلقت إشكالاً شديد التعقيد يتمحور حول علاقة الثقافة بالسياسة. إذ

رغم أن الأمرين، بمستوى معين، يمثلان وجهي العملة، كما يقال، إلاً أن النتائج التي ترتبت على هذه العلاقة غير الواضحة وغير المتكافئة، ولدت سلبيات كبيرة، وما تزال كذلك إلى الآن.

وإذا كانت علاقة من هذا النوع يمكن أن تموّه، أو أن تظهر آثارها الإيجابية فقط خلال فترات معينة، فإن الهزائم والأزمات لا تظهر، أغلب الأحيان، إلاً جانبها السلبي. فالمؤسسة السياسية، دولة أو حزباً، والتي ساهمت في خلق هالة حول عدد من المثقفين، ليس لجدارتهم قدر ما كانت نتيجة انتمائهم، وروّجت لمفاهيم وصيغ معينة في الوسط الثقافي، وخلقت أيضاً الالتباس بين الثقافة والإعلام، وأزالت الحدود بينهما؛ هذه المؤسسة لم تلبث أن واجهت أزمة العلاقة، بينها وبين مثقفيها من ناحية، وبينها وبين الثقافة بمعناها العميق والشامل، من ناحية ثانية.

فالثقافة التي يفترض أن تلعب دوراً أساسياً في خلق الوعي النقدي؛ وهي، نظراً لتنوعها، ولبحثها المستمر عن الجديد والمختلف، ونظراً للديالكتيك الذي يميز تكوينها وعناصرها، فإنها تختلف عن الإعلام والإعلان والشعارات، ولا تركن إلى اليقين، هذه الشؤون التي تعني المؤسسة السياسية، الأمر الذي جعل الاثنين يسيران على خطين متوازيين أغلب الأحيان، لكن يمكن أن يتقاطعا وأن يتناقضا، نظراً لاختلاف المنطلقات والأهداف. وهذا ما حصل، أكثر من مرة، ولمعظم المثقفين في المؤسسات السياسية. فالمثقف الذي يبحث عن الحلم، خاصة في مجال الفن، والطامح إلى التغيير الجذري، والذي يراهن على المستقبل أكثر مما يعيش الحاضر، لا يمكن أن يتعايش طويلاً مع المؤسسة السياسية التي تتعامل مع معطيات مختلفة. ليس المهم هنا تصويب وتبني أي من الموقفين،

لكن هذا ما يحصل في مجال الواقع يومياً وباستمرار. وهكذا واجهت الثقافة، بمعناها النقدي والشامل، والمثقف من هذا النمط، مأزقاً في العلاقة مع المؤسسة سواء أكانت دولة أم حزباً.

و «الدولة» العربية المعاصرة، وهي أقرب إلى حالة البداوة منها إلى الدولة الحديثة، حملت في داخلها صفة القبيلة وهي تشيّد، وهي تتعامل، وحين تصالح أو تحارب. فالشاعِر الذي كان رمز القبيلة، المدافع عن أمجادها، الهاجي لخصومها، الناطق باسمها، ما لبث أن طُلب منه أن يواصل المهمة نفسها وأن يقوم بالدور القديم نفسه بفارق بسيط: أن يعتمر الخوذة العسكرية وقت الحرب، وأن يلبس الفراك وقت توقيع المعاهدات! فإذا لم يمتثل يصبح متمرداً ثم خصماً. ولأن الطرفين تطورا ضمن مقاييس مختلفة، وبعض الأحيان في سياقات متعارضة، فإن الخصومة كانت مرشحة للاتساع والامتداد، وتالياً كان يعتبر الشاعر، والمثقف بصورة عامة، الشخص الذي يجب أن يكون أمثولة في حالتي الرضا والغضب. إذا شمله الرضا فإن كل وسائل الإعلام الحديثة، المسموعة والمقروءة والمرئية، تحت تصرفه، ويمكن أن تحوّله بين ليلة وضحاها إلى نجم؛ أما إذا حصل العكس فإن التغييب والتجويع والملاحقة بداية محاولة الترويض، فإن لم تجد أو لم تكف فالسجن والاضطهاد، وربما أيضاً الحذف المادي، كل ذلك بحجة حماية الأمن القومي والمصلحة الوطنية!

وإذا كان الإسكندر المقدوني قد عاقب شاعراً لجرمه، فإن الأنظمة العربية تحاكم النوايا وتعاقب على ما سوف يكون!

يروي أبو حيان التوحيدي في «البصائر والذخائر» أن «الإسكندر غضب على شاعر فأقصاه وفرّق ماله في الشعراء، فقيل له: أيها

الملك: بالغت في عقوبته، قال: نعم، أما إقصائي إياه فلجرمه، وأما تفريقي ماله في أصحابه الشعراء فلئلا يشفعوا فيه».

ولأن أياً من الحكام العرب المعاصرين لا يشبه الإسكندر، ولا يتمتع بشجاعته وأخلاقه وبُعد نظره، فإن الإقصاء الحاصل للشعراء، والعقوبات التي توقع عليهم، وتفريق مالهم أيضاً (. . .!). ليس لجرم وإنما للخيالات والأحلام التي تملأ رؤوس وقلوب هؤلاء، ولأنهم يتطلعون إلى غدٍ أقل عذاباً ومهانة بالنسبة لهم وبالنسبة لجميع الناس.

فإذا أضيف إلى دولة البداوة المعاصرة عنصران: القمع والمال، فعندئذ يمكن أن نفهم بوضوح مضمون الثقافة التي يرىٰ لها أن تسود، ونفهم أيضاً الدور الذي يُرشح له المثقف. ومن هنا نجد أن التراجع في دور الثقافة والمثقف، لمصلحة الإعلام، وإيثاراً للسلامة، وطمعاً برضا الحاكم أو بعطاياه، من سمات المرحلة التي نعيشها في الوقت الحاضر. وهكذا أصبح المثقف في وضع لا يحسد عليه، وفقد تالياً أهميته واستقلاله وتميزه، وتحول تدريجياً إلى تابع أو مهمش، إضافة إلى إمكانية الإلغاء، بأكثر من معنى، عند الضرورة!

إن أبرز سمتين تميّزان الدولة العربية في الوقت الحاضر: القمع والرشوة، وتتضح هاتان السمتان أكثر ما يكون في وسط الفكر والثقافة. وتطال المثقفين بشكل خاص وقد برز هذا، وتضاعف عشرات المرات، بعد فورة النفط ثم الثورة النفطية عام 1973.

إن ثروة النفط بدل أن تكون رافعة حقيقية لبناء مجتمع عربي معاصر، وأن تساهم في التغلب على الأمية والتخلف، وأن تبني اقتصاداً وطنياً متيناً يأخذ بعين الاعتبار إمكانية نضوب هذه الثروة

خلال جيلين أو ثلاثة أجيال، وتالياً ضرورة الاستعداد لمواجهة المستقبل وحاجات الأجيال القادمة، بدل ذلك، تحولت هذه الثروة إلى أداة للتخريب والإفساد والمظاهر، ليس في البلدان النفطية وحدها وإنما امتدت سلبياتها إلى جميع الأقطار العربية، وإلى مدى أوسع أيضاً. فإذا قصدنا تتبع آثارها في مجال الثقافة وحدها، نجد أن التخريب الذي حصل في بنية الثقافة وفي مناخها ورموزها ودورها، لا يمكن التغلب عليه بسهولة أو خلال فترة قصيرة، لأنه تخريب في العمق، ولأنه استشرى واتسع، ولأنه طال المفاصل الأساسية في هذه الثقافة.

وإذا كان لا بد من الإشارة إلى بعض المظاهر لهذا التخريب نجد: الترويج للثقافة الاستهلاكية السهلة والملفقة، وبالمقابل محاربة الثقافة الجادة؛ إفساد ضمائر المثقفين من خلال عملية الشراء والإغراء والاستيعاب؛ إنشاء كم هائل من المؤسسات، والمنابر الثقافية، ضمن مواصفات تقنية متقدمة، ومحاصرة المنابر الجادة، وتالياً تعميم أنماط منحطة من الثقافة والمقاييس الثقافية، واعتبارها الأساس للرواج والنجاح والشهرة؛ التضييق على الرموز الثقافية الوطنية من خلال الرقابة والحصار، وتحريض القوى الرجعية تحت ستار الدين والقيم التقليدية، الخ؛ محاصرة الأشكال المتواضعة من بقايا الثقافة الوطنية، كدور النشر والصحف الوطنية، والاستعانة بشركات الإعلان والتسويق والتوزيع لمحاربتها عن طريق المقاطعة أو الحرمان؛ تخصيص الجوائز والتقديرات وتالياً تثبيت قيم ومقاييس معينة للعمل الثقافي، وتحديد المواصفات المطلوبة للمنافسة والنجاح . . . الخ.

بنتيجة هذه السياسة، ولأن السياسة المقابلة لا تتسم بالفعالية

والقدرة، فقد طغت ثقافة النفط. وشملت آثارها المنطقة كلها. وهكذا نشهد تداعي وسقوط القلاع الثقافية الراسخة والمؤثرة، لتقوم عوضاً عنها «ناطحات سحاب» ثقافية تتمثل بهذا الكم الهائل والمتزايد من الصحافة الملونة، والمسلسلات التلفزيونية التي استعارت من البداوة والتاريخ مجرد أسماء، وامتلأت بمضامين تافهة ومزورة، وغابت الأعمال الجادة في مجال الأدب والفنون جميعاً، وحلّت مكانها سيول جارفة من الرداءة والتفاهة والانحلال، وهكذا نجد أن قانون جريشام، الذي يقول أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة، وأن أشرار الناس يطردون أخيارهم، أصدق ما يطبق وتبرز تجلياته في مجال الفكر والأدب والفن، في الوقت الحاضر، وفي عموم المنطقة العربية!

كان يفترض أن تكون المراكز الثقافية الجادة والمجربة، والتي تمتلك عراقة تاريخية، إضافة إلى الإمكانيات والتقاليد التي تراكمت عبر أجيال، كان يفترض بهذه المراكز أن تقود العمل الثقافي. وأن تخطط لنهضة ثقافية جادة. وأن تستوعب بالضرورة البلدان الأكثر تخلفاً، خاصة البلدان النفطية، لكن ما حصل يكاد يكون العكس. فالقاهرة التي كانت المركز الثقافي الأول في المنطقة العربية، تراجعت ثم تحولت إلى خدمة الثقافة النفطية، وأصبح أبرز الرموز الثقافية في هذا البلد يعتاشون على موائد سلاطين النفط. وبيروت التي كانت واحة للثقافة العربية، ومنبراً مضيئاً للتعدد والتنوع، حين لم يروضها ولم يستوعبها مال النفط العربي، قرر أن يدمرها، أن يلغي دورها، وأن يحوّلها إلى عاصمة أخرى من عواصم النفط، بشكل مباشر أو غير مباشر. ودمشق التي كانت منارة للثقافة الوطنية منذ بداية القرن وحتى منتصفه، تقريباً، ما لبثت أن تراجعت ثم خبت، متنازلة عن الدور المهيأة له والقادرة عليه، لدول النفط

أيضاً. وبغداد التي ظهرت فيها حركات التجديد الكبرى في الشعر والفن التشكيلي، في ظل الحكم الملكي الرجعي، لم تستطع أن تواصل ريادتها في هذه المجالات أو غيرها، بعد أن أصبحت عاصمة نفطية!

إن الصحافة الثقافية في أي دورية عربية تخضع لاعتبار من ثلاثة: النفط؛ الموقف السياسي؛ العلاقات الشخصية. ولا بد أن يكون واحد من هذه الاعتبارات ما يعطي تلك الصفحات لونها ونكهتها، وتالياً مقاييسها وقيمها.

وإذا كانت الاعتبارات السياسية أو العلاقات الشخصية تترك آثارها في هذا الضمور واليبوسة في الصحافة الثقافية، وتجعلها بعيدة عن التأثير، ولا يبين من خلالها الواقع الثقافي أو التضاريس الثقافية الحقيقية، فإن اعتبار النفط أشد وأخطر.

ولا يعني ذلك تبرئة القوى السياسية من التعصب وضيق النظرة وتغليب الآني، واعتماد لغة القبيلة، وأيضاً مسؤوليتها عن جزء مهم من السلبيات التي تسم الواقع الثقافي الراهن نظراً لسياستها السابقة، حين اعتمدت المنفعة والكسب مقياساً، وعلى حساب الثقافة الجادة والحقيقية. كما أن غياب العقلانية والموضوعية، ولعدم قيام فكر المؤسسة وصيغتها في الحياة العربية المعاصرة، فإن المقاييس الفردية والشخصية، وأسلوب تبادل المنافع، ما يجعل الكثير من المنابر والصفحات الثقافية صيغة مجانية للإعلان وبناء الأمجاد الشخصية والدعاية لنمط معين من الفكر والفن والأدب.

إن ما تتعرض له الثقافة في المرحلة الحالية لا يقصد منه اتجاهاً أو فترة، لأن النتائج تتجاوز ذلك كثيراً: الثقافة كبنية وكمهمة؛ والمقاييس والقيم التي يجب أن تستند لها، وأيضاً المستقبل. وهذا

ما يستدعي ليس فقط إبداء الرأي وإنما اتخاذ موقف، والتصدي لهذه الغزوة التترية المدمرة، خاصة وأن لهذه الغزوة قواها المحلية واستطالاتها الخارجية، ولها تجلياتها التي لا تخفى على أحد.

وإذا كان الإسكندر المقدوني قد عاقب شاعراً لجرمه، فقد طلب من الذين حوله، لمّا حضرته الوفاة، أن لا توضع يداه داخل الكفن، لكي يراهما الجميع، وليتأكدوا أنهما فارغتان، فهل يجرؤ أي من الحكام العرب أن يبقي يديه خارج الكفن؟

ولا بد من كلمة أخيرة: هل يستطيع عدد كبير من المثقفين أن ينكر أن الصلاة وراء علي أثوب وأن الأكل على مائدة معاوية أدسم، وأنهم يفعلون ذلك؟

الإعلام والثقافة

منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، انفتح العالم على ظواهر جديدة بالغة الدلالة: وحدة التوجه الرسمي نحو الرأسمالية على مستوى العالم، وتزايد الانقسام على مستوى الدول والأقاليم والقارات؛ اللجوء المتزايد إلى القوة العسكرية المباشرة في معالجة الكثير من المشاكل، يقابلها الضعف الأعمى في الرد على هذه القوة العسكرية؛ تراجع، وربما انكسار، الأيديولوجية المتزمتة مقابل انتعاش الليبرالية، نظرياً، على مستوى الاقتصاد والسياسة وحتى الفكر؛ وأيضاً تداخل وتشابك المصالح من خلال سيطرة المركز على الأطراف ضمن مفهوم العولمة، وتطور وسائل الاتصال والارتباط، بحيث لم يعد من الممكن الوقوف في وجه رياح التأثير والتغيير التي تعصف بالعالم كله.

إن العالم اليوم بمقدار ما أصبح خاضعاً لنظام القطب الواحد، فإن ظاهرة الانقسام في كل مجتمع أقوى من أية فترة سابقة، الانقسام القومي، الاثنتي، الديني، المذهبي، وأيضاً الانقسام على مستوى الطبقات، نتيجة الفروق المتسعة بين الذين يملكون والذين

لا يملكون. كما أن طبقات بكاملها، أو على الأقل الشرائح الأكبر منها، تراجعت أو انقرضت، الأمر الذي يستدعي نظرة جديدة، وربما مختلفة، لمفهوم التركيب، ثم الصراع، الطبقي داخل كل مجتمع، وعلى مستوى العالم.

مع سيطرة نظام القطب الواحد، ومن أجل استمرار هذه السيطرة، فإن القوة العسكرية أصبحت اللغة الأكثر انتشاراً في التعامل مع القضايا التي تشكّل تحدياً لهذا النظام، وهذا ما لمسناه في منطقة الخليج العربي ويوغسلافيا وأفغانستان، وبعض الدول الإفريقية، إضافة إلى لجوء الكثير من الدول إلى الأسلوب ذاته في التعامل مع مشاكلها القومية والدينية، كما في بعض مناطق الاتحاد السوفياتي السابق، يتم كل ذلك تحت غطاء «الشرعية» الدولية، بعد أن أصبحت هذه الشرعية محكومة بمنطق نظام القطب الواحد.

في مواجهة القوة العسكرية فإن العنف غالباً ما يكون الرد، بغض النظر عن الجدوى والتكافؤ، وبغض النظر عن النتائج التي تترتب عليه. إنه عنف يمليه رد الفعل، ويكون أغلب الأحيان عنفاً قاسياً وغير مدرك للنتائج التي تتمخض عنه، كما هو الحال في البوسنة والصومال وأفغانستان، في عدد من الدول الإفريقية.

وبتراجع المواجهة العسكرية، أو التهديد بها، بين الدول الكبرى، نتيجة تفكك الاتحاد السوفياتي، فإن صيغة التنافس الاقتصادي والتكنولوجي أصبحت هي الصيغة السائدة، الآن، بين القوى الرأسمالية، مع تميز أقرب إلى التفوق للدول التي تمتلك ذراعاً عسكرياً، وهذا ما يميز الولايات المتحدة تحديداً أكثر من غيرها، إذ تستغل هذه الميزة من أجل فرض شروطها على الآخرين، تفعل ذلك ضمناً، وتلوح به في أحيان أخرى، متذرعة بالتزاماتها في

حفظ السلم والنظام على مستوى العالم، ومقدمة الأمثلة، في مناطق معينة، على عجز الآخرين بمفردهم، أو بمعزل عنها، في القيام بهذه المهمات، كما حصل على وجه الخصوص في البوسنة، أو في بعض الدول الإفريقية.

ميزة القوة العسكرية التي تعطي بعض الدول تفوقاً في الوقت الحاضر لن تدوم طويلاً ضمن نفس المنطق، إذ ستتراجع بالتدريج لحساب التنافس الاقتصادي والتكنولوجي، وهذا ما يفسر الاهتمام المتزايد في حقل الأبحاث والاختراعات، وما يفسر أيضاً تزايد التجسس في هذه المجالات، من أجل السبق، أو وضع اليد على الكشوف الجديدة، أو الأجيال الجديدة من المخترعات وتطويرها.

إن التقدم العلمي والتكنولوجي، في الوقت الحاضر، يخضع، بصورة رئيسية، إلى خدمة التنافس الاقتصادي، هذا التنافس القائم حالياً بين التكتلات الكبرى والدول الغنية: أميركا، أوروبا، اليابان، مستفيدة كل قوة من موقعها الجغرافي، وتقدمها التكنولوجي، وعلاقاتها الدولية، مع الإشارة أن الشركات العملاقة، والتي تجاوزت الحدود القومية، أصبحت بوجودها ونفوذها تمتد على مستوى العالم، ويحكمها منطق يختلف، من بعض الجوانب، عما كان يحكم الدول، ويحدد لها أولوياتها، أصبحت هذه الشركات هي التي تحدد أو تحكم سياسة الدول، الأمر الذي يقتضي معرفة الآلية أو الآليات التي تملي على هذه الشركات مواقفها وسياساتها، وما قد ينجم عن هذا الموقف أو ذاك من نتائج بالنسبة لمنطقة جغرافية معينة، أو بالنسبة لمجموعة من المواد الخام أو الصناعات القائمة حالياً.

ولكي يحكم نظام القطب الواحد سيطرته، ولاستمرار هذه

السيطرة. وبالاستفادة من التقدم الهائل في المجال التكنولوجي، وتحديداً في إطار المواصلات والاتصالات، لا بد من التعامل مع الإعلام والثقافة من منظور يعزز السيطرة والفرض، وأيضاً خلق النموذج الذي يجب أن يسود. ومن هنا تبرز عناصر وعوامل، لو تمكنت، من شأنها أن تجعل الصورة قاتمة في مجال الثقافة التي يراد، ويمكن، أن تسود وتسيطر.

إن العالم الذي نعيش فيه اليوم يختلف نوعياً عن عالم الأمس، هذه حقيقة يجب أن نقرها ونعترف بها. إنه عالم صغير، بمعنى ما، أي أصبح متصلاً ومتداخلاً، العزلة فيه ممنوعة بقدر ما هي مستحيلة، وأي شيء يحدث في جزء منه ينتقل وينعكس على الأجزاء الأخرى بسرعة بالغة، تبعاً لقوة المركز الذي يصدر منه.

ونظراً لعدم التكافؤ القائم حالياً بين الطرف المتقدم من العالم والطرف المتخلف، على معظم الأصعدة، فإن الطرف المتقدم، المسيطر اقتصادياً وسياسياً، يمارس هيمنته في الجانب الإعلامي، وإلى حد كبير في الجانب الثقافي، إذ منه تُضخّ الأخبار والأفكار والنماذج في شتى المجالات، ويتحول الطرف المتخلف إلى مجرد متلقٍ ومستهلك، الأمر الذي يجعله يوماً بعد آخر امتداداً ووعاء لما يريده الطرف المتقدم أن يكون. بنفس الوقت تضعف الشخصية الوطنية في المواجهة وتتراجع القدرة على المقاومة، لغياب الاختيار، وعدم المشاركة الشعبية، ووحدانية النموذج الذي يجري فرضه.

لو دققنا في حجم ما يضخه الإعلام الغربي، الأميركي خاصة، ثم الآثار التي خلفها هذا الإعلام في مجالات الحياة المختلفة، في الزي والأغنية والصورة، ثم في خلق الذائقة الفنية لدى الكثيرين في

شتى أنحاء العالم، نجد أن الاتجاه هو إلغاء التعددية والتنوع، وفرض نموذج وحيد، أي النموذج الأميركي تحديداً، وإلغاء كل ما عداه.

إزاء أخطار وتحديات مثل هذه، ماذا تستطيع الثقافة أن تفعل؟

بداية، لا بد من التفريق بين مفهومي الثقافة والإعلام، وتالياً لا بد من تحديد دور كل منهما، الآن وفي المستقبل.

الثقافة هي الرصيد الروحي لحضارة من الحضارات. هي تراثها وطاقاتها على التجدد والمتابعة والإبداع، وهي القدرة على التحدي والاستمرار. أي أن الثقافة تصنع عقل الأمة ووجدانها، وبالتالي فهي التي تحمي هذا العقل وتزيده معرفة وإدراكاً، وهي التي تغني الوجدان وتجعله أكثر ثراء وأسرع استجابة لقيم الحق والعدل والجمال.

أما الإعلام، وبأبسط مدلولاته، فهو إتاحة وصول المعلومات والحقيقة للناس، وتبادل الرأي والحوار، والدفاع عن وجهات النظر من أجل إقناع الآخرين بها؛ وهو بمقدار ما ينشغل بالآني والراهن فإنه لا يغفل عن الماضي أو عن المستقبل، ضمن مقاييس الدقة والأمانة.

وإذا كانت الثقافة هي الصناعة الثقيلة، كما يقال، فإن الإعلام هو الخبز اليومي للناس، لذلك فإنه بمقدار صدقه وجديته، وبمقدار تفتحه واعتماده على العقل يمكن أن يلعب دوراً إيجابياً، ويكون في النتيجة مساهماً في تكوين قناعات الناس وأفكارها، وتالياً مواقفها.

إن القسم الأكبر من الإعلام المصدّر والمصمم عبر شبكات الاتصال الحديثة موجه وموظف لخدمة مصالح سياسية واقتصادية للدول المصدِّرة، وهذا يشكل تهديداً مباشراً لمصالح الدول

المستهلكة، وهي الطرف الضعيف في هذه العلاقة. كما من شأن هذا الإعلام، لاحقاً، تهديد الحضارة الإنسانية برمتها، لأنه يلغي التعدد والتنوع الموجود، والذي يفترض أن يبقى، وهو ما يعبر عن غنى الحضارات وتعددها وتفاعلها. ويصون الشخصية الوطنية التي من شأن وجودها واستمرارها المساهمة في اكتشاف ما تزخر به الحياة، وما تنطوي عليه الثقافات والتقاليد المحلية.

الثقافة الوطنية، والهوية التي تميز الشعوب، وتعطيها نكهة تجعلها مختلفة عن غيرها، ليستا ضد التفاعل بين الثقافات، وليستا ضد المنطق الذي يسود في هذه المرحلة. أما في حال غياب الثقافة الوطنية والهوية، وفرض نموذج غريب ومستورد، فلا بد أن يؤدي ذلك إلى الضياع والفقر وجفاف الروافد التي تغطي الحضارة الإنسانية، وهذا ما يحصل حالياً، مع الأسف، نتيجة طغيان النموذج الأميركي في المأكل والملبس واختيار طراز البناء بغض النظر عن مدى ملائمته للطقس والتقاليد الاجتماعية. وأيضاً طغيان القيم الأميركية في تحديد ما يعتبر نجاحاً وتقدماً وقوة، واستبعاد أو احتقار ما يخالف ذلك.

إن النموذج الأميركي يعتبر أكبر تحدٍ، بالمفهوم السلبي، لجميع الشعوب، ولقد تنبهت بعض الدول المتطورة إلى ذلك، وبدأت تضع عدداً من القيود التي من شأنها الوقوف في وجه هذا الزحف الهمجي الذي تمارسه «الحضارة» الأميركية الراهنة، ولعل مَثَلَيْ فرنسا وألمانيا خلال الفترة الأخيرة يؤكدان هذه الحقيقة. ففرنسا فرضت القيود لمواجهة الغزو اللغوي الأنكلو - أميركي على اللغة الفرنسية، ومنعت استعمال المفردات الإنكليزية في حال وجود ما يقابلها بالفرنسية؛ وألمانيا طلبت أن تتدخل في شبكة الإنترنت

لتحديد ما يسمح أن يبث عليها؛ إن هذين المثلين يدلان على المخاوف التي تستشعرها دول قوية وغنية في مواجهة الغزو الأميركي، فماذا بالنسبة للدول الفقيرة المغزوّة في العالم المتخلف؟

لا بد من وقفة متأنية وعقلانية لمواجهة الغزو الأميركي الإعلامي، والذي يقود بالضرورة إلى السيطرة الثقافية أيضاً، واعتبار نموذج بذاته المثال والقدوة، وهذا يتطلب تصليب الثقافة الوطنية، وتقويةَ الاعتزاز بالهوية، لكن دون تعصب ودون انغلاق.

وكما ألمحنا في الفقرة السابقة إلى الفرق بين الإعلام والثقافة، إلا أن من الضروري الاعتراف بوجود هذين الحقلين ـ الماضيين المختلفين. لا يعني ذلك التناقض أو التعارض، إذ ربما، في حال وجود عقل منفتح ومتسامح، أن يتكاملا، وأن يخدم أحدهما الآخر؛ لكن في ظل الوضع العربي الراهن فإن الإعلام بعيد عن التعامل مع الوقائع ضمن رؤية عقلانية، ومن أجل خدمة هدف بعيد.

الإعلام في مرحلتنا الراهنة ليس موجهاً لغسل الدماغ فقط، بل ويتصف أيضاً بإهمال أو استبعاد أي أفق مستقبلي، وبالتالي فإن ما يعني الإعلام ليس الوصول إلى الحقيقة، وإنما الدفاع عن موقف، وقد يكون هذا الموقف ما تمليه ظروف عارضة أو شخصية، وقد يتغير بعد فترة قصيرة، الأمر الذي يوجد مسافة، ومسافة كبيرة، بين المواطن وما يتلقاه من وسائل إعلامه، وهذا ما يجعل الإعلام المحلي محدود التأثير وضعيف المصداقية.

الثقافة لها مهمة أخرى ومختلفة. إذ بمقدار ما يُطلب منها أن تفهم الواقع، يجب أن لا تخضع إلى الآني أو المؤقت، وأن تتجاوز العارض والشخصي، وأن تنظر إلى الماضي والمستقبل بنزاهة

وجرأة، وأن تتحرى الأسباب الحقيقية للمشاكل، وأن تعالجها بشجاعة. أما إذا تطابق الإعلام والثقافة، أو إذا افترض أن عليهما أن يؤديا نفس الدور، فإن الخسارة ستكون مزدوجة، إذ بالإضافة إلى عجز الثقافة عن القيام بهذا الدور، فإنها ستفقد تأثيرها وأهميتها، خاصة وأن ليس هناك وسيلة أخرى تقوم بدورها.

يجب أن يفسح مجال واسع للثقافة، وأن تتاح لها مساحة كبيرة من الحرية والحركة، كما يجب أن لا يخشى منها رغم أنها تمارس النقد، وتتجرأ على الخوض في المحرم، وتقول، بعض الأحيان، شيئاً غير مألوف، أو ليس من السهل استساغته. إن الثقافة كالدواء، فالدواء رغم مرارته، وبعض الأحيان صعوبته، لكنه ضروري، إذ بدونه يتعرض المريض لاحتمالات سلبية كثيرة، بما في ذلك احتمال الموت.

إخضاع الثقافة لمقياس الإعلام، أو اعتبارها أداة من الأدوات التي يمكن استخدامها تبعاً للضرورات الآنية، يفقدها أهميتها ودورها، ويحوّلها إلى ثقافة سرية أو ثقافة معادية. وحين تصبح الثقافة في هذه الخانة تهاجر، تتموه، تلجأ إلى المكر. ولأن الناس لا تثق بالإعلام بالمقدار الكافي، فلا بد من البحث عن وسائل أو صيغ للتعبير تتلائم مع الضرورة والحاجة، الأمر الذي يجعل الثقافة شيئاً خطراً، تماماً كالمياه حين تحبس إذ تبحث عن مسارب أو طريقة للانفجار والخروج.

إن النظام العربي بمجموعه قليل الثقة بالثقافة، وبالتالي لا يكنّ لها الود، وهذه إحدى نقاط ضعف هذا النظام، فما لم يدرك أهمية الثقافة ودورها في بناء العقل والوجدان، فسوف تتحول الثقافة إلى شيء معادٍ، وربما هذا أخطر أدوار الثقافة.

ما يريده المثقف العربي من الإعلام أن يكون أكثر عقلانية، أكثر نزاهة، وأن يكون أكثر تسامحاً مع الرأي الآخر، حتى لو كان مختلفاً، لأن الحرية والحوار هما الوسيلتان اللتان تفتحان طريق المستقبل، وتحدان من العنف والتزمت.

أن تكون الثقافة في الصفحات الأخيرة من أية دورية عربية؛ وأن تلغى صفحات الثقافة من أجل الإعلان، أو الحالات الطارئة، وأن تسلّم للهواة والمبتدئين، تدل على موقع الثقافة في النظام العربي، وما لم تتغير هذه الأولويات، وتأخذ نسقاً مختلفاً، فإن المسافة بين الثقافة والإعلام، بين المثقف والسلطة، ستكون كبيرة، وغالباً سلبية.

لقد تغير دور وموقع المثقف اليوم كثيراً عما كان عليه في الماضي. فالمثقف اليوم ليس ذلك الذي «يفك» الحرف في مجتمع تغلب عليه الأمية، وليس ذلك الذي يقرزم الشعر بالمناسبات أو يتبادله مع الإخوان، كما أنه ليس ذاك الصوفي المعزول في برج عاجي، مهمته أن يتأمل ويستبطن من أجل الوصول إلى «الحقيقة» المطلقة، فيخرج بها على الناس بعد طول غياب.

المثقف اليوم هو الذي يعي روح العصر، ويندمج في تياره، ويساهم عن طريق الكلمة والفكر من أجل زيادة معارف الناس وصقل وجدانهم، وجعلهم بالتالي أكثر إنسانية سواء من حيث العمل أو الإحساس، وهو الذي يكون مخلصاً لعقله أميناً في القناعات التي توصل إليها ويريد أن يقنع الناس بها.

لا يعني ذلك أن المثقف يمكن، أو مطلوب منه، أن ينوب عن الآخرين أو يكون بديلاً عنهم، كما أنه ليس هرقل القرن العشرين من حيث الإمكانيات أو الدور المنوط به؛ إنه جزء من جماعة، من

حركة، وبمقدار ما يضبط حركته مع حركة الآخرين، وبالاتجاه ذاته، يمكن أن يؤدي دوراً، ويساهم في زيادة وعي الناس، وصقل وجدانهم.

لهذا لا يمكن المبالغة في افتراض دور أسطوري للمثقف الفرد، هذا الافتراض الذي قد يتوهمه المثقف لنفسه، أو قد يرشحه له الآخرون، لكي يعفوا أنفسهم من المسؤولية.

لا يمكن أن يكون المثقف الفرد بديلاً عن المؤسسة السياسية، كما ليس مطلوباً أن يمحي المثقف في دواليب تلك المؤسسة، بحيث يصبح دوره مجرد الامتثال وتنفيذ ما يطلب منه، دون أن يكون قادراً على المساهمة في تصحيح الاتجاه، في ممارسة دور نقدي، في القيام بالمراقبة والمحاسبة.

وإذا كنا قد أشرنا إلى الفرق بين الثقافة والإعلام، فإن إحدى النتائج المترتبة: الفرق بين الإعلامي والمثقف، ليس من حيث الأهمية، وإنما من ناحية الدور، وضرورة عدم الخلط بينهما، لأن لكل منهما حقلاً ومجالاً مختلفاً عن الآخر.

إن الإعلام، كمحصلة أخيرة، هو انعكاس لواقع موجود، بينما مهمة الثقافة صناعة واقع أفضل، وهذا الواقع الذي يراد الوصول إليه يبدأ من مراحل مبكرة، ومن الجذور. يبدأ من التعليم، وصولاً إلى الجامعة، إلى قيام مراكز الأبحاث، إلى خلق الكوادر، إلى وضع سياسة تستهدف المستقبل انطلاقاً من واقع يراد تطويره باستمرار. كل ذلك في إطار من الحوار والبحث وتعدد وجهات النظر، وحتى الاختلاف، وصولاً إلى الصيغة الأفضل التي تلبي متطلبات المراحل والأجيال القادمة.

الثقافة تتعلق بالضمير والقناعة ورؤية المستقبل، وهي نتيجة

جهد مشترك، متعدد ومتنوع، ولذلك يجب أن ينظر إليها، ويتم التعامل معها، بمقاييس مختلفة جوهرياً عن النظرة إلى الإعلام أو التعامل معه.

ولا بد من التأكيد أخيراً أن المعركة الحقيقية تجاه الواقع السيء، وتجاه العدو المتربص، هي معركة ثقافية حضارية بالدرجة الأولى، وعلى ضوء ما يهيأ لهذه المعركة من قوى وعناصر حية وفعّالة، بقدر ما تتحدد احتمالاتها ونتائجها، سلباً وإيجاباً، في النهاية.

سقوط الاتحاد السوفياتي(*)

من الأحداث الكبرى والهامة في هذا القرن قيام أول تجربة اشتراكية في العالم. لقد كانت هذه التجربة نتيجة ثورة عارمة، هي ثورة اكتوبر، التي ساهم في قيامها الاحتقان الطويل الذي عمّ روسيا القيصرية خلال عقود متوالية.

كان يفترض أن تكون الثورة، ثم التجربة، بداية تغير كبير ومستمر في تاريخ البشرية، هكذا كان الرهان، وهكذا كانت البدايات. واستمر هذا الرهان، وتطورت تلك البدايات فترة بعد أخرى، بحيث أصبح الاعتقاد راسخاً أن هذه التجربة دشنت عصراً جديداً لا رجوع فيه، ولا بد أن تتطور وتتواصل لكي تنقل البشرية من نظام اجتماعي واقتصادي معين إلى نظام أرقى.

لا بد من الاعتراف بداية أن الثورة، ثم النظام الذي أقامته، قد غيّرا روسيا تغييراً نوعياً، واستمر هذا التغيير فترة بعد أخرى، بحيث

(*) أعدّت هذه الدراسة عام 1993 لتكون ضمن العدد الخاص من «قضايا وشهادات» حول سقوط الاتحاد السوفياتي، لكن لم يقدّر لهذا العدد الصدور.

انتقلت الروسيا، ومن ثم الاتحاد السوفياتي، من عصر القنانة والتخلف والاستغلال وروابط التبعية، إلى عصر مختلف من حيث طبيعة العلاقات الاجتماعية والقوة السياسية والعسكرية، كما ساهمت ثورة أكتوبر، ثم النظام الذي أقامته في تحرير ومساعدة العديد من بلدان العالم، وغيرتا طبيعة العلاقات الدولية تغييراً جذرياً.

إن الإنجاز والتأثير اللذين تولدا وتزايدا نتيجة الثورة ثم التجربة الاشتراكية، من الأمور الهامة والبارزة في هذا العصر. وإذا كان لهذا وجوه إيجابية فاعلة، فلا بد من الإشارة أيضاً إلى أن التجربة الاشتراكية، ومنذ البدء، اكتسبت ملامح وصفات البلد الذي ولدت ونشأت فيه، ومن ثم طبعت مسيرة الاشتراكية بهذه الملامح، وانتقلت، بسلبياتها وإيجابياتها، إلى البلدان الأخرى. فإذا تجاوزنا الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة، ثم التجربة الاشتراكية، في هذا البلد بالذات، فمما لا شك فيه أن العوامل المحلية، ومستوى التطور الذي كان قائماً، والتقاليد والعلاقات التي حكمت هذا التطور، إضافة إلى الإرث القيصري الذي انتقل إلى الدولة الجديدة، بما فيه من التعدد والتنوع القومي واللغوي والديني، قد حمل معه كماً من السلبيات والمعوِّقات والمشاكل التي لم تظهر بوضوح خلال فترات معينة، لأسباب كثيرة، لكنها كانت تفعل وتتفاعل تحت السطح، الأمر الذي زاد في الصعوبات والتحديات، وأدى إلى إشكالات لم تلبث أن ظهرت وأخذت تؤثر فترة بعد أخرى.

إن الصفات التي وسمت التجربة الاشتراكية السوفياتية لم تقتصر عليه وحده، إذ انتقلت إلى الدول الأخرى التي أصبحت اشتراكية في وقت لاحق؛ وامتدت أيضاً، من حيث الفعل والنموذج والأساليب، إلى الحركة الشيوعية في شتى أنحاء العالم؛ ووصلت أيضاً إلى عدد

من بلدان العالم الثالث، تلك البلدان التي اعتمدت نظام الحزب الواحد، واعتبرت التأميم الصيغة الوحيدة للاشتراكية، إضافة إلى البيروقراطية والمركزية.

هذه الصفات التي وسمت التجربة الاشتراكية كان من الممكن أن تتغير وتتنوع لو أن التجربة وُلدت ونمت في مكان آخر، كألمانيا أو إنكلترا، كما تنبأ معلما الاشتراكية ماركس وانجلز؛ وربما أخذت مساراً آخر لو لم تكن الاشتراكية السوفياتية، وحدها، النموذج، أو لم يكن الفعل الذي حكم التجربة وحده المسيطر.

إن هذه الاحتمالات ليست احتمالات نظرية، لأننا نلاحظ فرقاً كبيراً، وربما نوعياً، بين التجربة والأساليب التي سادت أيام لينين، ثم تلك التي أُعتمدت أيام ستالين، بسبب الفرق بين الرجلين من حيث المستوى النظري والثقافة والتجربة. يضاف إلى ذلك أن ستالين لجأ إلى الأمر والقسوة في محاولةٍ لإحداث التحولات الاقتصادية والاجتماعية بأسرع وقت ممكن، كما لجأ إلى العنف غير المبرر في أحيان كثيرة تجاه الرأي الآخر أو مع من اعتبرهم خصوماً، ولقد دُفع لقاء ذلك ثمن غالٍ، دفعته التجربة، ودفعه الشعب، ودفعه ما سُمّي الخصوم، في الوقت الذي كان من الممكن أن تأخذ التجربة أبعاداً أكثر إنسانية وأكثر مرونة.

من هنا يجب الإقرار أن التجربة الاشتراكية، ومنذ وقت مبكر، اكتسبت ملامح المكان الذي نشأت فيه، واكتسبت صفات الرجال الذين كانوا على رأس السلطة. وقد ساهم في تكريس هذه الملامح والصفات: حروب التدخل والحصار الاقتصادي والسياسي، ثم الخوف من أعداء الداخل والخارج، زيادة على القراءة المتعجلة والوحيدة الجانب التي تمت لإنجازات تلك المرحلة سلباً وإيجاباً.

ثم جاءت الأزمة الاقتصادية التي عمت العالم الرأسمالي عام 1929 وما بعده، لتعطي الانطباع أن الرأسمالية تحتضر، ولا بد أن تنتهي خلال فترة قصيرة، وأن أفق الاشتراكية العالمي، وبالنموذج السوفياتي وحده، سيكون الوريث والحل لمشاكل العالم الاقتصادية والاجتماعية.

من خلال الإنجازات والتحولات إذن أسدل الستار على الكثير من السلبيات والمعوقات التي كانت تواجه التجربة الاشتراكية، ولم تظهر الحاجة، أو لم تعبر عن نفسها، بضرورة إعادة النظر بما هو قائم، أو لم يُفكر جدياً وبعمق إلامَ سيؤدي في حال استمراره. وجاءت المكافأة، أو الثمن، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حين انضمت مجموعة كبيرة من البلدان، في أوروبا وآسيا، إلى التجربة السوفياتية، ونسخت التجربة ذاتها وبحذافيرها، وبالغت في ذلك أشد المبالغة.

وهكذا نلاحظ أن ما حصل في الاتحاد السوفياتي، خلال فترة معينة، كان، بمعنى ما، ومن بعض الجوانب، امتداداً للصيغة الروسية، بكل ما تعنيه من ملامح وصفات، من حيث سيطرة العقلية الفلاحية، وانعدام الديمقراطية، وسيطرة البيروقراطية والمركزية. وحين انضمت مجموعة دول أوروبا الشرقية إلى التجربة وقعت تحت تأثير المركز، ولم تستطع، أو لم تشأ، أن تؤثر لتصحيح المسار، أو تنويع التجربة الاشتراكية، مما حمل كماً متزايداً من السلبيات والمخاطر التي لم تظهر بدورها خلال الفترات الأولى، لكنها استمرت تفعل وتؤثر في المناخ النفسي، وفي مراكمة المشاكل، مما خلق مسافة بين الجماهير والأنظمة، خاصة وأن تجارب وأنماطاً من العلاقات والثقافات والتقاليد مختلفة عما كان

سائداً في روسيا، ثم الاتحاد السوفياتي، كان قائماً في تلك البلدان.

وإذا كان كل نظام جديد يتمتع عادة بحيوية تمكّنه من إقناع الجماهير وشدها، إلا أن رسوخ النظام، ثم بداية خوفه من احتمالات التغيير، تجعله يلجأ تدريجياً إلى التقليل من الاعتماد على الجماهير أو مشاركتها، بل وتجعله أكثر من ذلك يقف في وجه مبادراتها، مما يخلق فجوة بين النظام والقوى التي صنعته أو لها مصلحة باستمراره، وهذه العزلة بين الطرفين، تزداد وتتعمق، مما يولد تباعداً ثم عداء، وقد ظهر هذا في الاتحاد السوفياتي خلال فترات متعددة، وكان أول من لاحظه أو عبر عنه المثقفون والمنافسون في صراع السلطة.

لقد حصلت هذه الحالة في الاتحاد السوفياتي وفي الدول الاشتراكية الأخرى، إذ بعد أن كانت الثورة، وكان التغيير، بهدف إقامة المجتمع الجديد، والذي يكون لكل ثوري دور فيه، لم تلبث الثورة أن جفّت وتغيرت أولوياتها وعلاقاتها، وبذلك تلخصت التجربة، مرحلة بعد أخرى، إلى دولة، ثم إلى مصالح وعلاقات، فضمرت المبادىء، خاصة الثورية والأممية، لتقتصر، في النتيجة، على الدفاع عن الصيغة القائمة، ثم عن الشعارات التي ترفعها، وأخيراً الدفاع عن رموز النظام كأشخاص، الأمر الذي وسّع الفجوة وعمق العزلة، ووضّح كم هو الفرق بين النظام والمبادىء التي جاء من أجل تحقيقها.

إن الاشتراكية التي كان يفترض أن النظام قام من أجل تحقيقها، وما يعني ذلك من منع للاستغلال، وإشاعة المساواة والديمقراطية، وأيضاً تمكين القوى المنتجة لأن تتولى السلطة، انتهى إلى تثبيت وتأكيد سلطة الدولة، وإلى ديكتاتورية الحزب، ثم تأكيد ديكتاتورية

قيادة على وجه التحديد، وهكذا أخذت تنعدم المشاركة، وتتلاشى الرقابة الشعبية، ويتراجع الحماس، وتسود الأساليب البيروقراطية، ويصبح الدفاع عن الصيغة القائمة مهمة وهدف القوى الاشتراكية في العالم، بغض النظر عما يترتب على ذلك من نتائج وانعكاسات.

لقد كان غياب الديمقراطية، بما فيها المشاركة الشعبية الحقيقية، واعتماد نظام الحزب الواحد، وما يصيب عادة الحزب، أي حزب، بمرور الوقت، من الترهل والبيروقراطية وفقدان الروح الثورية، خاصة بعد التصفيات الكثيرة والدموية، جعل الاجتهاد خطراً، والمبادرة غير مرغوبة، والمنافسة محرمة، وساد بدلاً من ذلك الأمر والقسر، واعتبار ما هو قائم وحده الصيغة النموذجية غير القابلة للنقد أو المراجعة.

خلقت هذه الحالة، وهذا النموذج، قناعة لدى الكثيرين أن هناك تعارضاً بين الاشتراكية والديمقراطية، وأنه لا يمكن التوفيق بينهما إلا من خلال صيغة محددة هي الصيغة المركزية، ولذلك أعطيت الديمقراطية مفهوماً ضيقاً ومشوهاً، واستمر بالتالي إصدار القوانين من المراكز العليا، وإلزام التشكيلات والمؤسسات بتبنيها، دون القدرة على تكييفها مع الواقع ومع الضرورات، مما زاد في الفجوة، وأدى إلى قتل الاجتهاد والمبادرة.

هذه الصيغة البيروقراطية التي نشأت داخل الحزب وداخل المجتمع أدت إلى انعكاسات سلبية في جميع المجالات، بما فيها المجالين الاقتصادي والسياسي. فإذا عرفنا طبيعة التكوين الحزبي، والمواصفات التي يجب أن يتمتع بها المسؤولون في قيادته، خاصة في ظل نمط القيادة الذي ساد أيام ستالين، نتبين بوضوح أن هناك شكلاً قسرياً ووحيداً للاشتراكية، وأن أية محاولة لتطوير هذا الشكل

أو تجاوزه معرضة للإدانة والقمع، لأنها انحراف عن التقاليد السائدة، وهذا ما يفسر نمط التجارب ونوعية القادة في أوروبا الشرقية خلال فترة طويلة.

لقد كانت التجربة الستالينية، رغم الإنجازات الكبيرة التي حققتها، سواء في المجال الاقتصادي أو العسكري، ذات ملامح سلبية في نواح عديدة، إذ اعتمدت مفاهيم مبسطة، أقرب إلى السطحية، للمجتمع والفكر، وحددت صيغاً أُعتبرت وحدها التي تمثل الأممية والاشتراكية، واعتبرت أيضاً أن تملك وسائل الإنتاج أو التأميم وحده الذي سيؤدي بالضرورة إلى الاشتراكية، بغض النظر عن تطوير الإنتاج من حيث النوعية والكمية، أو تلبية حاجات الجماهير، ومحاولة الاستجابة لمتطلبات العصر، خاصة في ظل التحدي والتنافس الذي يفرضه النظام الآخر.

كان يُفترض أن تُعتمد صيغ وعلاقات من شأنها أن تطور التجربة السوفياتية، وذلك من خلال الإضافات وتعدد الصيغ، أو على الأقل أن يتم التفاعل الإيجابي بين هذه التجربة والتجارب الأخرى، لا أن تكرس الصيغة السوفياتية بمفردها، أو أن تعتمد مقياساً وحيداً. كما كان يفترض أن تصبح العلاقات داخل دول المعسكر، وبين هذه والأحزاب الشيوعية خارجها، علاقات ديمقراطية ومتساوية، بحيث يتم تبادل الخبرات والتجارب، وأن تتمتع كل تجربة وكل منظمة بمقدار كبير من الاستقلال، وأن تراعي ظروفها وشروطها المحلية والخاصة، وتتخذ من المواقف والسياسات ما يلائم تراثها ومصالحها وعلاقاتها، لكن ما حصل هو العكس تماماً، إذ أصبحت الأحزاب ملحقة بالمركز ولخدمته، أو بعبارات أدق لخدمة السياسة الخارجية السوفياتية، مما أفقد طرفي العلاقة، في النتيجة النهائية، المرونة

والتفاعل فيما بينها، أو مع الآخرين، وجعل الأحزاب خارج المعسكر الاشتراكي قليلة التأثير في الأوساط التي تعمل فيها، وجعلها بالتالي تعتمد بشكل متزايد على القوى الهامشية.

ولعل أبرز الأمثلة التي تجدر الإشارة إليها ما حصل أثناء الحرب العالمية الثانية، ففي الوقت الذي كان يجب أن تكتسب «الأممية» مضموناً حياً ومتطوراً، وملائماً لنضالات الشعوب في بلدانها وحسب مصالحها، حدث العكس، وبالتالي اكتسبت الأممية البروليتارية مفهوماً خاطئاً، وبعض الأحيان مغايراً لما كان سائداً، كل ذلك لتكييف عملها مع ظروف وشروط الاتحاد السوفياتي. فحين يُوقّع معاهدة عدم اعتداء مع ألمانيا النازية، والتي ربما تكون ملائمة للاتحاد السوفياتي، تجد لدى الأحزاب الشيوعية خارج الاتحاد السوفياتي ما تقوله لتبرير وتسويغ تلك المعاهدة. وحين يدخل الاتحاد السوفياتي الحرب، ويتحالف مع الغرب الرأسمالي ضد ألمانيا النازية، فإن لدى تلك الأحزاب ما تقوله في هذا الشأن أيضاً! ليس لتبرير موقف الاتحاد السوفياتي فقط، وإنما لضرورة مهادنة، إن لم يكن التعاون، مع الغرب، رغم كون هذا الأخير هو العدو الحقيقي في مناطق معينة، باعتباره المستعمر الجاثم على صدور الشعوب التي تقول أحزابها الشيوعية ما يفيد التبرير أو التسويغ للمهادنة أو التعاون!

لا يقتصر الأمر على ذلك، إن الحالة الواحدة أو الظاهرة الواحدة، لها أكثر من قراءة أو أكثر من معنى. فحين يتبنى الاتحاد السوفياتي ويدعم قوى أو أوضاعاً في اليونان وشمال إيران خلال الحرب العالمية الثانية، فإن لهذه المواقف ضرورتها ومسوغاتها، ليس كسياسة فقط وإنما كمواقف مبدئية نابعة من التضامن الأممي،

وبالتالي تجد كل الدعم والتأييد من قبل القوى الثورية في العالم. وحين لا تكون هاتان المنطقتان ضمن ما سيؤول للاتحاد السوفياتي نتيجة الحرب الثانية، يتخلى عن دعم القوى والأوضاع التي كانت قائمة فيهما، والأحزاب الشيوعية التي أيدت بحماس في البداية لا تلبث أن تتراجع، ولديها ما تقوله في هذا الصدد!

لقد كان الكومنترن، باعتباره الرابطة المنضمة والمنسقة للقوى الاشتراكية، خاضعاً لاعتبارات السياسة الخارجية السوفياتية، وكل المحاولات التي جرت لإعطائه دوراً مميزاً، أو هامشاً في اختيار المواقف والعلاقات، انتهت إلى الفشل من ناحية وإلى معاقبة الذين نادوا بمثل هذا الدور.

هذه التجارب والعلاقات بين المركز والأحزاب الأخرى تعكس الخلل الكبير الذي كان قائماً بين الاتحاد السوفياتي والتجارب والقوى خارجه، الأمر الذي أفقد تلك التجارب والقوى جزءاً كبيراً من استقلالها ومن قدرتها على المبادرة، ولم يتح لها التكيف والانسجام مع ظروف النضال الوطني في بلدانها، مما أدى إلى تقلص وعزلة هذه القوى، وإلى صعوبات في علاقاتها مع الجماهير، وبالتالي أضعف دورها في التأثير على تطور بلدانها، كما عرّضها للشبهة والاضطهاد بحجة علاقاتها مع دول أجنبية.

لقد تغيرت ثم تقلصت مقولة الأممية البرولتارية، إذ بعد أن كانت تحالفاً وتعاوناً بين القوى البروليتارية في العالم، وصيغة تتجاوز الدولة، أية دولة إلى الأفق الإنساني الرحب، ومن أجل الثورة العالمية، بما يعني ذلك من مساواة وعدالة وتضامن، ما لبثت أن تراجعت لتصبح دفاعاً عن دولة، ثم امتداداً وارتباطاً، ليس بوطن الاشتراكية، كفكر وممارسة، وإنما بالسياسة الخارجية لهذه الدولة،

مع ما في هذه السياسة من تقلبات واعتبارات.

انعكس هذا بوضوح على مواقف وسياسات الأحزاب التي امتثلت لهذه الصيغة والعلاقة بحيث ابتعدت عن ظروفها المحلية وغلّبت العامل الخارجي، كما اعتمدت الحماية والدعم اللذين تتلقاهما من الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي انعكس سلباً على مفهوم الأممية وعلى التضامن بين القوى الثورية في العالم.

وإذا كانت فكرة الدفاع عن الاشتراكية، والعمل على تحقيقها في كل بلد، وأيضاً اعتبار العلاقات الأممية هي الأساس للتحالف بين الأحزاب والقوى التي تؤمن بذات العقيدة، أو بعقائد متقاربة، فإن العلاقة التي كانت قائمة افتقرت إلى التوازن والنزاهة، وافتقرت إلى التكافؤ والتفاعل، إذا لم نقل أنها تحولت شيئاً فشيئاً إلى علاقة تبعية.

كما أن الآلة البيروقراطية ـ القادرة على الإنجاز في مراحل معينة، تتحول تدريجياً إلى عبء وإلى قوة كبح معيقة، خاصة حين تزمن ويصيبها الترهل، إذ تصبح عاجزة عن فهم التحديات الجديدة أو مواجهتها، كما تعجز عن التعامل مع العلاقات والقوى الجديدة. وهكذا تتحول الأفكار والمطالب بنظرها إلى معنى التحدي والتجاوز، وتحمل شبهة الهدم، مما يدفع إلى مقاومتها وإلى قمعها، وهذا ما حصل في أكثر من مرحلة، وأكثر من مكان، سواء على مستوى المبادرات الداخلية، أو على مستوى تغيير أو تقويم العلاقات الخارجية.

من ناحية أخرى، خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تطور النظام الرأسمالي، واكتسب تجارب أفادته في إعادة صياغة علاقاته وأولوياته، كما استطاع أن يطور أساليبه. فبعد أن كانت بريطانيا

وفرنسا قائدتي النظام الرأسمالي العالمي، تخلتا عن هذه القيادة، أو الموقع الأول فيها، للولايات المتحدة الأميركية. ونظراً لما تتمتع به الرأسمالية الأميركية من حيوية وضخامة استطاعت أن تكيف النظام الدولي لمصلحتها بالدرجة الأولى، وغير غافلة عما يمثله الاتحاد السوفياتي والشيوعية الدولية من تهديد لمصالحها، الأمر الذي دعاها إلى اتباع مجموعة من السياسات والأساليب لتطويق الاتحاد السوفياتي وإتعابه وخلق أولويات جديدة بالنسبة له.

وهكذا استطاع النظام الرأسمالي أن يتجاوز أزمته الحادة أولاً، ثم أن يتوجه إلى الهجوم بعد ذلك، وهذا ما جعل الاتحاد السوفياتي في حالة دفاع متزايدة، مما أفقده زمام المبادرة، وإلى حشد إمكانياته لمواجهة الخطر والتحدي. ووضعٌ كهذا لا بد أن يخلق اهتمامات وهموماً تختلف عما تحتاجه وتطالب به الجماهير، من تلبيةٍ للحاجات اليومية، إلى رفعٍ لمستوى الخدمات التي تقدم لها، خاصة في ظل علاقات دولية من نمط جديد، وتحديداً بعد ثورة الاتصالات والمواصلات، وبالتالي التأثر بما يحصل في أماكن أخرى. هذا في الوقت الذي زادت، وربما تضاعفت، اهتمامات الدولة في إطار سباق التسلح وغزو الفضاء من أجل تأكيد التفوق ومواجهة التحديات.

ونظراً لغياب الديمقراطية وروح المبادرة، اختفى النقد والمراجعة ومواجهة الأخطاء وإعادة النظر بالأولويات، وامتدت هذه الحالة إلى جميع المجالات، خاصة المجال الاقتصادي، إذ ساد الجمود وتكرست البيروقراطية وأصبح الكم هو المقياس الوحيد في الحكم على النتائج، كما تراجعت العلاقة الحية بين المنتجين والدولة، وازدادت بالتالي الفروق بين ما يُعلن كبرامج وما يتحقق

على أرض الواقع.

إن الجذر لهذا الخلل الذي أخذ يكبر ويتسع هو غياب الديمقراطية داخل الحزب والدولة، وعدم الثقة بالجماهير، الأمر الذي وَلَّد عقلاً وصيغاً وأساليب من نمط معين، ولم تلبث هذه أن أصبحت قوى ومصالح لها جبروتها وتأثيرها على المسيرة كلها، مما سينعكس لاحقاً على النتائج التي واجهها الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي.

أما محاولات الإصلاح التي برزت، كتوجه أو كإمكانية، فقد بقيت متعثرة أو قمعت بقسوة، وبالتالي لم تستطع أن تعطي ثماراً.

فالنزاع داخل القيادة السوفياتية الذي جرى في السنوات الأولى، خاصة بعد عجز لينين ثم غيابه، والطريقة التي تم بها حسم هذا النزاع، ثم حملات التطهير القاسية والدموية، أعطت للتطورات مساراً معيناً، وخلقت تقاليد داخل الحزب والمجتمع والدولة تمنع التعدد والاجتهاد والمبادرة، وتعيق بالتالي مواجهة الأخطار والانحرافات أو إصلاحها. وهكذا تراكمت مجموعة من المشاكل والمعوقات، وظلت تتفاعل داخل النظام. صحيح أنها تفاعلت بصمت، وربما ببطء، لكنها عبرت عن نفسها بأشكال متعددة، بابتعاد بعض القادة، ثم صمت آخرين، وأيضاً بتحديات بعض الكتاب أو بعض الكتابات، إضافة إلى هجرة عدد من المثقفين، لكن هذه الأمور قوبلت من القيادة والأجهزة بعدم الاهتمام، وربما بالهزء في بعض الحالات.

وحين انتصر الاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية، وبعد أن انضمت إليه مجموعة من الدول في أوروبا الشرقية، وقيام ما سُمّي بالمعسكر الاشتراكي، أو المنظومة الاشتراكية، وبدل أن تكون

هذه الروافد الجديدة سبباً في تعديلات جوهرية في نظرة وبنية النظام، وتفاعله مع أوضاع وحالات جديدة، فإن ما حصل هو العكس: إذ انتقلت التجربة السوفياتية، بمعظمها، إن لم يكن بكل مفرداتها إلى الدول الأخرى، ليس كصيغة اقتصادية واجتماعية وسياسية فحسب، وإنما كصيغة فكرية أيضاً، وانتقلت كأساليب وتقاليد عمل وعلاقات. وزاد في السلبية أن القادة والأحزاب في أوروبا الشرقية، ولأسباب مختلفة، بالغوا كثيراً في تبني الصيغة السوفياتية، الأمر الذي ما لبث أن انعكس بانتفاضات وتمردات في عدة دول، في يوغسلافيا، ثم في ألمانيا وفي المجر وتشكوسلوفاكيا، وبدل أن تكون هذه المؤشرات سبباً كافياً للتوقف ومعالجة الخلل، فقد قمعت بقسوة، وشُدّدت القبضة أكثر من السابق.

ثم كان من نتائج انتصار الاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية، وتقاسمه مع الغرب غنائم هذه الحرب. وأيضاً امتلاكه للسلاح الذري، ومشاركة الولايات المتحدة قيادة العالم، عوامل إضافية لم تعزّز التجربة الاشتراكية بقدر ما عززت نمطاً معيناً من التفكير والسلوك، وأيضاً نوعاً من العلاقات التي تعوّد عليها القادة السوفييت، وأصبحت تروق لهم وتدغدغ طموحاتهم، وهكذا ترسخت القناعة، خاصة لدى الأجهزة البيروقراطية، بصحة وقوة التجربة، وبالتالي عدم وجود ضرورة لإعادة النظر أو المراجعة.

وعندما «غادر» ستالين جاءت مكانه قيادات أخرى كانت بمعظمها امتداداً لنفس العقل والسلوك، مع فارق الحجم، نتيجة القدم والموقع التاريخي. ولقد عجزت تلك القيادات، أو لم يكن ضمن اهتمامها، مواجهة التركة الستالينية، إذ ظلت تعوزها الإمكانية

أو القناعة لتجاوز التجربة، الأمر الذي خلق مراكز قوى وتحالفات، وبالتالي صراعات، فيما بينها، إلى أن تبلورت، في وقت لاحق، ببروز خروتشوف.

لقد كانت أبرز محاولة لمواجهة التركة الستالينية متمثلة في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي. إذ قام خروتشوف بنقد التجربة، وحاول أن يقدم صيغة جديدة، لكن طبيعة النظام وطبيعة الحزب، إضافة إلى المناخ الدولي، لم تتح، أو لم تساعد، على بلورة هذه الصيغة، الأمر الذي أدى إلى انهيار خروتشوف، ولأن يدفع الثمن.

الصيغة التي أعقبت خروتشوف اختارت من الصيغة الخروتشوفية شكلها لا جوهرها، إذ بدأت بالقيادة الجماعية، لكن لم تلبث أن تلخصّت، مرة أخرى، بقيادة فردية، مع بعض «الرتوش»، إذ تحول بريجنيف تدريجياً من أحد ثلاثة في القيادة الجماعية إلى الأول فيها ثم أصبح الوحيد.

أكثر من ذلك: أعطت القراءة «الجديدة» لتطور المجتمع السوفياتي، ولطبيعة المناخ الدولي، أن الظروف والشروط أصبحت مهيئة لا إلى الاعتراف بالنواقص والمصاعب والتحديات التي تواجه هذا المجتمع، وما يشكله النظام المقابل من منافسة، وإنما لضرورة الانتقال من المجتمع الاشتراكي إلى المجتمع الشيوعي، بعد أن استكملت شروط الانتقال!

لقد كانت هناك مبالغات وتحديات من قبل القيادة الجديدة، إذ بدل أن تعترف بتراجع النظام الاشتراكي في مجالات عديدة، وبدل أن تلتفت لاستكمال النواقص ومعالجة الأخطاء، والوقوف بكفاءة في وجه المنافسة التي يشكلها الغرب، تندفع في الطريق المعاكس.

حصل هذا في ظل الركود الاقتصادي وسيطرة البيروقراطية الإدارية والحزبية، وفي ذروة سباق التسلح، وحصل هذا أيضاً في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية التي أخذت تكبر وتتسع، وتؤثر، بالتالي، في جميع مجالات الحياة، وتقرّب، في نفس الوقت، بين البشر والأنظمة وتسهّل بالنتيجة إمكانية المقارنة والقياس.

ما كان قائماً في الاتحاد السوفياتي لم يكن خافياً على المعسكر الآخر، ولم يكن خافياً على المواطنين في الداخل. فإذا أضيف إلى الركود والبيروقراطية تزايد الأعباء في مجال التسلح بوجه خاص، والتركيز على هذا الموضوع في الإطار النفسي والإعلامي، ومن قبل الطرفين، الغربي والنظام، لإظهار التفوق، خاصة في مجال غزو الفضاء، وكيف استطاع الغرب، وبمكر مدروس ومخطط له بعناية، وعلى مدى طويل، لأن يغيّر أولويات التخطيط السوفياتي، ويغرقه أكثر فأكثر في سباق التسلح، عندئذٍ نستطيع أن ندرك طبيعة العقل السائد والمسيطر، وأيضاً خوفه من مواجهة الحقائق، وهروبه الدائم إلى الأمام.

إن الإنفاق الكبير الذي اضطر إليه الاتحاد السوفياتي في مجال التسلح، والذي كان على حساب التنمية الاقتصادية المتوازنة، وعدم قدرة القيادة على قراءة التطورات التي حصلت في العالم، أو القراءة الخاطئة لهذه التطورات، ثم إهمال أو تأجيل تأمين حياة أكثر إقناعاً وأكثر وفرة للمواطنين، والتعبئة النفسية والإعلامية التي مارسها الغرب في مواجهة خصمه في أكثر من مكان وعلى أكثر من مستوى، والاستفادة القصوى من نتائج الثورة العلمية والتكنولوجية وتوظيفها في التعبئة والتحريض، كل هذه العوامل جعلت الاتحاد السوفياتي يخوض معركته مع المعسكر الآخر بصعوبة متزايدة،

وبعمليات تأجيل لعل عامل الزمن يساعده على تجاوزها. لكن الغرب، وقد أدرك نقاط الضعف، لم يتأخر ولم يتردد في مواصلة المعركة وحشد أوسع القوى لتأجيجها واستمرارها، إذ وظّف الكنيسة، وحرّض العمال والنقابات حيث استطاع ذلك، ورفع راية حقوق الإنسان والديمقراطية، وطالب بفتح باب الهجرة، وزاد في اشتعال مناطق الاحتكاك والتوتر، وتدخل في افتعال بعض الحروب، في إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، واستمر في التحدي العسكري خاصة في مجال الفضاء. حصل ذلك في ظل قيادة سوفياتية ثقيلة الحركة، أقرب إلى العجز، وفي ظل مصاعب اقتصادية تزداد يوماً بعد آخر، وموظّفاً طاقات في غير مجالها، الأمر الذي انعكس داخلياً بشكل متزايد، خاصة وأن العوامل والعناصر الخارجية أصبحت شديدة التأثير نظراً للتشابك والتداخل الذي يميز عالمنا المعاصر.

في مواجهة أوضاع مثل هذه كان المعسكر الرأسمالي يستغل التقدم العلمي والتكنولوجي، ويوظفهما لخدمة أهدافه ومصالحه، وأيضاً لإرهاق الخصم. كما كان يطوّر نظامه ويلمعه من أجل إعادة تسويقه، مستفيداً من التطورات التي حصلت في المجال الاقتصادي، نتيجة سيطرته على المواد الخام والأسواق، ومستفيداً من الانتعاش الذي حصل خلال بعض الفترات.

وهكذا نكتشف فروقاً في قابليات النظامين، ونكتشف فروقاً في نوعية وكفاءة وقادة المعسكرين، وبالتالي إمكانيات التحدي والمواجهة.

بعد هذا الركود الطويل والمصاعب الكبيرة والمتزايدة جاء: غورباتشوف.

جاء من خلال المؤسسة الحزبية، ولهدف محدد تماماً: تطوير التجربة الاشتراكية. ولقد استطاع، نتيجة الخبرة والمعرفة المباشرة، أن يضع يده على عيوب التجربة، وأن يحدد الأخطاء والنواقص التي كان يعاني منها المجتمع السوفياتي. وبمقدار ما توجه إلى المؤسسة الحزبية ليكسب الدعم والتأييد، وليكون في موقع الشرعية والقوة، فقد توجه أيضاً إلى الرأي العام السوفياتي، وبشكل خاص إلى الأنتلجنسيا، لكي يستثير فيهما الحماس ويطلب منهما المساعدة والتأييد لمواجهة العيوب والنواقص، وأيضاً لتجاوز المعوقات، كي تواصل التجربة الاشتراكية صعودها وتقدمها.

فعل غورباتشوف ذلك دون أن يغفل أو ينسى الغرب، وما يمكن أن يقدمه من تأييد ودعم، في إطار الإعلام، على الأقل، خاصة في المرحلة الأولى. ولذلك بمقدار ما كان خطابه موجهاً إلى الداخل، إلى المجتمع السوفياتي، كان موجهاً إلى الخارج. ولم يتردد الغرب لكي يفهم هذا الخطاب، ثم ليلتقطه، وأيضاً ليقدم له العون والتغطية، ثم لكي يسوّقه، أو كما يقول هيكل: «أصبحت تاتشر الممرضة بين الرئيس العجوز، ريغان، والشاب الصاعد، غورباتشوف».

وإذا كانت البروسترويكا، حسب ما طرحها غورباتشوف، تعني إعادة البناء والمصارحة، فمعنى ذلك أن البناء بصيغته الحالية لم يعد قادراً على الصمود والمواجهة، وبالتالي لا بد من ترميمه وتعزيزه واستكمال نواقصه، ولا بد أن يشارك الكثيرون، الجميع، بذلك. ومن هنا لاقت دعوة غورباتشوف قبولاً ودعماً في الداخل والخارج، لكن لأسباب مختلفة. ففي الداخل نتيجة الحاجة والضرورة، حاجة المواطن السوفياتي لأن يعيش برفاه بعد سبعين سنة من التضحية

والمعاناة، وضرورة أن تكون الاشتراكية قرينة الديمقراطية، وأن يتمتع الإنسان بمزايا الاثنين معاً. أما قبول ودعم الخارج فقد كان لأسباب مغايرة تاماً: لا يمكن تقويض النظام الاشتراكي إلا من داخله، ولا يمكن أن يحقق ذلك إلا أناس في السلطة، في قمة السلطة. ولذلك اندفع الغرب، بكل مؤسساته وعناصره وأدواته، إلى تأييد غورباتشوف والوقوف إلى جانبه. كان تكتيك الغرب أن يتغلغل في النظام من أضعف حلقاته، من خلال الناس الذين يريدون ويطالبون بالتغيير الكامل.

استطاع غورباتشوف، إذن، وخلال فترة قصيرة، استقطاب قوى عديدة، داخلية وخارجية. وكان من شأن هذه القوى، **خاصة الداخلية والاشتراكية في العالم**، أن تساعد في تطوير التجربة، ونقل الاتحاد السوفياتي من وضع إلى وضع أفضل، وبالتالي أن تنقذ التجربة وتطور الاشتراكية، وأن تبقى على الكثير من الرموز التي يهمها بقاء النظام. لكن ما حصل أن غورباتشوف، إذا افترضنا حسن النية، يعرف نقاط ضعف النظام ونواقصه ولا يملك الحلول لمواجهتها، أي إنه لا يملك البديل، وهذه أهم نقطة ضعف في برنامج غورباتشوف.

كما أن غورباتشوف طرح المشكلة كلها دفعة واحدة، وبسرعة قياسية. وإذا كان قد طرح المشكلة، في البداية، من خلال منطق النظام وتوجهاته، ومن خلال مؤسساته أيضاً، فلم يلبث أن أخذ يتجاوز ذلك خطوة بعد أخرى، معرضاً الاتحاد السوفياتي إلى الضياع، ومعرضاً التجربة الاشتراكية إلى التآكل ثم إلى السقوط.

ولجأ غورباتشوف أيضاً، في إطار الصراع على السلطة، إلى التخلي تدريجياً عن الأفكار والقوى والصيغ التي طرحها في البداية، كما زاد اعتماده وتحالفاته مع القوى والعناصر المناوئة للاشتراكية،

فأضعف الحزب كمؤسسة، وتجاوز التقاليد المتبعة في حل النزاعات الداخلية، ونزع الشرعية عن المؤسسات والهيئات، لأسباب أو أخرى، وبشكل مفتعل أغلب الأحيان، إلى أن بلغ به الأمر إلى الاستقالة من المؤسسة التي عمدته على رأسها ومنحته المسؤولية الشرعية، وأخيراً لجأ إلى حل المؤسسة ذاتها، مما خلق نزاعاً في السلطة، وتنازعاً على المرجعية، في الوقت الذي أفسح المجال للقوى والعناصر المناوئة لأن تفرض نفسها نتيجة عجز الآخرين ونتيجة الأمر الواقع.

إن من جملة الأسباب التي دفعت غورباتشوف في هذا الاتجاه: إغراءات الغرب وتأثيراته المباشرة أو غير المباشرة. من الدعم والتبني، إلى التغطية الإعلامية التي لم يسبق لها مثيل، إلى التلويح بالمساعدات الاقتصادية، إلى الإغراءات المالية، إلى شراء المعاونين والبطانة الداخلية. كان الغرب يقدم كل ذلك. أو يلوّح به، شرط أن يقدم غورباتشوف المزيد من التنازلات، وأن يجري مزيداً من التغييرات في بنية النظام وفي عناصره. ورغم أن الثمن الذي قدمه غورباتشوف، لكسب رضا الغرب، كان كبيراً، إلا أن الغرب لا يتوقف ولا يتردد في طلب المزيد، وحين عجز غورباتشوف عن تقديم التنازلات، أو لم يعد يملك ما يقدمه، لم يتردد الغرب في التخلي عنه، خاصة وقد هيأ بديلاً آخر، واستطاع من خلال هذا البديل أن يحرز مزيداً من المكاسب والتنازلات.

إن ما حصل منذ وصول غورباتشوف إلى السلطة وحتى الآن، بغض النظر عن النوايا والشعارات، تصفية كاملة للتجربة الاشتراكية، وتدمير للاتحاد السوفياتي، وللدول التي كانت ضمن المعسكر الاشتراكي. وسوف يتوالى ابتزاز الغرب ليطال كل دولة من الدول

التي تمخض عنها الميراث السوفياتي والاشتراكي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل يمكن أن تنتهي الدول والتجارب الكبرى، كما ينتهي بعض البشر، بالسكتة القلبية وبتأثير بعض الأفراد فقط؟

ومظاهر القوة، والوعد بالانتقال، هل هي مجرد أوهام، خاصة وإنه لم تقع هزيمة عسكرية ولم يحدث انقلاب أو انهيار اقتصادي؟ والصراع الطويل بين المعسكرين، والذي أخذ أشكالاً عديدة، ولم يستطع النظام الرأسمالي أن يحقق اختراقات أساسية تضعف أو تشل الاتحاد السوفياتي، كيف تحول، وبهذه السرعة، وبهذا القدر، إلى هزيمة كاملة، وبالتالي إلى تقويض للمعسكر الاشتراكي وإنهاء للتجربة الاشتراكية؟

إذا استبعدنا قراءة التاريخ كمؤامرة، فكيف نفسر هذا التداعي السريع؟ وما هو دور الأفراد فيما حل؟

لا شك أن هناك مجموعة من العوامل، وقد أشرنا إلى بعضها، يمكن أن تفسر بعض الجوانب من هذا التداعي، كما أن هناك أسراراً لم تكشف بعد حول دور بعض الأفراد الذين ساهموا وسرّعوا بوقوع الكارثة، إلا أن الأمر المؤكد هو أن أسباباً موضوعية في بنية النظام، إضافة إلى مجموعة من الأخطاء التي تراكمت مرحلة بعد أخرى، ثم مجيء بعض الأفراد في مرحلة معينة، لكي يستغلوا الأخطاء والنواقص ويفجروا كل شيء، ليس بهدف تقويم النظام وتطويره، وإنما بهدف الإجهاز عليه، وهذا ما نلاحظه الآن، والذي يتواصل إلى أن تتم تصفية ما تبقى من هذه التجربة.

قد تكون لمعظم ما تقدم علاقة بتاريخ مرحلة وبتقييم تجربة، أما الأكثر أهمية الآن فهو قراءة تأثير انهيار الاتحاد السوفياتي على مفهوم

الاشتراكية واحتمالاتها مستقبلاً، وتأثير هذا الانهيار على العالم، وخاصة على منطقتنا.

هل يمكن اعتبار سقوط التجربة السوفياتية نهاية لفكرة وإمكانية قيام الاشتراكية مرة أخرى وبشكل أفضل؟ وهل تعتبر الاشتراكية مجرد حلم طوباوي غير قابل للتحقيق؟ وهل تعتبر الرأسمالية الحل الملائم لهذه المرحلة ولفترة طويلة لاحقة؟

لا شك أن سقوط التجربة السوفياتية خسارة كبيرة للاتحاد السوفياتي وللمنظومة الاشتراكية أولاً؛ وخسارة للعالم الثالث الذي فقد حليفاً مهماً ثانياً، وخسارة للعالم بأسره، بعد أن خضع لهيمنة نظام واحد، وربما لهيمنة دولة واحدة.

إن هذا السقوط سيؤدي إلى اختلاط المفاهيم وتغيير الأولويات وزرع الشكوك والتشويش، إضافة إلى إمكانية الرهان، مجدداً، على النظام الرأسمالي، أو على مزيج من الأنظمة الملفقة التي تحاول أن تقدم نفسها كصيغة في ظل الضياع والتداخل والمراهنات، والتي لا تعدو أن تكون أشكالاً مشوهة لمبادىء النظامين الرأسمالي والاشتراكي، إذ تأخذ من النظام الرأسمالي الاقتصاد «الحر» والمضاربة والبطالة، وتأخذ من النظام الاشتراكي البيروقراطية ونظام الحزب الواحد وديكتاتورية الطبقة الحاكمة.

ليس ذلك فقط، ستحاول الرأسمالية أن تنهي فكرة الاشتراكية وليس النظام الاشتراكي وحده. إذ بعد أن حققت انتصارها على الاتحاد السوفياتي، وبعد أن تداعى هذا المعسكر، فإن المعركة ستستمر، لكن هذه المرة بهدف إلغاء فكرة واحتمال قيام الاشتراكية مرة أخرى، وسوف تستفيد الرأسمالية من تجارب هذه المعركة، نظرياً وعملياً، ولا بد أن تحاول قطع الطريق على احتمال تبلور

الأفكار والصيغ والحالات التي يمكن أن تؤدي إلى الاشتراكية من جديد. لا يعني ذلك أن تكون الرأسمالية أكثر إنسانية، أو أن تكون أكثر عقلانية، ولكنها ستكون أشد مكراً، وربما أكثر عنفاً، في مواجهة الاحتمالات والحالات التي تؤدي إلى قيام «بيئة اشتراكية».

سوف تلجأ الرأسمالية، في المراحل القادمة، إلى خلق أوضاع وحالات من شأنها أن تؤدي إلى الإجهاض، ولا بد أن تتسلل إلى المناخات الثورية لحرفها، لإشغالها، لخلق اهتمامات جديدة ومختلفة لها. وسوف تخلق في كل وضع عراقيل وقوى كبح، من داخل هذه الأوضاع، ومن داخل هذه القوى. كما ستحاول استثمار جميع الصيغ المتاحة، دون أي رادع، من أجل تغذية الصراعات الجانبية، وسوف تخلق، وتولّد، كماً من الأوهام والمراهنات على قوى وأشكال من أنماط معينة، لا بهدف تطوير أوضاع أو حالات، وإنما من أجل كسب الوقت، وبالتالي من أجل استمرار الضياع.

لن تكتفي الرأسمالية بذلك، فمن أجل استمرار سيطرتها واستغلالها، لن تسمح بقيام أنظمة رأسمالية على شاكلتها في بلدان العالم الثالث، لأن الرأسمالية لا تعني فقط حرية التجارة، بل وتعني حرية الرأي، ضمن حركة رأس المال وقوته، وتعني التعدد والتنافس في المجال السياسي، وبالتالي لا بد من تحديث مجتمعات العالم الثالث، وضرورة إشراك القوى في القرار، الأمر الذي سيغيّر في شكل وطبيعة الأنظمة القائمة، هذه الأنظمة الموالية والحليفة للرأسمال العالمي، والتابعة له أيضاً، مما يولّد احتمال المنافسة والتمرد وإمكانية تغيير طبيعة العلاقة، أو على الأقل تغيير الصيغة من حيث المدى والنسب.

إن جوهر سياسة الغرب أن يخلق حالة من الضياع في العالم

الثالث، وتحديداً في المنطقة العربية. ولذلك سيلجأ إلى خلق أنظمة هجينة، وإلى إثارة الأحقاد والتنافس فيما بينها، لكي يكون حامياً لبعضها من البعض الآخر، وليبقى مرجعاً وحكماً يرجع إليه الجميع. كما سيعمد إلى خلق البؤر الساخنة لكي تكون الحاجة إليه ماسة سواء من أجل تأمين السلاح، أو من أجل فض النزاعات. ولن يتردد الغرب في إحياء العصبيات والنزعات العرقية والدينية واستعمالها وسيلة للابتزاز والتهديد. أما إقامة أنظمة قابلة للتطور والانتقال إلى مراحل أعلى، أما إقرار قواعد ثابتة كالديمقراطية الحقيقية وحقوق الإنسان، فقد يرفعها الغرب، أو يرفع قسماً منها، كشعارات وأدوات ضغط، أكثر مما هي صيغ للتطبيق، ولذلك قد يشجّع قيام صيغة شكلية للديمقراطية بهدف دفع العسكر إلى تحديدها أو تحديها، مستفيداً من عجز مثل هذه الصيغ من ناحية، ومن الأدانة الشعبية التي ستتولد نتيجة وجودها من ناحية ثانية، وليسهل عليه أخيراً التغيير والانتقال إلى صيغة أخرى بديلة. وهكذا تستمر حالة التخبط والضياع، وهو الهدف الأساسي للغرب في المرحلة القادمة.

لقد اعتمد الغرب مثل هذه السياسة في أكثر من مرحلة وفي أكثر من مكان، في أميركا اللاتينية وفي آسيا، وكانت الغاية أن يؤخر نهوض الشعوب، وأن يكسب الزمن. وخلال الزمن الحائر تمكّن الغرب أن يستغلّ ويبتز ويجبر الآخرين على الارتباط به وأن يبقيهم تابعين له اقتصادياً وسياسياً، وعند الحاجة عسكرياً، وهذا ما سيحاوله مرة أخرى، مستفيداً من غياب المعسكر الخصم أو المنافس، ومستفيداً من حالة الضياع المسيطرة في الوقت الحاضر.

أما التوقع أو المراهنة حول إمكانية أن يقيم الغرب أنظمة مشابهة لأنظمته في المنطقة العربية فإنه توقع يفتقر إلى المبرر أو إلى

الضرورة، لأن الأنظمة التي أقامها، أو التي دعمها، لا تمتّ إلى الديمقراطية بصلة حقيقية، والدليل على ذلك أنظمة الجزيرة والخليج التي تحظى بكامل الدعم الغربي، يضاف إلى ذلك أن الحالة الديمقراطية الجدية هي حالة شعبية بالدرجة الأولى، أي أن يختار الشعب، بملء حرية وإرادة، الصيغة التي يريدها ويرتضيها، بما في ذلك العلاقة مع الغرب نفسه، وأيضاً الموقف تجاه إسرائيل، وكلا الأمرين يعرّضان البنيان الغربي بكامله في المنطقة لإمكانية الانهيار فيما لو كان الخيار للشعب.

إن ما تحقق للغرب، أي للرأسمالية، في المنطقة العربية، من استغلال وإلحاق وابتزاز، خاصة في مجالي النفط ومشتريات السلاح، من خلال الأنظمة الحالية، قد يتعرض للتغيير أو التعديل في حال تغيير الأنظمة، أي من خلال الديمقراطية الجدية، الأمر الذي سيقاومه الغرب بكل الوسائل، وسيحاول منعه ولو بالقوة، ولذلك لن يكون الغرب، أي الرأسمالية، من السذاجة أو المثالية لأن يفعل ذلك.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، إن الافتراض بإمكانية أن تصبح الرأسمالية حلاً، خاصة في بلدان العالم الثالث، وعلى التحديد في المنطقة العربية، يطرح سؤالاً أساسياً: ما هو النظام الذي طبّقه في البلاد العربية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، أي منذ قدوم الاستعمار الغربي، وحتى الآن؟ ومن الذي طبقه وما هي نتائجه؟

يمكن الجزم بكل تأكيد، أن هذا النظام ليس اشتراكياً، ولم يكن هكذا في أي يوم من الأيام، لأن الاشتراكية، وضمن أي تعريف، تعني مجموعة من القواعد والعلاقات والصيغ، لم يقم منها، أو لم

يُستعر منها في بعض البلاد العربية، **إلا الجانب السوفياتي في قضايا التنظيم**، كالبيروقراطية والحزب الواحد وديكتاتورية الفئات الحاكمة والسيطرة على الإعلام، وما يماثل ذلك من الوسائل التي تمكّن الدولة من أحكام قبضتها على السلطة، أياً كانت تلك الدولة. وعليه فإن الادعاء بإمكانية مجيء الحل عن طريق الرأسمالية يفترض ضمناً وكأن ما كان قائماً في البلاد العربية هو النظام الاشتراكي، هذا أولاً؛ وثانياً كأن المساوىء التي نعاني منها، والمتمثلة بالتخلف والاستغلال والتبعية والاستبداد والقهر وغياب المجتمع المدني وتغييب المرأة وسيطرة اللاعقلانية، ليس للرأسمالية علاقة بها أو مسؤولية عنها.

إن افتراضاً من هذا النوع لا يهدف، في جوهره، إلى إقامة رأسمالية عصرية، أو معالجة مساوىء الرأسمالية المطبقة، بقدر ما يهدف إلى تصفية الحساب مع الاشتراكية كحل أو كاحتمال للمستقبل، إذ في حال تحديد المساوىء، ومعرفة أسبابها ومسببيها، وأيضاً تقدير مساراتها ونتائجها، لا بد أن يدان النظام المسؤول عنها ويجري البحث عن بديل، ومن الطبيعي أن يكون البديل من طينة مغايرة، وهذا لا يراد طرحه الآن وفي هذا السياق، لأن المهمة الأساسية، والأكثر إلحاحاً مع الانهيار الذي حصل في الاتحاد السوفياتي أن يُصفّى الحساب مرة واحدة وإلى الأبد مع الاشتراكية كصيغة، كفكر، وأيضاً كأفق للمستقبل. وهذا ما تراه الرأسمالية ممكناً الآن أكثر من أي وقت سابق، لتقطع الطريق على تجارب اشتراكية أكثر تطوراً، ولتجعل ما تبقى منها في حالة دفاع.

إننا نلاحظ في المعركة الدائرة الآن شبهاً مع المعركة التي خاضها العالم ضد النازية، إذ لم يكن الهدف إسقاط النظام النازي

فقط، وإنما منع عودته، وتعبئة الرأي العام، أفراداً ومجتمعات، ضد احتمال هذه العودة، وأيضاً معاقبة كل من كانت له به علاقة، وكل من يظهر ميلاً أو توجهاً نحو ذاك النظام.

إن الطريقة الفضائحية، والضيّقة في نفس الوقت، التي تجري الآن، لمحاكمة النظام الاشتراكي، والتركيز على الجوانب السلبية فيه وحدها، إضافة إلى هذا الكم من التخريب لرموزه، وإفساد ما تبقى منها، والتشهير بكل الفترة الماضية، يهدف، بالدرجة الأساسية، إلى تعبئة كل القوى والمناخات لسد الطريق أمام أية عودة إلى الاشتراكية. كما يهدف إلى اعتبار الاشتراكية مجرد حلم طوباوي غير قابل للتحقيق، وأية صيغة، في محاولةٍ لتطبيقها من جديد، ستؤدي بالضرورة إلى كمٍ من المشاكل والمعوقات كما حصل في الاتحاد السوفياتي.

هذه النظرة التي تروج لها الرأسمالية الغربية تفعل أمرين أساسيين: الأول: أنها تركز النظر على الجانب السلبي من التطبيق السوفياتي للاشتراكية، إذ تشير إلى الديكتاتورية ونظام الحزب الواحد، وتغفل، في نفس الوقت، وعن عمد، ما تم إنجازه خلال العهد الاشتراكي، كما لا تقارن واقع الاتحاد السوفياتي في المرحلة الأخيرة بما كانه في بداية القرن.

أما الأمر الثاني فهو اعتبار أن للاشتراكية صيغة واحدة، هي تلك التي كانت مطبقة في الاتحاد السوفياتي. الآن تلك الصيغة عجزت عن مواجهة التحديات، ولم تقو على الاستمرار، لذلك ليست هناك إمكانية، من أي نوع، للاشتراكية على معاودة التجربة أو أن يكون لها أكثر من شكل، وبالتالي لا بد من تجاوزها، والعودة مرة أخرى إلى الرأسمالية.

إن ما سقط، أو ما فشل، في التجربة الأولى لتطبيق الاشتراكية هو شكل محدد من أشكال التطبيق، ولم تسقط الفكرة أو احتمالات تطبيقات مختلفة لها، وهذا ما لا يريد الغرب الرأسمالي أن يناقشه أو أن يتوقف عنده. فكما أن للرأسمالية أكثر من دور في مراحل تطورها، وكذلك لها تطبيقات متعددة في الوقت الحاضر، حسب قوة الرأسمال بمظاهره المتعددة، وحسب المنطقة الجغرافية والإمكانيات المتاحة، كما هو حال الفرق بين الرأسمالية الأميركية واليابانية، كذلك يمكن أن تكون الاشتراكية ـ خاصة إذا تمت مراعاة المكان والزمان اللذين تطبق فيهما، وحسب الميراث التاريخي والثقافي للشعب الذي يطبقها ـ أشكال متعددة ومتطورة باستمرار. وعليه لا يجوز الافتراض أن للاشتراكية شكلاً واحداً ودائماً، أو يجب أن تتمثل فيها نفس المواصفات التي طبعت الاشتراكية السوفياتية.

لا شك أن قراءة التجربة السوفياتية قراءة مدققة، ومعرفة أخطائها وعيوبها، وما شاب التجربة من عقبات وتحديات، وكيف تم التعامل معها، وأيضاً معرفة الفترة الزمنية التي اجتازتها التجربة، ان هذه الأمور ضرورية ومفيدة إلى أقصى حد من أجل استخلاص الدروس ولتقدير الصعوبات والاحتمالات في المراحل القادمة. وهذه القراءة يجب أن تكون نقدية جريئة، ويجب أن تكون على درجة عالية من النزاهة والعمق، لأن هذا وحده ما سوف يساعد على شق طريق جديد للاشتراكية.

إن المعنى الحقيقي للاشتراكية، والهدف الأساسي لها: العدالة والمساواة ومنع الاستغلال وإنهاء التمييز وتجاوز التخلف والدفاع عن كرامة الإنسان وحريته، وإتاحة أفضل الفرص له لممارسة حقه

في الحياة ولكي يقدّم أفضل ما لديه. والاشتراكية أيضاً هاجس الشعوب في الاستقلال والتعامل الحر المتكافىء فيما بينها، دون قسر ودون تبعية، وحقها في إدارة شؤونها وتقرير مصيرها دون فرض أو إكراه. وهي الفرص المتكافئة، وتوفير الشروط المادية والنفسية للاعتقاد والممارسة دون قيود من خارجها. والاشتراكية أخيراً هي حق الجميع بخيرات الطبيعة والحياة دون تفريق أو تمييز، ودون التعدي على قوانين الطبيعة أو إلحاق الأضرار بمستقبل الأجيال القادمة.

هذا هو المعنى الحقيقي للاشتراكية، وهذا الهدف الأساس لها. في المقابل نجد أن الرأسمالية تمثل النقيض. ودون الدخول في التفاصيل نكتشف، بلا عناء، أن معظم، أن لم يكن كل، ما عانته الإنسانية في العصر الحديث كان بفعل أو بتأثير الرأسمالية، فالحروب، خاصة الحربان العالميتان الأولى والثانية، كانت نتيجة التنافس الرأسمالي، وكانت، بالدرجة الأولى، بين الدول الرأسمالية، لكن العالم بأسره دفع ثمنها. والمجاعات التي عمت أقطاراً عديدة، في أكثر من فترة، ولا تزال إلى الآن في بعض المناطق، ومرشحة للاتساع مستقبلاً، أن هذه المجاعات نتيجة النهب الاستعماري واستغلال الشعوب وافقارها وإبقائها متخلفة. والتمييز بين الشعوب وداخل كل شعب، وبين المرأة والرجل، تراث رأسمالي عززه الاستعمار والإلحاق والرغبة بالاستعباد والتبعية وتقسيم العمل. أما استنزاف خيرات الشعوب وإفقارها وجعلها تابعة أكثر فأكثر لما يتمثل بتاريخ الاستعمار، حيث وضع المستعمر يده على الخيرات وسخّر الشعوب لخدمته. وما نهب المواد الأولية أو تدني أسعارها وربطها بأسواق معينة إلا دليل على ذلك، الأمر الذي انعكس على حياة تلك الشعوب وسوف يؤثر على مستقبل أجيالها

أيضاً. أما التعامل القاسي مع الطبيعة، ومحاولة إخضاعها، والذي تمثّل بالقضاء على الغابات وتلويث البحار والأجواء، فكان الدافع له بالدرجة الأولى جني أكبر حجم من الأرباح في أقصر وقت ممكن، بغض النظر عن النتائج التي ستترتب على ذلك الآن أو في المستقبل.

لقد حصلت هذه الأمور، وأخرى غيرها، نتيجة العقل الرأسمالي والأسلوب الرأسمالي، ونتيجة عدم التكافؤ في العلاقات، أو عدم وجود القواعد أو القوى التي تمنع ذلك مما تسبّب بالمعاناة الكبيرة والخطيرة التي تواجه شعوباً وقارات الآن وفي المستقبل، خاصة في ظل الهيمنة والفرض، وفي ظل نظام واحد لا يشعر بالخطر أو التهديد.

حين نضع النظامين، الاشتراكي والرأسمالي، في كفتي ميزان ـ ونتحدث هنا من حيث جوهر النظامين ـ لا نخطىء إذا اعتبرنا أن مزايا النظام الاشتراكي تفوق كثيراً أي نظام آخر، ليس ذلك فقط، أن المرتكز الأساسي للنظام الاشتراكي هو المادية الجدلية، وهذه النظرية من الغنى إلى درجة تمكننا من إيجاد صيغة، أو الوصول إلى حلول، قادرة على التصدي للمصاعب والتحديات التي تواجه الإنسان كفرد والمجتمعات كعلاقات.

إن المادية الجدلية تعتمد، بالدرجة الأولى، على فهم الواقع والتعامل مع قوانينه الأساسية، تمهيداً للوصول إلى حلول تلائمه، فإذا أضيف إلى ذلك فهم التراث الوطني لكل شعب، واستيعاب خبرات الشعوب الأخرى، فإن الحصيلة الثقافية، النظرية والعملية، لكل مجتمع ولكل حالة، وعدم الاكتفاء بصيغة واحدة، أو بشكل واحد، ستؤدي إلى زيادة القدرة على مواجهة التحديات والأخطاء

وإيجاد الحلول المناسبة لها. وهذا يفسح المجال، من جديد، لكي يتم التعامل مع الفكر الاشتراكي بمرونة وتنوع، مما سيؤدي، مرة أخرى، إلى تجديده وتعزيزه، تماماً كما حصل مع الأنظمة الأخرى. فالرأسمالية الحالية تختلف من وجوه كثيرة، ونوعياً، عن الرأسمالية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ولم يكن ليحصل هذا التطور لولا المصاعب والتحديات التي واجهت الرأسمالية في تاريخها، الأمر الذي اضطرها لأن تتجدد وأن تقدم تنازلات بما يلائم المرحلة التاريخية والمكان الذي تعيش فيه.

وإذا استطاعت الرأسمالية أن تتجاوز أزماتها الواحدة بعد الأخرى، وأن تدخل إلى أفاق جديدة، وإلى حد بعيد، مختلفة عن بداياتها، بما في ذلك عصر الثورة العلمية والتكنولوجية، فإن «الاشتراكية» قادرة، من باب أولي، على تجاوز مأزقها الراهن، وأن تجدد نفسها، بحيث تتجاوز التجربة السوفياتية.

إن فكرة العدالة الاجتماعية، خاصة في بلدان العالم الثالث، وفي البلدان العربية على وجه التحديد، مسألة غير قابلة للتأجيل، خاصة في ظل الأزمات المتلاحقة، ومن خلال زحف موجة الجوع والعنف، وفي مواجهة التحديات الداخلية والخارجية المتزايدة، كما أن تزايد اعتماد المنطقة على الخارج، أو علاقتها مع الخارج، في أمور حيوية كالغذاء والسلع الأساسية، وفي ظل العلاقات الرأسمالية الدولية السائدة، سيجعلها معرضة لأخطار كبيرة إذا لم يتم التحكم ووضع الأولويات التي تلائم المنطقة، من حيث زيادة الاعتماد على النفس وترشيد الاستهلاك وحشد جميع الامكانيات في سياق يؤدي إلى التكامل، وهذا كله لا يستطاع الوصول إليه إلا بتنظيم المجتمع على أسس جديدة، بعيداً عن فوضى التنافس الرأسمالي، وبعيداً عن المضاربة والربح السريع.

والديمقراطية لا تقل أهمية عن العدالة الاجتماعية، أو من أجل الوصول إليها، إذ لا بد من مراعاة مصلحة الأغلبية في أي مجتمع، ولا بد من إشراك هذه الأغلبية، لأن من أبرز العيوب التي شابت التجربة السوفياتية البيروقراطية، وبالتالي انفضاض الناس وعدم حماسهم للدفاع عنها، الأمر الذي سهّل وعجّل بسقوطها، أو كما قيل: لم يحتج إغلاق مقر الحزب الشيوعي السوفياتي، وبالتالي الإعلان عن نهاية التجربة، سوى إلى شرطيين، في الوقت الذي دفع الآلاف أرواحهم من أجل قيام التجربة عام 1917.

ما سقط في التجربة السوفياتية هو شكل من أشكال الاشتراكية، وقد يكون هذا السقوط من مصلحة الاشتراكية ذاتها، لأنه الطريق إلى تجديد الشيء الحيّ والقادر على البقاء، ولأنه سيزيد الاعتماد على النفس، وعلى الروح الوطنية الأصيلة لدى الأفراد وعلى القدرة المبدعة لدى الشعوب، وهذا طريق الأمل والمستقبل الذي تحاول الرأسمالية، خاصة الأميركية في مرحلتها الوحشية العنيفة، أن تسده أو أن تمنع سلوكه، لكن ليس «أقوياء» اليوم هم بالضرورة أقوياء الغد، وليست القوة الهمجية هي التي تصنع الحضارة، أو تحدد كيف يكون المستقبل.

بعض آثار صدمة النفط في الجزيرة العربية(*)

مقدمة

يجب ألاّ تفهم هذه الدراسة على أنها هجاء لنظام معين، أو محاولة إلقاء اللوم على الآخر؛ كما أنها ليست من قبيل جلد الذات بحثاً عن لذة موهومة أو عن تبرير. إنها محاولة لفهم وضع نتيجة «صدمة النفط»، وأيضاً قراءة النتائج المحتملة، والتنبه إلى الأخطار التي قد تترتب عليها.

إن المجاهرة بالحقيقة في هذا الزمن الصعب لا تخلو من مخاطرة، لأن القوة تتظافر مع المال، مع التواطؤ، من أجل طمس الحقيقة، أو لمنع وصولها. ومهمة الثقافة، رغم تقلص تأثيرها قياساً لفترات سابقة، ألا تهرب من الواقع، وأن تتحرى الصدق والموضوعية، وأن تقول ذلك، لأن الصمت في ظل الأوضاع الراهنة، وبعد أن وصلت الأمور إلى هذا الحد المفزع من الخراب

(*) ورقة أُعدّت لندوة عقدت في كندا مونتريال، خريف 1993.

والتردي وانغلاق أبواب المستقبل، إقرار بما هو قائم، ولا يختلف عن التواطؤ.

بهذا الدافع، وضمن هذا المنظور، يتم التطرق إلى قراءة ما أحدثته صناعة النفط في الجزيرة العربية.

* * *

إلى فترة غير بعيدة، ظل مجتمع الجزيرة العربية مجتمعاً راكداً تسيطر عليه الأمية، ويفتقر إلى المواصلات الحديثة، ولا تربطه بالعالم سوى صلات ضعيفة وبطيئة؛ لأن طبيعة الإنتاج فيه بدائية أقرب إلى المجتمع الرعوي؛ كما تحكمه، سياسياً، علاقات قبلية، ودينياً عقيدة متزمتة؛ وبحكم الصراع الدموي والتنافس لامتلاك الموارد المحدودة، فإن حركة البشر الداخلية، أو في المحيط، حكمتها القوة والموارد والتحالفات، وأثرت فيها الاعتبارات الدينية، سواء في إحكام السيطرة أو في اتجاه الهجرات.

الثقافة الشفوية هي السائدة في هذا المجتمع، خاصة وأن أهم مصادر هذه الثقافة: الدين والشعر والتاريخ. ولقد لعب كل واحد من هذه المصادر دوراً في تكوين وتوجه واهتمامات «النخبة» المسيطرة. فالدين، حسب المذهب الذي أصبح جزءاً من السلطة، هو الذي يحكم الأفكار والسلوك والعلاقات، ويعطيها مسارات ودلالات محددة، بما في ذلك الموقف من الآخر، أياً كان هذا الآخر. ومن الطبيعي في ظل مثل هذا الوضع أن تصبح مصلحة الدولة وخططها وتحالفاتها عنصراً أساسياً في الاجتهادات الدينية، بما في ذلك تسويغ الحرب والفتح، وحتى القتل، بذرائع تمليها المصلحة والعصبية.

ولقد غذى «التاريخ» الشفوي المتواتر، والذي تعاد صياغته فترة

بعد أخرى بما يخدم الأهداف المرحلية، وتمتين العصبية، التوجه الديني وأمدّه بكم هائل من الوقائع والشواهد التي يتم اختيارها تبعاً لاعتبارات معينة، من أجل تبرير موقف أو الوصول إلى هدف.

أما الشعر المتوارث، الفصيح والعامي، فقد كانت له مُثل وموضوعات غالبة، كالإشادة بالفروسية والشجاعة والكرم، والتأكيد على شرف القبيلة وتمجيد مواقفها والذم بخصومها.

عدا عن الثقافة الدينية و «التاريخ» والشعر، فإن الروافد الثقافية الأخرى كانت عبارة عن شتات من اللغة وقصص الأولين، إضافة إلى الأساطير والخرافات، الأمر الذي جعل هذه الثقافة، بالإضافة إلى غلبة الصفة الشفوية عليها، ضيقة ومتخلّفة.

ولأن البداوة، بما فيها عدم الاستقرار، هي التي تميز هذا المجتمع، فالمدن القائمة هي مستوطنات تتسم بالركود وبثقافة البادية أيضاً، وإن كان بمقدار أقل، نظراً للأمية الواسعة، ولأن الدولة بدائية بكل معنى الكلمة، إضافة إلى الطبيعة الصحراوية للمنطقة، وبالتالي صعوبة الانتقال والاحتكاك بثقافات الآخر.

ظل الأمر كذلك حتى الحرب العالمية الثانية، أو بكلمات أدق: إلى أن تم استخراج النفط بكميات تجارية وتصديره.

كانت الجزيرة العربية، إذن، معزولة، عدا الأماكن المقدسة، مكة والمدينة، وعدا بعض النقاط الساحلية التي كانت محطات تموين ومراقبة من أجل حماية الأساطيل، خاصة التجارية في طريقها من/وإلى الهند وشرق آسيا، وهكذا تلخص وضع المنطقة بكونها طريقاً لأماكن أكثر أهمية بالنسبة لأوروبا. أما حين تبدى دور النفط في الحضارة المعاصرة، والكميات الكبيرة المتوقع وجودها في الجزيرة والخليج، فقد أصبحت المنقطة هدفاً، بعد أن كانت طريقاً

للهند. وهذا ما يفسر التنافس، وحتى الصراع، بين الدول القوية الطامعة بهذه الثروة، وما يفسر أيضاً الصيغة الجغرافية ـ السياسية التي رُسمت لها.

إن اكتشاف النفط بكميات تجارية كبيرة في الجزيرة العربية أدخلها في مرحلة جديدة داخلياً، وبعلاقاتها مع العالم، وبالتالي يمكن اعتبار هذا الاكتشاف تاريخاً يتحدد كل شيء على ضوئه.

ولأن صناعة النفط تتطلب أموراً كثيرة، بما فيها الأيدي العاملة الماهرة، وجهازاً حديثاً للتعليم والصحة والإدارة، ولم تكن هذه موجودة، فقد تمت الاستعانة، أول الأمر، بأبناء البلدان العربية المتقدمة نسبياً، مما خلق تأثيراً، ثم تمازجاً وتفاعلاً على المستوى الثقافي وفي النظر إلى الأمور أو التعامل معها، وكان من شأن ذلك لو استمر أن يطور الوضع، إلا أن خشية السلطة من النتائج دفعها للاستعانة بالعمالة الأجنبية بشكل واسع ومتزايد. وهكذا تدفقت أعداد كبيرة من شرق آسيا، من بنغلادش والفليبين وجنوب كوريا، ومن بلدان أخرى أيضاً.

إن العمالة الأجنبية الموجودة في البلدان النفطية، عدا القلة والحالات الخاصة، تعيش مأزقاً ثقافياً، وفي حالات كثيرة إنسانياً، نظراً لعدم تواصلها مع ثقافتها إلا بالحدود الدنيا، ولأنها لا تجد تعويضاً في المجتمع الذي وفدت إليه، نتيجة اختلاف اللغة والعادات والدين، مما يضاعف من عزلتها وهامشيتها، عكس حالات هجرة أو عمالة إلى بلدان أخرى، حيث تتوفر اللغة المشتركة، ويمكن أن تكتسب مهارة تؤهلها للبقاء في المجتمع الجديد، أو الاستفادة منه في حال عودتها إلى مواطنها الأصلية.

فلكي يتم التمازج الثقافي والإنساني، وبالتالي التفاعل، لا بد

أن تكون اللغة الواحدة أو المشتركة أساساً، ولأنها غير متوفرة، أو لكونها في أضعف حالاتها، خصوصاً بين ثقافات ضعيفة بالأساس أو متخلفة، ولأن التبادل الثقافي شفوي، فإن القسوة والضمور والتشويه من جملة النتائج التي ترتبت على مثل لقاء هذه الثقافات، إذ بدأت تظهر أشتات مشوهة من الصيغ اللّغوية والمعتقدات الغريبة، خاصة لدى الأطفال، نظراً لوجود أعداد كبيرة من الخادمات والمربيات الأجنبيات، ولا بد أن تظهر النتائج السلبية الأكثر تعقيداً في أوقات لاحقة.

ولأن تصميم وحجم الصناعة النفطية قد نما تلبية لحاجات خارجية متزايدة باستمرار، فقد تطورت هذه الصناعة بوتائر كبيرة، وبشكل مغاير لبنية المجتمع، الأمر الذي جعل صناعة النفط تبدو مختلفة تماماً عن الوسط الذي قامت فيه، كما جعلها وحيدة، أو تأخذ اتجاهاً يخدم المالك، الشركات، بغض النظر عن النتائج أو الخسائر التي تلحق البلد المضيف.

لقد ظل القسم الأكبر من النفط يصدر خاماً، حيث يكرّر في أماكن استهلاكه، أو في مصافٍ أقامتها الشركات على الشواطىء الغربية للمتوسط، وفرق الأسعار بين الخام والمشتقات كبير، إضافة إلى العمالة والخبرة الناتجة. كما أن الصناعات المشتقة من النفط لم تعرف طريقها إلى المنطقة إلا في وقت متأخر، وبهدف الاستفادة من المزايا الجغرافية: قرب أسواق الاستهلاك، الطاقة الرخيصة، وكذلك اليد العاملة، وللتخلص من التلوث الذي يرافق بعض الصناعات النفطية.

هكذا تلخصت الصناعة النفطية، من وجوه عديدة، أي أنها جزيرة منعزلة، وأيضاً عائدات مالية، ولم تصبح، عضوياً، جزءاً من

بنية صناعية أو اقتصادية متكاملة، ولذلك حملت هذه الصيغة الكثير من التشويه والمخاطر.

أخذت الصناعة النفطية إذن هذا الشكل. ولأن جزءاً من العائدات وصل إلى الكثيرين، فقد أحدث ذلك تغيراً في النظرة إلى المال والعمل وإلى التراتب الاجتماعي، لكن هذا التغير لم يصل بعد إلى خلق بدائل متماسكة ومتكاملة، فما زال الانتقاء العشوائي من مجموعة قيم متناقضة، هو الغالب أو السائد، بحيث نجد كماً من الأفكار والسلوكات، غير المتجانسة، تعيش متجاورة، وبعض الأحيان تحت سقف واحد. ولعل أبرز ما يلفت النظر في هذا المجال: موقع العمل في السلم الاجتماعي، ونوع العمل الذي يُلبي القيم والنظرة السائدة.

فعلى سبيل المثال يأنف البدو، الذين تعودوا على قيم الغزو والفروسية، من ممارسة الزراعة أو القيام بالأعمال المهنية أو الخدمية، مفضلين عليها أعمالاً قد تعطي مردوداً أقل، لكنها تلبي نزعة الترؤس والقيادة، كتفضيلهم قيادة سيارة مثلاً أو تقديم القهوة، على الأعمال الإدارية أو الإنتاجية، لأن قيادة السيارة بنظرهم يعطي معنى القيادة، ولأن تقديم القهوة يرمز إلى الكرم!

إن النظرة إلى العمل، بوجه الإجمال، في المجتمعات النفطية، تتسم بالكثير من التخلف والقصور. أما التزمت الديني السائد في الجزيرة العربية، خاصة السعودية. فقد ساهم في حرمان المجتمع من نصف قواه العاملة، لأن التشدد يبلغ أقصى الحدود في عدم إتاحة المجال أمام المرأة لكي تتعلم. وحتى في الهوامش الضيقة المتاحة، يتم الفصل بين الجنسين في الجامعة. أكثر من ذلك لا يتاح للأستاذ أن يقدم مادته التدريسية للطالبات إلا عبر دارة تلفزيونية

مغلقة. حتى الأسئلة التي توجهها الطالبات تكون عن هذا الطريق غير المباشر! فإذا اجتازت الطالبة كل الصعوبات وتخرجت من الجامعة، فإن فرص العمل أمامها محدودة، إن لم تكن معدومة. وهكذا يفقد المجتمع نصف قواه الحية. هذا مع التأكيد، مجدداً، على النظرة الخاطئة أو القاصرة إلى العمل، مما يجعل القسم الأكبر من المجتمع في حالة عطالة كاملة ودائمة.

فإذا أضيف إلى ذلك اعتبار المال قيمة أساسية ومستقلة، فإن هذا يوسّع في الهوامش غير المشروعة التي قد يلجأ إليها الكثيرون في سبيل الحصول عليه، وأغلب الأحيان دون جهد، مما يخلق قيماً مشوهة، عدا عن المضاربات، خاصة في المجال العقاري، حيث يلجأ رجال السلطة إلى وضع اليد على مساحات واسعة من الأراضي، ولا تلبث هذه الأراضي أن «تتحول» إلى مطارات ومعسكرات، لكن مقابل مبالغ أسطورية يتقاضاها واضعو اليد لقاء بيعها أو التنازل عنها.

هذه النظرة إلى المال، والتي لا ترتبط عادة بالعمل والإنتاج، تجعل للمال قيمة عليا، وتصوراً غير محدود أي قابل لتحقيق كل شيء! وهذا ما يفسّر الشره الاستهلاكي الذي يسود المجتمعات النفطية، ففي جانب منه تعويض عن حرمان سابق، وفي جانب آخر تدليل على أن كل شيء قابل للشراء.

لا يقتصر ذلك على الأمور المادية، إذ يطال كل ما يمكن وضع مقابلٍ مالي له، بما في ذلك الأفكار والثقافة. فالمال النفطي الذي أنشأ عدداً كبيراً من الصحف، استقطب «كماً» من المتصفين بالإفساد والرشوة، مستغلاً المصاعب التي يعيشها بعض هؤلاء، أو الطموح الذي يحركهم. كما أنشأ المال النفطي دوراً للنشر، وأصبح وحده

المتحكم بالإنتاج التلفزيوني في كامل المنطقة العربية، مع الإشارة إلى المواصفات المتردية، على كافة المستويات، التي تتسم بها المسلسلات التلفزيونية التي ينتجها أو يوافق على عرضها، الأمر الذي دفع الإنتاج التلفزيوني العربي، في السنين الأخيرة، إلى مأزق حقيقي. إذ تحوّل التلفزيون من أداة للتثقيف وزيادة المعرفة إلى «مخدر» جديد. لا يتوقف الأمر عند ذلك، ففي السنوات الأخيرة، وبعد أن بدأت الأقمار الصناعية بالبث على نطاق واسع، احتكر متنفذو السلطة استيراد صحون الالتقاط، وسُوقت هذه الصحون بمبالغ طائلة، وما كادت تمر فترة حتى أصدرت «الحكومة» قراراً بمنعها، وبفرض غرامة كبيرة على استعمالها، لتمهيد الطريق أمام وضع كابل يحتكر وحده بث البرامج، كل ذلك تم بحجة حماية الأخلاق والتقاليد!

لقد رُصدت أموال نفطية كبيرة، خلال السنين الأخيرة، في مجال «الثقافة والإعلام» والهدف منها إعادة صياغة العقل، وتعميم «ثقافة» من نمط معين، والسبب في ذلك قناعة ثابتة لدى الحكومات أن ما يضمن لها الاستمرار والاستقرار التحكم بعنصرين: المخابرات والإعلام. لذلك تولي هذه الحكومات الإعلام عناية كبيرة، وتخصّه بمبالغ طائلة. كما أن الرقابة التي تفرضها على استيراد الكتاب شديدة إلى درجة تحدّ من حركته، أو تجعله من سلع السوق السوداء. ولا يخفى ما تتضمنه هذه السياسة من تقييد للحرية، ومنع للثقافة الجادة، وإفساح المجال، بالمقابل، لرواج الثقافة الاستهلاكية الهابطة، وما تحمله من قيم ورموز.

لا تقتصر هذه الظواهر على البلدان النفطية وحدها، فقد امتدت حتى شملت المنطقة كلها، لأن المال النفطي انتقل، وأصبح وحده

يقرر نوع السلعة التي يجب إنتاجها وترويجها، حتى البلدان التي كانت خلال مراحل تاريخية متوالية تعتبر الأكثر تقدماً، وبالتالي الأكثر تأثيراً، لما تمتلكه من إمكانيات ومستوى، فقد تم تطويقها وتطويعها، وأصبحت امتداداً لما تقرره أموال النفط. وهكذا أصبحت البلدان الأقل تطوراً هي التي تفرض قيمها ومستواها ونوع السلع الثقافية التي لها فرص الرواج والانتشار. أو بكلمات أخرى أصبح التخلف، لا التقدم، هو الذي يصدّر، وهو الذي يعمّ. وأية نظرة أو مقارنة بين فترات سابقة وراهنة توضح الفروق، من حيث التوجه لبناء المجتمع المدني، ووجود الديمقراطية، أو من حيث الأفكار والسلوك، بما في ذلك فرض الحجاب، من جديد، على المرأة، وتحديد مجالات عملها، وبعض الأحيان عزلها.

ويجدر لفت النظر هنا إلى نوعية المواد التعليمية المقررة في المدارس، والتي من شأنها الحد من استعمال العقل، وتغليب النظرة الغيبية، ومراكمة المواد الحفظية، وعدم إفساح المجال أمام الأسئلة المختلفة، الأمر الذي يلغي المحاكمات العقلية والمقارنة، «فالخطان المستقيمان لا يلتقيان إلا بمشيئة الله» والأرض لا يمكن أن تكون كروية، كما يؤكد رجال الدين. وضمن الدروس التي تُعطى للأطفال، وهم دون سن العاشرة: كيفية غسل الموتى!

إن مواداً تعليمية من هذا النوع، إضافة إلى المناخ المسيطر، يعطيان فكرة عن نوع الثقافة السائدة، وعما يمكن أن يواجهه أي فكر تنويري أو مختلف.

إن صيغة الدولة القائمة حالياً، في نهاية القرن العشرين، قبلية ومتخلفة إلى أقصى حد، إذ ليس لها دستور، ولا تعترف بالتعدد أو الاختلاف، كما لا تعترف بحقوق الإنسان أو حريته، وبالتالي حقه

في التعبير والمشاركة. حتى الأعراف القبلية التي تسود في مجتمعات من هذا النوع يتم تجاوزها بعض الأحيان، نتيجة المنافسة والصراع، كما حصل أكثر من مرة، ولأكثر من سبب، خاصة في إطار انتقال السلطة.

يضاف إلى ذلك أن «الدولة» لم تلجأ إلى وضع الميزانية إلا في وقت متأخر وشكلياً، وهكذا نلاحظ التصرف بالأموال العامة وتبديدها، بحيث لا يعرف حالياً كيفية إنفاق العائدات النفطية، لعدم وجود الضوابط والرقابة، علاوة على الصلاحيات غير المحدودة التي يتمتع بها رأس السلطة. ولا يعتبر سراً الثراء الذي يتمتع به أفراد أية أسرة حاكمة، إذ يصنّف بعضهم بين الأكثر ثراء في العالم، في الوقت الذي تعاني أجزاء واسعة من البلاد من عدم توفر المياه النقية والطرق والطبابة.

حتى الوعود التي قطعتها الحكومات على نفسها بتعيين مجالس استشارية، لم تنفذ إلا بعد وقت طويل من إطلاق هذه الوعود، وبعد أزمات سياسية متوالية. وهذه المجالس التي يتم تعيين أعضائها ليس لها الحق بمناقشة سوى القضايا التي تحال إليها من الحكومة، والحكومة ذاتها غير ملزمة إطلاقاً بالتوصيات التي تصدر عن هذه المجالس!

هذه الصيغة «للدولة» أصبحت بمرور الوقت لا تمتّ بعلاقة مع مفهوم الدولة في العصر الحديث، وعاجزة أيضاً عن فتح طريقٍ للمستقبل، كما أنها تحارب أية محاولات للتقدم، متذرعة بالأعراف والدين وعدم أهلية الشعب للمشاركة أو إبداء الرأي، علماً بأن الديمقراطية لا يمكن الوصول إليها إلا بالممارسة العملية، وهي كالسباحة تماماً لا يمكن تعلمها نظرياً.

لا يقتصر منع قيام الدولة العصرية في حدود الدولة الجغرافية والسياسة، إذ يمتد المنع إلى الدول المجاورة، وقد يصل إلى دول بعيدة أيضاً. ومراجعة سجل بعض الدول في منع أية تجارب ديمقراطية في الجزيرة والخليج، في اليمن والبحرين؛ وتمويل الانقلابات العسكرية في المنطقة العربية، إن هذا السجل حافل ومليء بالوقائع والأدلة، ولقد ساعد على ذلك الفائض النفطي الذي توفر لها خلال فترات معينة لرشوة عدد كبير من السياسيين والصحفيين في المنطقة. ويبلغ الأمر، بعض الأحيان، أن كانت السعودية الممول الأول، وربما الوحيد، ونيابة عن دول كبرى، للمرتزقة والمؤامرات ولمحاربة أنظمة معينة، ويكفي أن نشير هنا إلى: نيكارغوا وأفغانستان.

إن الحساسية المفرطة التي تتميز بها السياسة السعودية في مواجهة الحداثة وتطوير المجتمع والديمقراطية لا تماثلها حساسية أية دولة في العالم. أكثر من ذلك: إن أي تطور أو تغيير في مجتمع ما، حتى في المجتمعات الغربية، يستنفرها، وغالباً ما يحملها على محاولة عرقلته أو تأخيره. أما مساهماتها في تمويل الحملات الانتخابية، الرئاسية والبرلمانية، في أكثر من بلد غربي، بما فيها الولايات المتحدة وإيطاليا، فعليها أدلة لا يرقى إليها الشك، وقد أثبتت الوقائع صحتها، نظراً للديمقراطية السائدة في المجتمعات الغربية، والصراع بين القوى المتنافسة.

بمقدار الرفض للتحديث السياسي والفكري، هناك موجة معاكسة للتقليد في مجالات أخرى. نتيجة الوفرة المالية، الكبيرة والمفاجئة، التي رافقت النفط، ثم لارتفاع أسعاره خاصة بعد عام 1973، حصلت موجة تقليد ما يُعتبر تقدماً وثراء في مجال البناء

والسكن مثلاً. فالأثرياء الذين أخذوا يوسعون دائرة أسفارهم، افترضوا أن تقليد النماذج المعمارية الموجودة في الغرب يلبي طموحهم، أو ربما غرورهم. وهكذا بدأت تقوم ناطحات السحاب في الجزيرة والخليج، وهي تماثل نظيراتها في أميركا وهونكونغ من حيث الارتفاع والمواد المستعملة.

هذا النمط من البناء الذي قد يلائم بعض المدن الغربية، بسبب الكثافة السكانية، وطبيعة الطقس، والأرض المتاحة، وارتفاع الأسعار أيضاً، وبسبب الأعمال وترابطها وتكاملها، فإنه لا يلائم المناطق القليلة السكان أو المتخلخلة السكان، كما لا يلائم الطقس الحار، أو بالأحرى الشديد الحرارة، والتي تتجاوز في بعض شهور الصيف، الخمسين درجة مئوية في الظل أحياناً كثيرة. إضافة إلى المساحات غير المحدودة من الأراضي الرخيصة في الصحراء.

إن اعتماد النماذج المعمارية التي تلائم المناطق الباردة ونقلها إلى الصحراء خلق مفارقات غريبة: بقي القسم الأكبر من ناطحات السحاب فارغاً أو مشغولاً بشكل جزئي. أما حين انقطع التيار الكهربائي في الكويت مثلاً، خلال أيام متوالية في أحد الأصياف، فقد تحولت تلك الأبنية إلى أفران حقيقية، وتعذر بالمطلق التعامل معها، مما أدى إلى سفر الكثيرين إلى الخارج!

لم يقتصر الأمر على الأبنية التجارية، فالتقليد، والذي أصبح أقرب إلى العدوى المرضية، انتقل إلى الأبنية السكنية أيضاً، إذ بدأت تقام المساكن بمساحات وبطريقة لا تلائم طقس المنطقة أو طبيعتها الاجتماعية، مما ولد سلسلة من التبعات. فالبيت الصغير الذي يمكن لربة المنزل أن تسيطر عليه تحول إلى قصر يتطلب عدداً من الخدم. والصيغة القديمة للمنزل، والتي كانت تراعي البيئة،

تحولت إلى طراز فلندي من حيث التجهيزات الداخلية. فالموكيت، مثلاً، الذي يلائم المناطق الباردة، انتقل إلى الصحراء وحرارتها وغبارها، وبعض الأحيان غضبها، مما استدعى كماً إضافياً من الخدم، وكماً إضافياً من التبريد، وما يعنيه ذلك من تبذير وأعباء.

ليس ذلك فقط، إن الطبيعة القاسية في الصحراء، ونتيجة الوفرة المالية، تدفع بالكثيرين إلى السفر، وهكذا أصبحت دول بكاملها تهاجر في الصيف! الأغنياء يذهبون إلى أوروبا والولايات المتحدة، والأقل غنى إلى البلدان العربية. وقد لا يكون من المصادفة أن يختار العراق شهر آب لدخول الكويت!

إلى جانب القصر الإسكندفاي الطراز، وفي جانب من حديقته، ولنفس المالك، تقوم، في حالات كثيرة، خيمة، وقد تكون مكاناً رئيسياً للإقامة!

أكثر من ذلك، كان يصادف، ولاعتبارات العادة أو لأسباب فلكلورية، أنّ بعض الأغنياء ينقلون لأماكن اصطيافهم الخيام وعدداً من النوق لكي يشربوا حليبها بحجة أنهم تعودوا على ذلك!

هذه النماذج من النقل والتقليد تدل، بالدرجة الأولى، على التشويه وعقدة النقص، لأنها تتناقض مع المناخ والحاجة، ولا تراعي الكثير من الاعتبارات الخاصة بالمكان.

لقد جرت محاولات معمارية في المنطقة، لعل أبرزها محاولات حسن فتحي، للاستفادة من المواد المحلية في البناء من ناحية، ولكي يكون مكان السكن أليفاً وعملياً من حيث وظيفته، وملبياً لعدد من الاعتبارات البيئية والاجتماعية من ناحية ثانية، لكن هذه المحاولات، رغم أهميتها وجديتها، لم تقو على الصمود والاتساع، لأن موجة التقليد والغنى الطارىء، كانا أقوى وأكثر

اتساعاً، ولذلك فإن المدنية العربية اليوم تمر بأزمة خطيرة، من حيث الحجم والتخطيط والاستخدام السيء للموارد، إضافة إلى انتفاء أن تكون مكاناً إنسانياً، نظراً لأن الكثافة السكانية تتركز في العاصمة، وبالتالي الصفة المركزية للعمل والعلاقات وفرص الثروة، وما ينجم عن ذلك من صعوبة الحركة، وأيضاً تبديد للزمن، إضافة إلى الاكتظاظ والتلوث. هذا عدا عن احتدام التناقض الاجتماعي، نتيجة الفروق البيّنة في الثروة وطريقة المعيشة، وحتى التقاليد التي تحكم الناس حسب الانتماء أو الموقع الاجتماعي.

هذا في الوقت الذي تجري فيه عمليات نزوح واسعة من الأرياف إلى المدن، ومن الاثنين معاً نحو العاصمة، الأمر الذي زاد في الانقطاع عن الجذور، وعدم القدرة أو عدم إمكانية اكتساب ثقافة الموقع الجديد، بحكم عملية الرفض المتبادل، ولصعوبة التكيف، مما يجعل الكتل الكبيرة من المهاجرين في حالة قلق وضياع، وعرضة لثقافة هامشية مشوهة.

إن عملية التحول السريعة التي تجري في معظم بلدان النفط غالباً ما تكون عشوائية تراكمية، بحيث تصبح معالجتها في وقت لاحق عملية في منتهى الصعوبة، لانعدام التصور المسبق لما يجب أن تكون عليه الصيغة المرغوبة، أو الأكثر فائدة، إضافة إلى التشويه البالغ الذي لحق هذه الكتل السكانية، والعوامل القوية، والقاهرة بعض الأحيان، التي تدفع للطرد أو الجذب في مجتمعات كثيرة.

ومما يفاقم المشكلة أيضاً: تفشي الأميّة، وتعدد أساليب التعليم، وانعدام العلاقة، أو ضعفها، بين مستوى التعليم والثروة ومن ثم العمل، هذا علاوة عن الانقطاع عن الجذور الثقافية، وسيادة أنماط متدنية من «الثقافة» الاستهلاكية، الأمر الذي زاد في

انتشار الغيبية وتفشي الخرافة وسيطرة السحر والإيمان بالحظ والخوارق والقدر، وهذا ما يفسر من بعض الجوانب، اتساع الموجة الدينية، خاصة في ظل الأنظمة السياسية القائمة، لأن من مصلحة هذه الأنظمة الترويج لنمط معين من الثقافة عن طريق التلفزيون والصحافة والمساجد. كما تلجأ هذه الأنظمة إلى خلق عادات واهتمامات لإشغال الناس، وتصريف طاقاتهم في مجالات معينة، لكي تتجنب المخاطر المحتملة التي قد تنشأ فيما لو انصرف اهتمام هؤلاء إلى أمور جدية. ولعل الرياضة، خاصة كرة القدم، أبرز الأمثلة على ذلك، بما يرافقها من مواكبة وتغطية ومراهنات وجوائز، وأيضاً أحلام وردية عند الشبان، حيث يشار إلى المبالغ التي يمكن أن «يباع» بها اللاعب، ويؤتى عادة بأقصى الأمثلة تطرفاً، والمتعلقة بالنجوم!

هذا في الوقت الذي يتقلص دعم الأنظمة الحاكمة للكتاب الجاد والمسرح والسينما الهادفين. إذ يضيق أو يمنع استيراد الكتب الجدية والعقلانية، ويفسح المجال واسعاً أمام الكتب الغيبية والاستهلاكية. ونظرة سريعة لمعرفة نوعية الكتب الأكثر انتشاراً تثير حالة مأساوية، فكتب السحر والتنجيم وقراءة الطالع، ثم الكتب الغيبية والدينية، هي الأكثر رواجاً لأنها تلاقي الدعم بأكثر من أسلوب ومن أكثر من جهة.

ثقافة من هذا النوع قد تؤمّن استقراراً مؤقتاً لأنظمة حاكمة، لكن نتيجة التراكم والتفاعل، ونتيجة التفاوت الاجتماعي الصارخ، والفقر الذي يزداد ويتسع، لا بد أن يؤدي إلى سلسلة من الألغام التي سيتوالى انفجارها، ولن تقتصر بآثارها ونتائجها على منطقة جغرافية صغيرة أو محدودة، وإنما ستطال الكثيرين، حتى الذين يفترضون أنفسهم بعيدين أو غير معنيين.

إن «ثورة» التغريب التي قادها شاه إيران في سبعينات وثمانينات هذا القرن، وذلك القطع مع الجذور والثقافات المحلية، والمحاولة القسرية لاعتماد بعض النماذج الغربية دون غيرها، هذه الثورة البيضاء، كما أطلق عليها، أدت إلى ثورة معاكسة قادها الخميني، غيّرت في العلاقات والنظرة تغييراً جذرياً، ولم يقتصر تأثيرها على إيران وحدها، إذ امتدت إلى بلدان عديدة أخرى أيضاً، وما تزال تفاعلات هذه الثورة مستمرة حتى الآن، ولعل سلمان رشدي أحد الأمثلة التي تمثل ذلك.

عملية التغيير القسري، في الحجم والاتجاه، من شأنها أن تخلق مشاكل وصعوبات جديدة أكثر مما تقوى على مواجهة القائم منها وحلها. هذا الأمر لا يفهم أو لا يواجه بطريقة صحيحة من قبل أوساط واسعة في الغرب، إذ غالباً ما يتم التعامل من خلال إحدى طريقتين: جعل المجتمع الآخر، المعني، صورة مثيلة: في الزي، في السلوك، واللغة، مع نسخة مشوهة من النظام السياسي ـ الاجتماعي من حيث المظاهر، والقطع مع الجذور. كما يبقي الغرب، ويبرز بشكل مبالغ فيه، الجانب الفلكلوري، لتأكيد الخصوصية أو التنوع. وقد تكون بعض الدول الإفريقية أبرز الأمثلة على ذلك.

أما الطريقة الأخرى التي يلجأ إليها الغرب: الإبقاء على ما هو قائم وتبنيه وضخ حياة جديدة فيه، دون رغبة أو محاولة لإحداث أي تغيير. بل أكثر من ذلك مناهضة أية محاولة داخلية للتغيير، خاصة وإن الصيغة القائمة تدين بوجودها واستمرارها إلى التبني والدعم اللذين قدمهما الغرب.

وعلى المستوى الفكري ـ الثقافي، كثيراً ما رأى الغرب، أو

أحب رؤية، الجانب السحري، الخرافي، الغيبي، العجائبي في الآخر. بل كثيراً ما شجّع هذا الجانب وعممه. فالدراسات التي يقوم بها عدد كبير من الباحثين الأجانب في بلدان العالم الثالث: البحث عن طفولة البشرية في هذه المجتمعات، والتوقف طويلاً عند الخاص والاستثنائي فيها، لأن أبحاثاً من هذا النوع تلبي نزعة ظاهرة أو دفينة في النظرة والعلاقة بين نمطين من المجتمعات، كما تبرر السلوك الاستعماري والاستغلال الذي يمارسه الغرب في علاقته ببلدان العالم الثالث، أي إثبات تفوقه وهيمنته من ناحية، والتأكيد على أن هناك فروقاً بين الأعراق والأجناس أكثر مما هو الفرق في التطور الاجتماعي والموارد وطبيعة الأنظمة السياسية.

لا شك أن هناك كماً كبيراً من المشاكل والظواهر السلبية في مجتمعات العالم الثالث، بعضها نتيجة التخلف وسيادة الأنظمة الرجعية، إضافة إلى التركة المتوارثة. لكن بعض هذه المشاكل والظواهر السلبية نتيجة فعل واعٍ وتخطيط من القوى المهيمنة في الغرب. وإن أبرز الأمثلة على ذلك: تجاهله لأكثر الانتهاكات والخروقات التي تمارسها الأنظمة التي أوجدها أو تبناها؛ الدعم الكامل لهذه الأنظمة سياسياً وعسكرياً، ولا مانع من خوض المعارك العسكرية حين يتطلب الأمر الدفاع عن نظام تابع له، أو لمواجهة أخطار قد تنشأ من نظام غير صديق أو غير تابع، والأمثلة على ذلك كثيرة، يكفي أن نشير إلى الأنظمة في الجزيرة العربية والخليج، الكويت تحديداً، هذا عدا عن المعارك التي خاضها في إيران ـ مصدق، أندونيسيا، نيكارغوا، كوبا... الخ.

في الجانب الفكري ـ الثقافي: أن عدداً غير محدود من الأفلام والكتابات التي تتناول العالم الثالث، أفريقيا والعالم الإسلامي بشكل

خاص، تفتقر إلى النزاهة والموضوعية، إذ يتم عرضها من منظور ضيق، خاص، وأغلب الأحيان متحيز بسبب موقف مسبق. كل ذلك من أجل إبراز الظواهر والممارسات التي تؤكد الفكرة الموضوعة سلفاً.

كما أن التركيز الذي يظهره الغرب تجاه بعض القضايا والمجموعات الإنسانية ليس دافعه الوصول إلى حل هذه القضايا أو الدفاع عن هذه المجموعات، بمقدار ما يهدف إلى إضعاف بنية هذه المجتمعات، ومراكمة المشاكل في وجهها، وإخضاع أولويات القضايا فيها إلى نسق يلائمه ويخدم مصالحه. وإلا كيف نفسر تركيز الأنظار على مشاكل الأقليات في بلدان معينة ولا يشار، مجرد إشارة، إلى الانتهاكات التي تلاقيها الأغلبية؟ وهل يمكن الوصول إلى صيغ وحلول عادلة وديمقراطية بالنسبة للأقليات في الوقت الذي تنتفي فيه مثل هذه الصيغ والحلول بالنسبة للأغلبية؟

يضاف إلى ذلك: المحاولات المستمرة لإبقاء النسق الفكري ـ الاجتماعي ـ السياسي السائد في بلدان كثيرة متخلفاً، والادعاء أن الإنساق الأكثر تقدماً لا تلائم هذه البلدان استناداً إلى ذرائع مستقاة من التاريخ والتقاليد والمناخ والدين.. الخ.

إن النظرة الاستشراقية، بما تحمله من ترفّع ومغالاة ومقاييس خاطئة، تعني الكثير في هذا المجال. لقد أبرز ادوار سعيد عدداً كبيراً من الوقائع والشواهد في كتابه عن الاستشراق، والتي تثبت ذلك. إن هذه النظرة لا تزال هي التي تحكم وتحدد موقف الغرب تجاه الشرق، الأمر الذي يجعل التبادل الفكري ـ الثقافي محكوماً بصيغ غير متكافئة، ولا يظهر إلا ما يريد الآخر أن يراه.

وفي إطار التقليد الذي أشرنا إليه قبل قليل، وانسياقاً مع مظاهر

الدولة الكبيرة والغنية، اندفعت السعودية مثلاً، وبطريقة خاطئة، في المجال الزراعي، نحو زراعات لا تتلائم والطقس الحار وندرة المياه، إضافة لعدم توفر الخبرة الكافية. فبدلاً من اختيار أنواع من المحاصيل والنباتات التي تناسب مناخها اتجهت إلى زراعة القمح في مساحات واسعة، وقدّمت، خلال مراحل معينة، حوافز مغرية لزيادة المساحات المزروعة، سواء بتقديم القروض دون فوائد لحفر الآبار أو لشراء المعدات وبناء الصوامع، أو بشراء المحاصيل بأثمان تشجيعية تفوق مثيلاتها بعدة أضعاف.

هذه السياسة عززت لدى الدولة، في فترة معينة، شعور القوة، خاصة حين لجأت لتقديم المساعدات العينية من فائض القمح المنتج لبعض الدول، بما فيها دول زراعية، وركز الإعلام على ذلك لإظهار مدى التقدم!

وهنا يطرح سؤالان أساسيان: ما هي الكلفة الفعلية لمثل هذا الإنتاج، مقارنة بالدول الأخرى؟ والثاني: ماذا عن النتائج التي ستترتب بسبب استنزاف المياه الجوفية؟

إن النفط، مهما طالت مدة إنتاجه، مادة ناضبة، ولا بد أن ينتهي في وقت ما، (وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومة، بالاتفاق مع الشركات، تبالغ كثيراً في تقدير كميات الاحتياطي لتبرير زيادة الإنتاج) فماذا سيحل بالجزيرة العربية بعد نضوب هذا المورد، ويكاد يكون الوحيد، وماذا إذا نضب الماء أيضاً؟

إن التحدي التاريخي لهذه المنطقة، وعبر أزمان متعاقبة: ندرة المياه. الأمر الذي كان يعني باستمرار الانتقال وأيضاً الهجرة. وهذا ما يفسر الهجرات السامية المتعاقبة من الجزيرة إلى مناطق الجوار، إلى وادي الرافدين وبلاد الشام وربما إلى أماكن أبعد. فهل ستبقى

الجزيرة مكاناً قابلاً للسكن؟ وماذا عن حق الأجيال القادمة بثروة النفط والمياه؟

لا شك أن الطريقة المتبعة حالياً في هدر الثروة واستنزاف الموارد تجعل صورة المستقبل قاتمة، إن لم تكن شديدة القتامة. فالثروات الطبيعية الموجودة في باطن الأرض أو على سطحها ليست ملكاً لجيل واحد، وإنما هي ملك الأجيال المتعاقبة، وبالتالي لا يجوز لجيل، أو لشخص بمفرده، أن يبددها أو أن يفسدها، ويجعل الحياة بعده بالغة الصعوبة.

وإذا كانت دول كثيرة، في إطار الحفاظ على الطبيعة ومواردها، تلجأ إلى تكرير المياه المالحة لإعادة استعمالها في مجالات معينة، وكذلك تفعل للحفاظ على الغابات، وأيضاً في اختيار أنواع المحاصيل التي تتلائم وإمكانياتها وحاجاتها، فإن التبديد الجاري الآن للمياه ـ عنصر الحياة الأول والأهم ـ لا يمكن تبريره، أو حتى فهمه في إطار التقدم التكنولوجي.

وما يقال عن تبديد المصادر الطبيعية، فإن تبديداً مماثلاً يتجلى في التعامل مع المصادر الصناعية والأغذية والسلع بصورة عامة.

فالوفرة المالية المتاحة لعدد كبير، نسبياً، والتي حصلت دون مشقة، جعلت الكثيرين ينظرون إلى المال بخفة ودون مسؤولية، ولجأوا إلى تبديده بإسراف مبالغ فيه. فإذا كان عمر السيارة، مثلاً، ووسطياً، خمس سنوات في المجتمعات الصناعية، فإن عمرها قلما يتعدى السنة بالنسبة للكثيرين في الجزيرة والخليج. ليس ذلك فقط، أن من مظاهر الارتقاء في السلم الاجتماعي: عدد السيارات المملوكة، ونوعها، وسنة الصنع. ولعل من التعبيرات التي لا يوجد ما يماثلها في أي مكان في العالم التعبير المتعلق بشراء السيارات، إذ

كثيراً ما يطلب المشتري «حبتين» أو «ثلاث حبات» من السيارة المرغوبة. هذا في الوقت الذي لا تموت فيه السيارة مطلقاً في بعض الأماكن، كسورية مثلاً، حيث تتجدد مرة بعد أخرى نتيجة الحاجة والنظرة الاقتصادية!

وينطبق الأمر ذاته على السلع الصناعية الأخرى، إذ توجد في أكثر البيوت أعداد تفيض عن الحاجة أو عن المعقول من هذه السلع، كالفيديو مثلاً. وينشأ عن ذلك ثقافة وعادات من نمط معين كتبدل مواعيد النوم واليقظة، وبالتالي مواعيد العمل للرجال، وعلاقة الأم بأولادها، إذ كثيراً ما يُترك الأطفال للمربيات والخدم، ولأنواع من الثقافة والمعرفة لا تتناسب وأعمارهم.

أما الأغذية التي يتم تناولها في عدد كبير جداً من البيوت، من حيث الكمية والنوعية والمواعيد، فإنها لا تتلائم مع الطقس، أو تلبية الحاجات الفعلية للإنسان، وقد انعكس ذلك بوضوح على الصحة وعلى الهيئة، خاصة وأن القليلين يمارسون الرياضة.

ولعل من مظاهر الإسراف والهوس بالاقتناء أن مجموعة كبيرة من السلع الثمينة الغالية السعر تصنّع خصيصاً للدول النفطية، كالساعات والمجوهرات، وتجد هذه السلع أعداداً متزايدة من المشترين، خاصة إذا أحسن توصيلها والدعاية لها.

أكثر من ذلك: تعترف شركات صناعة العطور الأوروبية، الفرنسية تحديداً، إن سوق الخليج أحد أهم الأسواق لمنتجاتها، خاصة العطور التي يستعملها الرجال، والتي تفوق ما تستهلكه النسوة!

لقد ارتبط الثراء في مجتمعات معينة بالعمل وبالثقافة، وبالتالي هناك نظرة متوازنة للمال ولطريقة استخدامه، ونوع المقتنيات التي

يفضلها الأثرياء، والتي تصبح لاحقاً جزءاً من الثروة القومية، والمثل البارز في هذا المجال توجه عدد متزايد من الأغنياء لشراء اللوحات الفنية والتحف النادرة والقطع الأثرية.

إن نمط الاستهلاك الذي يسود في مجتمع معين، هو محصلة لمجموعة من العوامل والاعتبارات، ويمكن من خلال دراسة هذا النمط تحديد الكثير من قسمات ذلك المجتمع، وأيضاً ما ينتظره من احتمالات.

ولأن هناك صيغة محددة لانسياب السلع، من حيث نوعيتها ومصادرها، بما فيها الثقافية، فإنها بمرور الوقت تكتسب صفة القوة والعادة، بحيث يصبح استبدالها أو الاستغناء عنها شاقاً. ولكون معظم هذه السلع تنحدر من الشمال، وبعضها لا يحتمل أو لا يعترف بالمنافسة، فإن هذا التدفق يولد علاقة تبعية تصبح مع الوقت كاملة.

وكما ينطبق الأمر على الأسلحة، إذ غالباً ما يصبح المشتري بمرور الوقت، أسيراً للبائع وشروطه، فإن تدفق المعلومات والحاجات والأخبار، والأذواق والموضات، يخلق مقاييس وتقاليد تحدد بدورها الأهمية والجودة والموقع الاجتماعي للمستهلك، وبالتالي علاقة تبعية بين المورد والمشتري، وغالباً ما ينتفي الاختيار الحر، نظراً لضيق هامش المنافسة، بعد أن أصبحت الشركات عابرة القارات هي المسيطرة.

يتسم العصر الذي نعيش فيه بطغيان أنماط معينة من الفكر وأساليب الحضارة والقيم، وهي، وإن كانت تمثل بلداً أو طرفاً، إلا أنها أصبحت عالمية بطريقة ما، إذ جرفت في طريقها الخاص والمختلف، بغض النظر عن مدى الأهمية أو الجدارة.

إن حضارة النصف الثاني من القرن العشرين هي حضارة الكوكاكولا والهمبرغر، ليس فقط كسلع مادية أو مفردات مادية، وإنما، وبالدرجة الأولى، كقيم ونظرة ومقاييس.

بهذه الطريقة انتفى التبادل المتكافىء، وتراجع التعدد والتنوع الذي ميز مراحل تاريخية سابقة، وبالتالي تقلص التفاعل بين الحضارات والأفكار المختلفة، لتسود في النهاية حضارة واحدة هي الحضارة الأميركية. حتى الشركاء الغربيون للولايات المتحدة تراجع دورهم كثيراً قياساً لفترات سابقة، وأصبحوا، لأسباب عديدة، شركاء صغاراً. ولعل أحد الأمثلة التي ترد في هذا السياق، وفي إطار العلاقة بين الشركاء، صناعة السينما، فقد استطاعت هوليود السيطرة وإخضاع السينما العالمية، الأوروبية تحديداً، إلى منطقها وأساليبها وقيمها، وأصبحت السينما الأوروبية تتعثر وتشكو مرّ الشكوى من طغيان السينما الأميركية. هذا مع الإشارة إلى النفوذ الواسع للشركات متعددة الجنسيات في هذا المجال.

لكي يتم التفاعل بين الأفكار والحضارات لا بد من وجود التعدد والتنوع. وأن يعترف بهذا الوجود على مستوى كل بلد، وعلى مستوى العالم. ويجب أن يكون هذا الاعتراف جدياً وعميقاً وليس فلكلورياً، لأنه بالإضافة إلى وجوده فعلاً، فهو تعبير عن الغنى والحيوية، ومن شروطه الجوهرية التبادل المتكافىء.

ما هو الحاصل في الوقت الحاضر أن الثقافة أو الحضارة الأقوى تضع يدها على ممتلكات الآخرين وتسجلها باسمها أو لحسابها، ولا تفتقر إلى المبررات والذرائع حين تفعل ذلك! ويمكن في هذا المجال الإشارة إلى الكم المتزايد لانتقال الآثار من مواطنها الأصلية، لتتحول إلى ملكية عامة أو خاصة في أماكنها الجديدة،

وأغلب الأحيان بطرق غير مشروعة. كذلك تجدر الإشارة إلى وضع اليد عليها، ومثال ذلك الأغاني والأزياء والأعمال والأساليب الفنية، وحتى الأطعمة.

إن وضعاً مثل هذا يؤكد نظرية المركز والهوامش، ويجعل التبادل والتفاعل بين الطرفين غير متكافىء، إن لم يكن أقرب إلى التبعية، مما يولّد قدراً كبيراً من الهيمنة واحتمال التفجر والغبن، وأخيراً إلى عدم الاستقرار، وربما هذا أبرز ما يميز عالمنا المعاصر الآن.

لقد كان اكتشاف النفط، وسعة استعماله، نقلة كبيرة ونوعية في حياة الإنسان وتطور الحضارة، وكان يفترض أن يشكّل اكتشافه في أماكن معينة، خاصة في البلدان التي لا تملك موارد أخرى، بداية للانتقال إلى العصر الذي نعيش فيه، أي إلى القرن العشرين، وأن يكون رافعة للتقدم والتطور والاتصال جدياً وعميقاً بالحضارة المعاصرة، لكن هذه الفرصة على وشك الضياع، بحكم رجعية وتخلّف الأنظمة الحاكمة في بلدان النفط وبحكم تواطؤ البلدان الغربية وأنانيتها. فإذا لم تتحدث الأنظمة الحاكمة وتتطور، وفي حال استمرار العلاقات غير المتكافئة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، كما هي الآن، وإذا استمر استهلاك النفط بطريقة غير عقلانية، وأيضاً إنتاجه، فإن مشاكل كبيرة ستنجم عن الأوضاع الراهنة.

وهنا يمكن أن تلعب الثقافة دوراً إيجابياً إذا اتصفت بالنزاهة والموضوعية لكي يفهم كل طرف الطرف الآخر، ولكي يتعاون الطرفان، الأطراف جميعاً، في خلق عالم أكثر عدلاً وأكثر إنسانية لهذا الجيل وللأجيال القادمة.

وكلمة أخيرة: لقد حاولت في روايتي مدن الملح، بأجزائها الخمسة، وصف المخاض الطويل الصعب الذي رافق صناعة النفط في الجزيرة العربية، وكيف كان يؤمل أن يكون هذا المصدر ـ الذي وهبته الطبيعة لهذه المنطقة التي عانت كثيراً وطويلاً ـ طريقاً إلى المستقبل وأملاً للأجيال القادمة، لكن هذه الفرصة على وشك الضياع والانتهاء، ولذلك فنحن عند مفارق الطرق، وكل الاحتمالات ممكنة، ومن الأفضل للإنسانية أن لا تتحمل أعباء إضافية من خلال انزلاق شعوب أخرى نحو الفاقة والفقر، وهذه المهمة تتجاوز من يتخذون القرار الآن. وهنا يبرز دور الثقافة والأدب.

الدين وحرية الرأي

I

يفترض أن يبقى الدين، أي دين، في إطار الاعتقاد الخاص والشخصي، وحين يتوجه إلى الآخرين يفترض أن يبقى في نطاق القيم الأخلاقية، أما إذا تحول إلى عمل سياسي فيصبح عندئذ ذريعة لسلب حرية الإنسان وإرغامه على الامتثال، كما يصبح وسيلة لقهر الآخرين وتبرير استغلالهم في الكثير من الأحيان.

إذا كانت نزعة التدين لدى كثيرين نابعة من الاعتقاد، فإنها لدى آخرين أقرب إلى العادة، وأياً كانت دوافع هذه النزعة، يجب ألا تتحول إلى أداة لجعل التماثل أو الخضوع قانوناً إلزامياً، أو صيغة تعني الجميع بنفس الشكل أو بنفس المقدار سواء من حيث الاعتقاد أو من حيث الطقوس. كما أن وجود هذه النزعة لا يبيح تحويل الدين ذاته إلى سلطة تتجاوز حق الإنسان في الاختيار الحر، أو شكلاً من أشكال العصبية والتعصب.

ومع ذلك، فإن التعصب، في المرحلة الراهنة، ظاهرة عالمية أكثر من مراحل سابقة، وهذا التعصب يأخذ أشكالاً متعددة: تعصب

قومي، اثني، ديني، مذهبي؛ كما يأخذ شكل مواجهة علنية، وبعض الأحيان عنيفة، بين الأغنياء والفقراء في كل مجتمع، وبين الدول الغنية والدول الفقيرة على مستوى العالم، بما في ذلك التضييق على الهجرة والعمالة، والموقف تجاه المهاجرين في البلدان المضيفة.

لذلك من الخطأ عزل الظاهرة الأصولية التي تجتاح مناطق عديدة في العالم الإسلامي عن الظاهرة العامة التي تجتاح مناطق أخرى، أو عزلها عن أسبابها الاقتصادية والاجتماعية.

وإذا كانت ظاهرة الأصولية الإسلامية، السياسية تحديداً، تستوقف النظر، وتتطلب التحليل والتفسير، فإن ظاهرة الأصولية اليهودية لا تموه نفسها ولا تخفي عدوانيتها، كما أن تعبيراتها العملية شديدة الظهور تجاه العرب في الأراضي المحتلة بشكل خاص، إضافة إلى ما تولده من صراع لا يخلو من العنف بعض الأحيان بين اليهود أنفسهم.

أما الأصولية المسيحية التي تقودها الكنيسة الكاثوليكية، وبشكل خاص الحبر الأعظم، البابا الحالي، فإن هذه الأصولية لها تجليات عديدة يمكن الإشارة إلى اثنين منها، الأول: موقف الفاتيكان تجاه رجال الدين المسيحيين الذين ساندوا الفقراء في أمريكا اللاتينية، ووقفوا في وجه الديكتاتوريات التي رعتها وساندتها الولايات المتحدة؛ والثاني: موقف الكنيسة تجاه المعسكر الاشتراكي، بداية من بولونيا، منذ مطلع الثمانينات، والجهد الذي لم يهدأ في مناوئة هذا النظام، وتبني خصومه إلى الدرجة القصوى، وقد تم هذا بالاتفاق والتنسيق مع أكثر الجهات رجعية في الدول الغربية النافذة. إن هذين الموقفين يدلان بوضوح على أن الأصولية

المسيحية تلعب دوراً مؤثراً، في المجال السياسي تحديداً، وبالتالي فإن ظاهرة الأصولية الإسلامية، التي تركز عليها الأضواء في الوقت الحاضر، لها ما يماثلها في المجتمعات والمؤسسات الأخرى.

هذا في جانب، وفي جانب آخر، فإن الأصولية الإسلامية السياسية، والشق المعتمد على العنف تحديداً، كانت موضع تبنٍ ودعم من الغرب في مراحل عديدة، ولقد أخذ الدعم أشكالاً متعددة: سياسياً ومالياً وإعلامياً، وبعض الأحيان عسكرياً. ولعل المثل الأفغاني يؤكد ذلك، مما يشير إلى أن الدول الغربية تحدد موقفها من التيار الأصولي استناداً إلى الفائدة أو الضرر الذي يطال مصالحها، وليس إلى موقف مبدئي ثابت تجاه هذا التيار.

ليس ذلك فقط، إن الدول الغربية، في مراحل متعددة، ولا تزال إلى الآن، تتبنى وتدعم أنظمة واتجاهات أصولية في المنطقة العربية. فأنظمة الخليج العربي، وأنظمة أخرى أيضاً، تحظى برعاية وحماية الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة، رغم ما تتصف به هذه الأنظمة من أصولية ورجعية، ورغم دعم هذه الأنظمة لمجموعة من الحركات الأصولية في أمكنة متعددة من العالم.

إن الأصولية بشكل عام، والأصولية الإسلامية تحديداً، رغم أنها موجودة منذ وقت مبكر، إلا أنها الآن أقوى من أي وقت مضى. ومن جملة ما يفسر ذلك: ضعف أو غياب التيارات الأخرى، والمصاعب والعراقيل التي وضعت في وجهها، وكان الغرب، خلال مراحل متعددة، يقود حرباً بشكل مباشر، أو من خلال دعم الحكومات الرجعية والديكتاتورية، لمحاربة التيارات الديمقراطية والتقدمية، مما أفسح المجال أمام التيارات الأصولية لأن تقوى وتسيطر، ومَثَل السادات في مصر مثال ساطع.

ولقد تعززت هذه الحالة بسقوط الاتحاد السوفييتي، وما رافق هذا السقوط من حملة إعلامية غربية تقول باستحالة وجود فرص أو إمكانية للتيار الديمقراطي التقدمي كي يكون حلاً بديلاً للنظم الرجعية القائمة، مما يفسح المجال لأن يعتبر التيار الأصولي نفسه بديلاً وحيداً.

في مواجهة وضع مثل هذا وجدت الأصولية مناخاً ملائماً لأن تعمل وتؤثر وتزداد قوة، خاصة وأن سياسة الدول الغربية طوال عقود متواصلة، اتسمت بضيق الأفق والأنانية، وأيضاً مناوئة الطموحات المشروعة لشعوب المنطقة، ولعل موقفها المتحيز والظالم تجاه القضايا الأساسية، كالنفط والقضية الفلسطينية والتحرر الاقتصادي، أفسح المجال واسعاً أمام الحركات الأصولية لأن تطرح نفسها كأفق واحتمال للتحرر السياسي والاقتصادي، بغض النظر عن إمكانية ذلك لاحقاً.

إن جزءاً كبيراً من الحرب الدائرة الآن في أنحاء متعددة من العالم حرب شعارات لكسب مواقع، ولو مؤقتاً، من أجل اصطفاف جديد. وهذه الحرب تمارسها، تقريباً كل الأطراف، بغض النظر عن وجود استراتيجية بعيدة الأمد أم لا. إذ المهم قهر الخصم الآن، أو تجريده من أهم الأدوات والوسائل التي يملكها أو يلجأ إليها، دون حساب للنتائج التي يمكن أن تترتب عليها في فترات لاحقة.

ومن جملة ما يعزز موقف التيار الأصولي في الوقت الحاضر، ويكسبه شعبية واسعة، السياسة والشعارات التي يرفعها في مواجهة الغرب، خاصة الولايات المتحدة، لأن هذه الأخيرة لم تكف عن اللجوء إلى القوة والقهر والاستغلال في التعامل مع شعوب المنطقة، كما لا يخفى تبنيها لسياسةٍ تجرح كبرياء وطموحات شعوبها، هذا

عدا عن التمييز في الموقف والمعاملة بين العرب وإسرائيل. والذاكرة العربية، والإسلامية، مثقلة بكم الوقائع التي تُظهر التحيز والقسوة والعنف الغربي، خاصة الأميركي، تجاه القضايا التي تهم شعوب هذه المنطقة.

هذه إشارات ضرورية من أجل فهم الظاهرة الأصولية ووضعها في سياقها. أما إذا عزلت عن هذا السياق، وعن فهم الدوافع الكامنة وراء نهوضها وقوتها وعنفها، فسوف يؤدي ذلك إلى المزيد من الأخطاء.

II

قد لا يكون مجدٍ البحث عن أسانيد حول مدى ما يتيحه الدين في مجال حرية الرأي والحوار والتعددية الفكرية، إذ رغم وجود عدد من النصوص تؤيد مثل هذا التوجه، إلا أن ما يجعل ذلك ممكناً ثم واقعاً هو المناخ العام المسيطر. إذ بمقدار ما يوجد في الدين، أي دين، من التسامح والحض على المحبة والرأفة والتعاون، إلا أن الأمر في كل دين، أو بين الأديان، رهن بمقدار ما يسود بين الأفراد والأطراف من رغبة وقناعة، ثم ما يتطلب من عدالة وإنصاف وفهم متبادل، تمهيداً للوصول إلى صيغة جديدة للتعامل.

وإذا كانت الظاهرة الأصولية الإسلامية تبدو، بالنسبة للبعض، مفاجئة، وتتميز بالعنف والتعصب وبعض الأحيان غير مفهومة، فلا يمكن عزل هذه الظاهرة عن المناخ العالمي السائد، وعن الأحداث التي تقع في مناطق عديدة، وردود الأفعال التي تولدها.

إن حرية الرأي في مجتمعات عديدة هي نتاج للتوازن الذي حصل في هذه المجتمعات، وهي تعبير عن الحاجة من ناحية وعن توفر الوسائل لتلبيتها سلمياً وعقلانياً وطوعياً، من ناحية ثانية. أما في واقع المجتمعات الإسلامية فإن الأمر يختلف كثيراً عن ذلك، وهذا ما جعل الحركة الأصولية، في جانب منها، رد فعل لفشل الأنظمة السياسية القائمة، ولعجز القوى والأحزاب العلمانية عن أن تكون بديلاً لهذه الأنظمة، إضافة إلى أن الحركة الأصولية تعتبر نفسها حالة رفض واحتجاج على السياسة الغربية الظالمة المتبعة تجاه المنطقة، كما تعتبر موقفها دفاعاً عن الهوية وخصوصية المنطقة وشعوبها.

ولأن الحركة الأصولية تعتمد على تحريك عواطف الناس واستثارتهم وحشدهم ضد الفساد والرشوة والتفسخ الذي يميز الطبقات الحاكمة والقوى التي تدعمها، فإنها تلجأ إلى التعبئة العاطفية، وإلى الشعارات، لا إلى العقل والبرامج السياسية، في هذه التعبئة. كما تلجأ إلى محاولة إسكات أي صوت أو رأي مخالف لها بالعنف والإلغاء، لأن أحد عناصر الهيمنة التي تريد الوصول إليها هي سيادة الصوت الواحد، وعدم تسرب الشك إلى مؤيديها باحتمال وجود الحقيقة لدى طرف آخر.

فإذا عرفنا أن أحد مقومات الحركة الأصولية، أياً كانت، في أية فترة أو أي مكان، أنها تعتبر نفسها وحدها مالكة الحقيقة، لذلك تطلب من مؤيديها التسليم الكلي والانصياع الكامل في القناعة والسلوك. ولكونها تستند إلى قوة تتجاوز قدرة البشر، فهي تعتبر أن ما تنادي به لا يحتمل المناقشة من أجل الموافقة أو الرفض، كما لا يحتمل التعديل أو إعادة النظر، وبالتالي لا تعترف بإمكانية وجود

الحقيقة أو جزء منها لدى غيرها، الأمر الذي يسوغ لها، كما تعتقد، اعتبار الآخرين على خطأ، وبالتالي عليها مهمة هدايتهم، ومن لا يهتدي، أي لا يمتثل لما تريد، فمن المشروع، بالنسبة لها، أن يُلغى، أي أن يُحذف مادياً.

فالصراع، كما تتصوره وتطرحه الحركة الأصولية، ليس بين مذاهب فكرية أو برامج سياسية، وإنما هو بين الإيمان والإلحاد، بين مؤمنين وعصاة. وإذا جاز اللجوء إلى المنطق والإقناع في مرحلة معينة، فمن أجل إعادة العصاة إلى الطريق القويم، وحين تعذر إقناعهم أو أبوا العودة، فعندئذ يجوز لها، بل من واجبها، أن تلجأ إلى كل الوسائل، بما في ذلك العنف للوصول إلى هذه النتيجة.

وباعتبار أن الحركة الأصولية لها تراتبية معينة، فإن الإفتاء وإعطاء الرأي يختص بهما عدد محدود من الجماعة، وعلى الآخرين الامتثال وتنفيذ ما يطلب إليهم. وهؤلاء الذين أعفوا أنفسهم من مهمة الاجتهاد أو إعمال العقل، أو كانوا في مرتبة لا تتيح لهم ذلك، عليهم أن يلتزموا بالأوامر، وأن يبذلوا أقصى الجهد والطاعة لتنفيذها بحماس، بغض النظر عن الهدف أو الشخص المستهدف، وبغض النظر عن النتائج التي تترتب عليها، إذ أنهم يعتبرون أنفسهم كالجنود ينفذون ما يأمرهم به رؤساؤهم دون حق الاعتراض.

من هنا نستطيع أن نفسر مجموعة من الحالات: ففي الجزائر كان هدف الأصوليين حذف الرأي الآخر، وهذا الهدف لا يمكن الوصول إليه إلا بالتخلص من هذا الآخر صاحب الرأي المختلف، ولذلك انصب جزء كبير من العنف على الكتاب والصحفيين، لأن هؤلاء، بالإضافة إلى أنهم يملكون رأياً آخر، فإنهم قادرون على إيصال هذا الرأي، وإقناع الكثيرين به، ولذلك انصب الغضب

المباشر على من يمثلون رأياً مختلفاً ويستطيعون أن يوصلوه. وهكذا نرى أن عدد الضحايا في الجزائر ممن يحملون وجهة نظر مختلفة كبيراً، وكانت لغة الحذف، أي إلغاء الحوار وعدم الاعتراف به، وسيلة من أجل الوصول إلى الحقيقة الواحدة ثم السيطرة.

وفي مصر، التي تستند تاريخياً إلى قوة القضاء والصحافة، وإلى وجود المؤسسات والمجتمع المدني، لجأت الجماعات الأصولية، بالإضافة إلى محاربة الدولة الفاسدة والعاجزة، إلى محاربة المثقفين، لكن بطريقة مختلفة عن الجزائر، لإرغامهم على التواري أو التسليم.

لجأت هذه الحركات إلى مؤسسات الدولة وإلى قوانينها من أجل قمع المثقفين. فالأزهر الذي أفتى بمنع رواية نجيب محفوظ، (أولاد حارتنا)، وقد فعل ذلك منذ وقت مبكر، كان السند للحركة الأصولية لكي تستمر في محاربة نجيب محفوظ، ولاحقاً محاولة قتله. مع الإشارة أن الذين قاموا بالمحاولة لم يقرأوا نجيب محفوظ، خاصة رواية أولاد حارتنا، كما اعترفوا بذلك أمام المحكمة، وقد قاموا بالمحاولة تنفيذاً لما طلبه إليهم رؤساؤهم!

واستناداً «للقانون» أيضاً أقيمت الدعوى على نصر حامد أبو زيد واتُّهِمَ بالردة، مما يستدعي، بنظرهم، التفريق بينه وبين زوجته، ولاحقاً هدر دمه، ولا يزال الرجل يحاول، اعتماداً على القانون، وليس على الحق والمنطق، تبرئة نفسه.

وهناك مثقفون آخرون قدموا حياتهم في مصر لأنهم تجرأوا على الاجتهاد، واعتبروا أن الحقيقة ليست حكراً لطرف واحد، ولعل فرج فوده مثل واضح على ذلك.

إن المناخ العام المسيطر، في مرحلة من المراحل، هو الذي

يحدد طريقة فهم «القانون» وبالتالي طريقة تطبيقه. فطه حسين الذي أحيل إلى المحاكمة في الربع الأول من هذا القرن، بعد أن وضع كتاباً عن الشعر الجاهلي، وكانت له اجتهادات تختلف عن اجتهادات الأزهر بخصوص الموضوع، أغلقت الدعوى التي أقيمت عليه، ولم يصدر فيها حكم، لعدم توفر الأدلة، وكان الذي طالب بإغلاق الدعوى المدعي العام نفسه، أي السلطة، واستناداً إلى القانون!

وعلي عبد الرزاق الذي وضع كتاباً عن أصول الحكم في الإسلام، وكان كتابه اجتهاداً جريئاً يخالف الرأي الديني السائد، خاصة رأي الأزهر، لم يتعرض لما تعرض له آخرون كانت اجتهاداتهم أقل أهمية.

حالات مثل هذه تؤكد أن الحركة الأصولية قوية ونافذة بمقدار ضعف الآخرين أو غيابهم، وبقدر انتفاء حماية المجتمع والرأي العام. فعندما تكون مؤسسات المجتمع المدني، من قانون وقضاء وصحافة وأحزاب ورأي عام مراقب، موجودة وفاعلة، فإن التعصب ينحسر، والقوى الأصولية لا تستطيع أن تملي أو أن تسيطر، وبالتالي يتولد مناخ للمناقشة والاختلاف والتعدد، أي الحرية الفكرية، ويصبح الاحتكام إلى العقل والمنطق، وإلى الرأي العام وضوابط المجتمع المدني، الأساس في الوصول إلى الحلول. أو بكلمات أخرى: تضيق الفرص أمام الرأي الواحد، أو سيطرة فكرة شمولية، كما يتعذر اللجوء إلى العنف كصيغة من صيغ فرض الرأي.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن التعصب المستند إلى الأصولية لا يقتصر على الحركات المعارضة، التي تركز عليها الأضواء في المرحلة الحالية. فالأنظمة القائمة في معظم دول

الجزيرة العربية والخليج تستند إلى عقيدة أصولية أيضاً، وبالتالي تتمتع بنفس السمات. فالعربية السعودية تعتبر نفسها امتداداً لعقيدة دينية بالغة التزمت، ينتفي فيها الرأي الآخر، وبالتالي تمنع الحوار والتعدد، وتقمع أي رأي أو اجتهاد يخالفها أو يختلف معها، وتعتبر السلطة أنها وحدها الحارس والمفسر للعقيدة، مما يجعل أي مخالف خارجاً عن العقيدة ذاتها، ومعرضاً لكل الاحتمالات، بما في ذلك التصفية، ولعل المسعري يمثل هذه الحالة، إذ ينطلق من خلال اجتهادات أصولية أيضاً، معتمداً على النصوص، لكي يثبت فساد السلطة وتفسخها وعدم جدارتها، فيكون جواب السلطة أن تسجنه، وحين يفلت من السجن يصبح ملاحقاً ومطلوباً، بما في ذلك محاولة اقتلاعه من منفاه في إنكلترا، ويكون جواب الحكومة البريطانية، المعروفة بتقاليد عريقة في حماية الحرية وحرية الرأي، الامتثال لما تطلبه الحكومة السعودية، ولو بعد حين!

هذا المثل، وغيره كثير، يشير إلى ما تمتلكه المؤسسة الأصولية، حركات وحكومات، من الوسائل والإمكانيات، اعتماداً على الدين، لكي تحد من حرية الرأي، باحتكار تفسير الدين وفق مصالحها، ثم في ملاحقة المختلفين معها، وحتى إمكانية تصفيتهم مادياً، ودائماً تقدم الفتاوى والأسانيد لتبرير أفعالها اعتماداً على النصوص!

وقد يكون من الضروري في هذا السياق، الإشارة، أيضاً، إلى الثورة التي قامت في وجه شاه إيران المؤيَّد من الغرب. إذ بعد أن قامت ثورة شعبية واسعة، شاركت فيها جميع القوى، لم تلبث الثورة أن أكلت أبناءها، إذ بمجرد أن اجتهد بعض الذين ساهموا في الثورة بما يخالف رأي الخميني حتى اعتبروا خصوماً ثم أعداء،

والمحظوظ من هؤلاء من استطاع العثور ثم الوصول إلى منفى، أما الذين لم يقدر لهم ذلك فقد اصطفوا أمام محكمة الخلخالي، وكانوا بالمئات، وربما بالآلاف، لتصدر «المحكمة» بحقهم أحكام الإعدام، ولتنفذ فوراً، وأغلب هؤلاء كانوا يجتهدون في إطار الدين والمذهب ذاته.

أما المثل الأفغاني، الداعي والمستمر، فإنه يعطي دليلاً أكيداً أن الحركة الأصولية، أو أي طرف منها، يملك دائماً من الأسباب والأدلة «الدينية» ما يكفي من أجل أن يحذف أي طرف يخالفه أو يقف في وجهه. فبعد أن بدأت الحركة الأصولية ضد الحكم الماركسي والوجود السوفييتي، واصلت حربها، ولكن ضد بعضها، ولدى كل طرف من المبررات الدينية ما يكفي، لينتهي الأمر بتدمير أفغانستان بالكامل، وليس الآراء المتعددة، وتحويلها إلى أرض محروقة، وعلى أيدي المجاهدين الذين يتمتعون بحماية ودعم الولايات المتحدة والعربية السعودية!

مقابل هذه الأمثلة الأصولية الإسلامية يجب ألا يغيب عن الأنظار المثل البوسني، والذي يعكس موقفاً متعصباً دموياً من الجانب الآخر، أنه يمثل أصولية، دينية وقومية، بالغة الشراسة. ليس ذلك فقط، إن الموقف الذي اتخذه الغرب المسيحي تجاه هذه القضية يعكس بوضوح أن هناك موقفاً سلبياً تجاه الإسلام ككل، الأمر الذي يبرر الكثير من الشكوك وعدم الثقة الذي تتميز بها العلاقات الإسلامية المسيحية في الوقت الحاضر.

III

بعد هذا العرض السريع نخلص إلى أن الذي يضمن حرية الرأي، بما يعني حرية العقيدة والتعبير والسماح بتكوين الأحزاب والنقابات، وتداول السلطة، والفصل بين السلطات، والمساواة أمام القانون، أي صيانة الحقوق الأساسية للإنسان وحماية كرامته، وأيضاً سيادة الشعب واعتباره مصدر السلطة، إن كل ذلك لا يوفر وجوده، ويضمن استمراره، إلا وجود القانون الوضعي، لا الإلهي، والمجتمع المدني.

فالقانون الوضعي، الذي يكون بمثابة عقد اجتماعي لمرحلة تاريخية معينة، والذي يراعي واقعاً محدداً بالزمان والمكان، يضعه الناس الذين سوف يطبق عليهم، وبالتالي يأخذ بالاعتبار حاجات هؤلاء، بما في ذلك حقهم في تعديله أو تغييره، بين فترة وأخرى، تبعاً لتغير حاجات البشر والمجتمعات، بما يتيح التعامل مع الواقع بمرونة دون خوف أن يتهموا بعقائدهم أو بمخالفة الأعراف السائدة.

إن القانون، أي قانون، يوضع لخدمة البشر، ولتحديد صيغة التعامل فيما بينهم. وحين يوضع مثل هذا القانون تراعى الحاجات والاعتبارات التي وضع من أجلها. كما أن هذا القانون يطبق على الجميع بنزاهة ومساواة. وفي حال الاختلاف على فهم أو تفسير هذا القانون فهناك وسائل لتفسيره أو تغييره، بحيث تتاح للجميع فرصة إبداء الرأي والمشاركة، من خلال المؤسسات، وأن يشاركوا في إعادة صياغته بما يلبي الحاجات الجديدة. أي بكلمات أخرى: إن القانون هو صيغة لتنظيم مجتمع، ويمكن لهذا التنظيم أن يتطور ويتغير تبعاً لما يطرأ على هذا المجتمع، وتبعاً لرغبات الناس الذين سوف يطبق عليهم.

أما القانون الإلٰهي فإن من جملة ما تُعطى له من صفات أنه ثابت، كلي، أزلي، أي غير قابل لإعادة النظر والتعديل. ولكون هذه الصفات له فإن هناك أشخاصاً محددين، هم وحدهم الذي يناط بهم، دون غيرهم، تفسير هذا القانون، أي يعطونه ما يفترضون أن «المشرع» قصده، وعلى الجميع الامتثال لهذا التفسير الذي أعطي له من قبل هؤلاء الأشخاص، وفي حال وجود من يختلف معهم في هذا التفسير يعتبر مخالفاً للعقيدة، ويستحق، بالتالي، اللعنة، وما يترتب عليها من نتائج.

وكي يكتسب القانون الوضعي صيغته الحقيقية والجدية يستلزم أن يكون المجتمع الذي يطبق فيه مجتمعاً مدنياً، أي مجتمعاً يعتمد المساواة والتكافؤ والمشاركة دون أي تمييز يفرضه أي اعتبار، وأن يخضع هذا المجتمع لحكم العدالة والقانون، بحيث يكون جميع أفراده متساويين في الحقوق والواجبات.

إن مجتمعاً من هذا النوع يوفر لأفراده الحرية ويمكنهم من ممارستها، دون أن يحرمهم من حق الاعتقاد أو ممارسة الشعائر الدينية، وبالتالي، فإن القانون الوضعي والمجتمع المدني ليسا ضد الدين أو نقيضاً له؛ في الوقت الذي يمكن أن يحول القانون الإلٰهي المجتمع، خاصة من خلال تفسير الدين، حائلاً دون ممارسة الحرية الفعلية، حتى في الشعائر الدينية، لأن ما يجري في الكثير من الأحيان ليس التعبير عن جوهر العقيدة، وإنما سيادة الشعائر والطقوس التي يفرضها القائمون على تفسير الدين.

فإذا انتقلنا من العام إلى الخاص، نعتبر أن القانون الوضعي الذي يفترض أن يكون أساس العلاقات التي تنظم المجتمع مستمد من ثقافة وحاجات هذا المجتمع. وباعتبار أن الدين الإسلامي ليس

مجرد طقوس، بل هو ثقافة وتاريخ وتقاليد، فإن القانون الذي سيحكم علاقات هذا المجتمع سيأخذ بالاعتبار ثقافة وتاريخ وتقاليد هذا المجتمع، وستكون هذه الأمور من أهم مصادره، وبالتالي لا بد من الإقرار أن للمجتمعات الإسلامية خصوصيتها وتنوعها، الأمر الذي يقتضي أن لا ينظر إلى الإسلام من خلال الحركات الأصولية وحدها، كما لا يجب أن ينظر إليه من خلال ردات الفعل، أو الحالات الطارئة.

إن الطبقات المسيطرة في الغرب، خاصة الولايات المتحدة، كي تحكم القبضة على مجتمعاتها، ومن أجل حشد القوى، وأيضاً لتأجيل التناقضات، تميل في الكثير من الأحيان إلى «اختراع» الخصوم، أو تضخيم الخصومات القائمة. وأكثر ما يخشى منه الآن أن يعتبر الإسلام هو الخصم، بعد أن تم التغلب على الخصم السوفياتي، خاصة وأن أبرز الشعارات المطروحة الآن هو شعار: صراع الحضارات. وفي إطار هذا التوجه يمكن أن تفتعل معارك، وأن تقوم حروب، ثم نكتشف في النهاية أنها لخدمة مصالح معينة، وليس من أجل حرية الرأي، أو تقدم الحضارة وتفاعل الأفكار والثقافات والتقاء الشعوب.

إن الدين، أي دين، يفترض أن يبقى في إطار الاعتقاد الشخصي، أما إذا تحول إلى عمل سياسي فيصبح عندئذ ذريعة لسلب حرية الإنسان، ولإرغامه على الامتثال، كما يصبح وسيلة لقهر الآخر، وهذا ما يجب أن ينتبه له الجميع.

المرأة...، سؤال
فيه بعض التحدي الجميل والخطر!

في الندوات الأدبية، كثيراً ما يوجه لي سؤال، كروائي، حول موقفي من المرأة، وغالباً ما يأتي السؤال من امرأة!

هذا السؤال يحمل في طياته نوعاً من الاتهام، أو نوعاً من التحريض، فإذا كان اتهاماً، فإن المقياس الذي ينبني عليه هو المساحة التي تحتلها المرأة في العمل الروائي. أما إذا كان الدافع هو التحريض فمن أجل أن تحتل المرأة مساحة أوسع، وأن تنال اهتماماً أكبر.

الاتهام أو التحريض، يعتمد كل منهما مقياساً خاطئاً، وغالباً جزئياً، عدا عن كونه يبتعد عن الهدف في أغلب الأحيان.

إن أهمية الشخصية في الرواية لا تقاس ولا تتحدد بالمساحة التي تحتلها، وإنما بالدور الذي تقوم به. وما يرمز إليه هذا الدور. وأيضاً مدى الأثر الذي تتركه في ضمير القارىء، مما يدفعه للتساؤل والمقارنة، تمهيداً لتصويب موقفه، في الواقع، وبالفعل، تجاه هذا الموضوع الأساسي.

أما اعتبار الكم، سواء من حيث المساحة أو العدد، الأساس في استنتاج الموقف، ثم الحكم عليه، فكثيراً ما يؤدي إلى فهم خاطىء، وبالتالي إلى نتائج خاطئة. لأن الشخصية الواحدة، وبعض الأحيان اللحظة الواحدة في تصرف الشخصية، يمكن أن تغني عن العدد الكبير والمساحة الشاسعة، ليس ذلك فقط، إن صمت الشخصية في اللحظة المناسبة، وبعض الأحيان غيابها، أكثر أهمية ودلالة من الكثافة المجانية.

ينطبق هذا على الشخصية الروائية أيةً كانت، أنثى أو ذكراً: وإن استعراض بعض الأمثلة يمكن أن يوضح الموضوع.

«مرزوق» في رواية «الأشجار واغتيال مرزوق»، أحد المحاور الهامة الذي تنهض عليه الرواية، علماً أن هذا «البطل» لا يحتل في الرواية كلها أكثر من بضعة سطور.

أما في رواية «شرق المتوسط» فإن البطل الحقيقي امرأة، هي الأم، رغم المساحة المتواضعة التي تشغلها، ورغم الضجة التي يحدثها «الرجال».

وفي «سباق المسافات الطويلة» تحتل امرأة، وليس المرأة، مساحة كبيرة، لكن تبدو في النهاية كدمية، ولا تتعدى أن تكون ممثلة لدور كلفها به «الرجال».

أما في «مدن الملح»، الجزء الأول، وهذا يلخص الكثير مما أريد أن أؤكده، فإن بعض شخصيات الرواية، رغم المساحة المحدودة التي تشغلها، تحدد موقفاً وتلخص فكرة، فمتعب الهزال يغيب في الربع الأول من الرواية، لكن وجوده، وكثافة هذا الوجود، يظلان طاغيين، حتى ارتأى الكثيرون ضرورة حضوره واستمراره، وكذلك الحال بالنسبة لزوجته، وضحة، فحين دخلت

في الصمت الكبير، كانت أكثر بلاغة في التعبير، وأكثر جرأة في الفعل، إذ حلّت مكان متعب، وشغلت القسم الأكبر من دوره، كل ذلك جرى في ظل الصمت الذي فُرض عليها أو أرادته.

كذلك الحال بالنسبة لعرافة الحدرة وكل ما جاورها من الأماكن. كانت امرأة ولم تكن رجلاً، لكن المعرفة والفراسة، وما يجب أن يُفعل أو أن يقال، لا يتعلق بامرأة أو برجل، وإنما بمن هو جدير بالفعل أو بالقول، وهذا ما يغيب، بعض الأحيان، في فهم أو إدراك أهمية الشخصية الروائية، وما ترمز إليه من مواقف، وبالتالي تحديد أو استنتاج أهميتها.

ويمكن أن يقال الشيء ذاته عن القرارات المصيرية: من يتخذها، وأين تتخذ، ففي سباق المسافات الطويلة، وفي مدن الملح، هناك «لحظات» عابرة، بمفهوم الزمن العادي، لكنها مفصلية وشديدة الأهمية، إذ تُتخذ خلالها القرارات، تتخذها النساء، وفي مخادع النوم، علماً بأن ذوي الشوارب المفتولة، وذوي اللحى الكثة، يتصورون أنهم هم الذين اتخذوها، ويدللون، لأنفسهم وللآخرين، بالأختام والتواقيع الممهورة بها تلك القرارات، ولا يقولون شيئاً عمن اتخذها أو أين!

لقد تراجع، إذا لم أقل إنه انتهى، بالنسبة لي، البطل الفرد، البطل الذي يحتل كامل المسرح، وإذا وُجد آخر فمن أجل خدمة دوره أو إظهار عبقريته. أصبح للبطولة، بالنسبة لي، مفهوم آخر ودور مختلف، يمكن أن ألخصه بما يلي:

البطل هو الشخص الضروري، في الوقت المناسب، والذي لا يُغني عنه أي شخص آخر، أيّاً كانت المساحة التي يشغلها، أو الوقت الذي يستغرقه وجوده.

البطل هو الشخص الذي يتصرف بطريقة لا يستطيعها غيره، أن يعبر عن موقف، يعطي مثلاً، يقول كلاماً هاماً. . . كل ذلك في اللحظة الضرورية الحاسمة. وليس البطل ذلك «المخلوق المصنوع» الذي يبدو حكيماً وقوياً وقادراً في كل وقت، ولا مانع من أن يتصف بخفة الدم واللباقة عند الحاجة!

إن بطلاً من هذا النوع أحد بقايا العصور الوسطى، أو صناعة أمريكية للتصدير إلى البلدان المتخلفة في المرحلة الحالية. وهذا البطل، إضافة إلى أنه غير موجود، يولّد أوهاماً وتشويشاً، كما أنه يشغل وقتاً فسيحاً، لكنه لا يعني شيئاً في النهاية، ومن الجدير بالرواية أن تتفاداه إذا أرادت أن تعبر عن الحقيقة وعن الحياة الفعلية الموارة بالبطولات الصادقة التي تستحق الاهتمام والالتفات، بدل العيش في الوهم.

اعتماداً على ما تقدم من أمثلة، وبالعودة إلى موضوع المرأة، لا بد من التوقف عند بعض الأفكار والملاحظات، لعلّ التمعن بها، ومناقشتها، تتيح الفرصة لرؤيةٍ أكثر وضوحاً، وتساعد على اتخاذ موقف أكثر صواباً.

المرأة، كما افترض، بداية وأساساً، كائن إنساني، تماماً كالرجل، قد تختلف الأدوار، وربما المهمات، في بعض المراحل والحالات، لكن محاولة تمييزها وتخصيصها بداية الوقوع في الفخ، وبداية المعالجة الخاطئة.

لا شك أن المرأة، في الواقع، وفي مجتمعنا تحديداً، خاصة في المرحلة الراهنة، تعاني الكثير لكونها امرأة.

ففي مجتمع متخلف، ويخضع إلى القمع المتدرج، من الطبيعي أن يكون استعباد المرأة، أو وضعها في مرتبة أدنى، أمراً طبيعياً،

هذه حالة وصفية، خاصة وأن هذا المجتمع يمتلك إرثاً، من ناحية الدين، والتقاليد، يعزز مثل تلك النظرة ويعطيها من المبررات الكثير.

إن المرأة غير العاملة في مجتمع متخلف، وفي المدن أكثر من الأرياف، تصنف، أغلب الأحيان، في خانة العطالة، لأن عملها غير قابل للقياس، وهذا أحد أهم الأسباب في استمرار استعبادها، وتحويلها إلى مخلوق للمتعة ولاستمرار النوع، وبالتالي لم يجر العرف في التعامل معها كإنسان له حق الاختيار، ولا حق التمرد، من أجل تغيير هذه الصيغة.

إن المرأة حين تساهم في الدورة الإنتاجية، وحين تكون أساسية في هذه الدورة، تنظر إلى نفسها، ويُنظر إليها، بطريقة مختلفة، لأن الإنتاج يولد الدخل، ولكل مساهم في هذا الدخل حقوق وواجبات، لا يمكن إنكارها من حيث المبدأ. وإن كان يجري دائماً إعادة نظر في حجم ما يستحقه كل طرف تبعاً لمجموعة من العوامل والاعتبارات، ولطبيعة الواجبات والعلاقات السائدة.

حين تكون المرأة ضمن دورة اقتصادية مغلقة، أي أن مهمتها القيام بالأعباء والواجبات اليومية والبيتية، ورغم ثقل هذه الأعباء والواجبات، والتي لا يمكن الاستغناء عنها، فإنها لا تعتبر منتجة بالمقاييس السائدة، وبالتالي تكون في مرتبة أدنى.

المرأة القروية، رغم المظاهر الصعبة التي تواجهها وتعاني منها، باعتبار الريف أكثر تخلفاً من المدن، في العادة، خاصة من حيث الخدمات، التعليم بشكل محدد، فإنها أكثر استقلالاً من المرأة المدنية، لأن القروية تساهم في الدورة الإنتاجية الزراعية غالباً، وتساهم في تأمين الدخل الذي يمكن قياسه ضمن الأعراف السائدة،

في الوقت الذي تعتبر مساهمة المرأة المدنية في العمل واجباً أولاً، وغير قابل للقياس ثانياً، أي لا يولد دخلاً مما يجعلها أكثر عبودية، وخاضعة بالتالي للاعتبارات الاجتماعية المسيطرة خاصة وأنها غير قادرة على الاستقلال لعدم كفاية مواردها ولرابطة الأمومة والأطفال، إضافة إلى الصعوبات الهائلة المفروضة من المجتمع والتقاليد.

صحيح أنه في إطار المجتمع المتخلف والمقموع يقع الاضطهاد والاستغلال على الإنسان، بغض النظر عن كونه ذكراً أو أنثى، كبيراً أو صغيراً، وبالتالي يعاني من هذه الحالة الجنسان، وإن بأشكال ومظاهر مختلفة جزئياً ونسبياً، إلا أن ما تعانيه المرأة في ظل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة أكبر مما يعانيه الرجل، لكن هذا الفرق في النسبة يجب ألا يجزّىء النظرة، أو يغيب جوهرها وطبيعتها، بحيث يحولها إلى صراع بين الرجل والمرأة، بدل أن تكون نضالاً مشتركاً ضد الاضطهاد والاستغلال الذي لا يميز، والذي يطال الاثنين معاً.

إن شعار تحرير المرأة، في ظل مجتمع مستغل ومقموع، وبمعزل عن تحرير المجتمع ككل، يؤدي إلى افتعال معارك وهمية تستنزف الكثير، وبالتالي يؤخر التحرير الحقيقي للمرأة، أو قد يقود إلى جملة من المظاهر والسلوك من شأنها توهم الخصم، لا تحديده حقيقة وفعلاً، الأمر الذي يضطر إلى دفع فواتير مدفوعة سابقاً، ولا يفضي إلى نتيجة حقيقية.

يجب مواجهة المجتمع المتخلف ككل، واعتباره كلاً لا يمكن ولا يجوز اختصاره بعدد من الشعارات التي قد تبدو مغرية؛ كما لا يمكن تجزئة هذا المجتمع، والافتراض أنه يستطاع الوصول إلى تحرير المرأة بمعزل عن الرجل أو بمناوءته. إذ من خلال مواجهة

التخلف، ومقاومة القمع، وعن طريق الرجال والنساء معاً، يمكن تحرير المرأة من خلال تحرير المجتمع، والعكس غير ممكن.

إن خصم المرأة ليس أباها أو أخاها، ليس الرجل لكونه رجلاً، وإنما خصم المرأة هو المجتمع بقيمه وتقاليده وأغلاله، فكل أب، وكل أخ يريد لابنته أو لأخته الحرية والرفاه، ولكن الذي يحول دون تحقيق ذلك هذا الكم الكبير من القيود والأعراف المسيطرة، وهذه الرقابة التي يفرضها المجتمع، ويمنع بالتالي على الأب أو الأخ توفير أو تحقيق الحد الأدنى من القناعة التي يؤمن بها، لذلك يجب أن ينصّب الجهد على ما يعتبر مانعاً أو حائلاً من الوصول إلى المساواة وإلى الحرية، وهو ليس بالضرورة الرجل كجنس، وإنما طبيعة العلاقات التي تتحكم بالاثنين معاً، والتي تجعلهما عبدين، وإن يكن بنسب متفاوتة، نتيجة التطور التاريخي الذي بدأ الاعتراف بالقوة العضلية أساساً، وانتهى إلى اعتبار القوة الاقتصادية والايديولوجيا التي ترافقها الأساس في التميز والهيمنة.

صحيح أن القيم السائدة في المجتمع حالياً هي قيم المجتمع الذكوري، وقد ولّدت تراتبية جعلت المرأة في حالة أدنى من الرجل، كما خلقت ما يمكن تسميته حقوقاً مكتسبة للرجل على حساب المرأة. هذه حقيقة قائمة لا يمكن إنكارها؛ أكثر من ذلك يتشبث بهذه التراتبية العديد من الرجال، مما يحمل المرأة، وكرد على هذا الوضع، لأن تعتبر الرجل، مجرد رجل، الخصم الذي يجب مقاومته لانتزاع حقوقها، دون الالتفات إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية المسيطرة.

إن الحركات النسوية، السياسية منها على وجه التحديد، والتي تعتبر هدفها تحرير المرأة، وهي في الأغلب تضم النساء فقط،

وتتوجه إلى المرأة وحدها، هذه الحركات، بالإضافة إلى خطأ أو قصور منطلقاتها، لم تستطع أن تحقق مكتسبات حقيقية للمرأة، كما لم تستطع الاستمرار أو المحافظة على زخم انطلاقتها الأولى، لأنها كانت تضع المرأة في مواجهة الرجل، وتقسم المجتمع بشكل جنسي، مغيّبة أو متجاهلة، الاستغلال والقمع الواقعين على المستغَلين والمقموعين بغض النظر عن الجنس، واللذين يطالان الاثنين معاً.

إن القمع في بلادنا، وفي بلاد كثيرة أيضاً، يأخذ شكلاً هرمياً، إذ يبدأ من الأعلى ويتجه نزولاً، بحيث نلاحظ أن قسماً كبيراً من المقموعين يقمع من هم دونه، حتى نصل إلى قاع الهرم الإنساني، حيث نرى ناس القاع يقمعون الحيوانات، وينتقمون من الممتلكات العامة، ولا يترددون في الإساءة إلى الطبيعة بأشجارها وآثارها وما تصل إليه أيديهم، مما لا يعتبر ملكية خاصة بهم.

هذا السلوك، في أحد وجوهه، وإن يكن سلوكاً أعمى، يعبر عن رفض القمع الهابط من الأعلى، وحين يعجز عن مقاومته، أو حتى تحديده، يتوجه إلى ما يعتبره خصماً حقيقياً أو مفترضاً، بحيث تتبدد طاقة المقموع، وينجو القامع الحقيقي من العقاب، في الوقت الذي يستطيع الوعي والتنظيم وسلم الأولويات أن يحدد الهدف الحقيقي، ويحشد من أجل تحقيقه.

الحركات النسوية السياسية، في بعض مظاهرها، تخطىء في تحديد الخصم، وتعجز بالتالي عن الوصول إلى الهدف الذي تدعيه، وهي تشبه في حالات كثيرة الثورة العمياء. إذ تعبر عن عاطفة وعن رغبة في التحرر، وقد تضحي من أجل ذلك، لكنها غير قادرة، بنظرتها وأدواتها، على تحقيق الهدف، ولأنها تنطلق اعتماداً

على رغبة الاستقلال والتميز، في الوقت الذي يجب أن يشترك المجتمع بأسره، برجاله ونسائه، في عملية التغيير.

المرأة محكومة بالمجتمع: قوة واتجاهاً ووعياً. إنها فاعلة وقوية بمقدار انسجامها وتفاعلها مع حركة المجتمع. وكل محاولة للاختلاف أو الاختصار أو التميز تنعكس على المحصلة النهائية لحركة المجتمع ككل، وتشكل بالتالي خسارة للتحرر الفعلي للمرأة، أي للمجتمع بأسره، مهما كانت النوايا.

وكما جرت الإشارة من قبل: إن بداية تحرر المرأة يعتمد، بالدرجة الأولى، على أن تكون منتجة، بالمعنى المتعارف عليه، أي أن يكون لها دخل، لأن هذا يمكّنها من الاستقلال في اتخاذ الموقف بحرية ومسؤولية، دون أن تكون واقعة تحت تهديد حرمانها من لقمة الخبز.

كما أن التحرر الاقتصادي المقرون بالوعي، بالانسجام مع حركة المجتمع، يجنّب المرأة العزلة، ويحشد أكبر القوى من أجل التحرر الفعلي، والذي يعتبر في النتيجة كسباً للمجتمع كله، بما فيه المرأة.

* * *

وما دمت من الرواية بدأت في تناول قضية المرأة، يحسن بي أن أتوقف، ولو وقفة سريعة، عند ما يسمى أدب المرأة العربية.

إن الكثير مما كتبته المرأة ـ وبالتأكيد ليس كله ـ ينطلق من الفكرة النسوية السياسية Femineste وهذا ما يجعل تلك الكتابة حبيسة الشرنقة، لا تتنفس الهواء إلا بمقدار، ولا تخاطب المجتمع كله، سواء من حيث اختيار الموضوعات، أو تحديد محاورها، أو طريقة تناولها.

صحيح أن للمرأة همومها ومشاكلها وأحاسيسها، وتفترض أنها

أولى من غيرها بالمعالجة وتسليط الأضواء عليها، وتفترض أيضاً أن الرجل ـ المسيطر زوّر الكثير، أو عرض من الخارج هذه الهموم والمشاكل والأحاسيس، وبالتالي لا بد أن ترد لها الاعتبار، وأن تعيد ترتيبها ضمن نسق أكثر صحة وأكثر أهمية مما فعل الرجل، وهكذا غرقت في الأمور الصغيرة، إذا صحَ التعبير، والتي وضعها الرجل ـ الكاتب كفخ، لكي ينفرد وحده بالقضايا الكبيرة!

لا بد من توسيع دائرة هموم واهتمامات الكاتبات العربيات، وربما كانت البداية للتحرر الحقيقي أن يخضن في الموضوعات التي احتكرها الرجال زمناً طويلاً.

يقول الكثيرون الذين درسوا فلوبير أن مدام بوفاري هي الكاتب/ نفسه، أو الوجه الآخر له الذي لا يعرفه الناس، ويبنون على هذا التقمص الكثير من الاستنتاجات، فأين الكاتبة العربية القادرة على أن تتحول إلى فراشة، وتستطيع مغادرة الشرنقة التي فرضها الرجل، لتتكلم بطريقة لا يستطيع القارىء أن يميز، أو أن يكون واثقاً، فيما إذا كان يقرأ رجلاً أو امرأة. سؤال فيه بعض التحدي الجميل والخطر!

رأي وشهادة
حول القمع

عصرنا العربي الراهن، وها نحن نقترب من نهاية القرن العشرين، هو عصر القمع بامتياز، هذا هو الوصف الذي يمكن إطلاقه.

قد يتردد بعض المؤرخين، خاصة المعاصرين، في إطلاق مثل هذا الوصف، وربما يفضلون أوصافاً أقل حدة أو مموهة، كأن يسميه بعضهم عصر الانفتاح، وهذه تسمية مهذبة لعصر الردة، حيث استطاع الاستعمار أن يعود إلى المنطقة، بعد أن تحررت منه، ليس فقط من خلال العلاقات الاقتصادية والسياسية، بل عاد بشكله القديم، من خلال الجيوش والقواعد والأحلاف، وهكذا أصبحت التبعية كاملة.

وقد يطلق مؤرخون آخرون على هذا العصر عصر سقوط الإيديولوجيات، وهذه الصفة بمقدار ما تنطبق على المنطقة فإنها صفة عالمية، ولذلك فإن هؤلاء المؤرخين يصفون، أي لا يقيمون ولا يحكمون.

ولا بد أن يشير بعض المؤرخين إلى أنه عصر ما قبل المجاعات الكبرى، إذ بعد أن انقسمت المجتمعات إلى أغنياء وفقراء، ساد الغلاء وعم الفقر والظلم، ثم جاء الجوع، فخرج الفقراء إلى الشوارع يطلبون العمل والخبز والحرية، ولكن الرصاص حصد الكثيرين منهم فانتشر الغضب وبدأت ثورات الجياع...

وقد تكون هناك صفات أخرى لهذا العصر، لكن بالتدقيق، وبمحاولة تعرف أبرز السمات، سيجد الكثيرون أنفسهم مضطرين للاعتراف أن جذر المشاكل كلها كان القمع، لأنه كان الصفة الغالبة، والحالة السائدة في جميع الأقطار، ولأنه سد الطرق أمام البحث والحلول التي يمكن أن تنقذ المجتمع أو تخفف من عذابه.

هذه هي إذن سمة العصر العربي في نهاية القرن العشرين، فهل كان النفط سبب ذلك؟ ألا يعتبر وجود ثروة كالنفط أماناً من الفقر وطريقاً للمستقبل، ورافعة يمكن أن تنقل الوضع العربي بأسره من حالة التخلف والتبعية إلى مشارف القرن العشرين العالمي؟

كان يفترض ذلك، لكن ما حدث العكس.

ورغم أنّ النفط مادة محايدة في الطبيعة، مثل مواد أخرى كثيرة غيرها، ويمكن أن يتم التعامل معها بطريقة إيجابية بحيث تغيّر وتحول واقع المنطقة، وتجعل العرب قادرين على مواجهة أعباء البناء والتقدم والتحدي، إلا أن الطريقة التي تم بها التعامل مع هذه المادة، النفط، حولها من مادة محايدة، أو مادة للتقدم والرفاه، إلى مادة سلبية معوقة، وإلى أداة للاضطهاد والتبعية والقمع، إذ قسّم النفط المجتمع العربي إلى أغنياء وفقراء، وحوّله إلى مجتمع استهلاكي يعتمد على الغير في تأمين جميع مستلزمات حياته، من غذاء وكساء وتكنولوجيا، وجعل العمل والإنتاج مقياسين ثانويين.

وهذه السلبيات لم تقتصر على البلدان النفطية وحدها وإنما شملت البلدان غير النفطية أيضاً، إذ بعد أن كانت هذه البلدان في طريق النمو والاعتماد على الذات، وكانت تتراكم فيها الخبرات والمعارف والإمكانيات لمواجهة أعباء المرحلة الجديدة، فإن عدوى أمراض بلدان النفط انتقلت إليها، وحولتها إلى بلدان عاجزة عن تأمين متطلباتها، وتعتمد بشكل متزايد على الخارج، وعلى المعونات التي تقدمها بلدان النفط!

لو نظرنا إلى بلدان أخرى اكتشف النفط عندها صدفة لوجدنا أن تلك البلدان وظفت هذه المادة لخدمة أبنائها وتقدمها، ودمجته في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية، فانعكس ذلك بمزيد من الإنتاج على المستويات كافة، وشملت العمالة والخيرات شرائح واسعة في تلك البلدان.

في المجتمع العربي حدث العكس، فقد كان النفط عاملاً سلبياً: أصبح هناك من يملكون ومن لا يملكون، داخل كل دولة وعلى مستوى المنطقة، والفرق بين الاثنين يتسع يوماً بعد آخر. كما أن النسيج العربي الذي كان موحداً أو متقارباً في فترات طويلة سابقة، وكانت لحمته التكافل والتضامن، وسداه حرية الحركة والانتقال والإقامة، تحول إلى شبكة عنكبوتية من صفاتها الفرقة والانقسام والتباعد. كما تزايدت التأثيرات السلبية للنفط، خاصة في السنين الأخيرة، حيث تولدت تشوهات عميقة في البنى الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والسياسية، أدت إلى هيمنة العوامل والصيغ المتخلفة، وإلى غلبة النموذج الأقل تطوراً، وهذا ما نلاحظه من خلال انتقال العادات والأساليب، وحتى الأزياء، إضافة إلى الثقافة، التي كانت في طريق الزوال، إلى البلدان الأكثر تقدماً، والتي كانت

تمارس تأثيراً كبيراً على البلدان الأقل تقدماً. يضاف إلى ذلك أنّ سياسة دول النفط، التي كانت في حالة الدفاع، أصبحت السياسة المسيطرة على جميع أجزاء المنطقة.

من أبرز التشوهات التي رافقت الحقبة النفطية اتساع ظاهرة القمع في المجتمع العربي وتطور أساليب هذا القمع، وامتداده إلى جميع مناحي الحياة، بحيث أصبحت المنطقة العربية في المرحلة الراهنة أكثر المناطق في العالم خرقاً لحقوق الإنسان، وأكثرها استبداداً وأشدها عسفاً، يضاف إلى ذلك أن المكتسبات التي تحققت في فترات سابقة، من حيث قيام شكل عصري للدولة، والفصل بين السلطات، وحرية القضاء، وسيادة القانون، تم التراجع عنها.

لو قارنا الوضع العربي الراهن مع فترات سابقة، أو مع أنظمة أخرى في العالم، نجد أن الفجوة تزداد اتساعاً بين الأنظمة الحاكمة والشعوب؛ والمسافة تكبر بين الحاكم والمحكوم؛ بين الذين يملكون والذين لا يملكون؛ بين المثقفين وغير المثقفين؛ بين الرجال والنساء؛ بين الكبار والصغار؛ بين الريف والمدينة.

بكلمات أخرى: أصبحت العزلة الظاهرة السائدة على مستوى العلاقات والفكر، كما أصبحت السرية والباطنية اللغتين الأكثر انتشاراً والأكثر تعبيراً، وبالتالي بدأ يتكون مجتمع من طبيعة خاصة، وربما خطرة.

إن العزلة تولّد الخوف، وتباعد المسافات، وتزيد الأوهام، وتمنع الحوار، ولذلك يصبح المجتمع، رغم تزايد عدد سكانه، عبارة عن مجتمع العزلة والأفراد المنعزلين، وهذه الحالة لا تقتصر على الأفراد فقط بل تشمل السلطة والنظام.

هذه العزلة لم تنشأ فجأة أو دفعة واحدة، وإنما أخذت أشكالاً

وصيغاً زادت وتعمقت بمرور الوقت، وباستمرارها تزايدت الفجوة، مما أدى إلى: انعدام الحوار، والخوف المتبادل، وعدم الثقة، وأخيراً عدم إمكانية التعايش أو الوصول إلى حلول.

إن العلاقات المُختلَّة تقود إلى الارتياب ثم إلى الخوف. الارتياب في الآخر، والخوف من أي جديد أو مختلف، ويقود هذا الخوف إلى تطويق الآخر؛ محاصرته، تمهيداً لإخضاعه والسيطرة عليه أو لإلغائه، ومن هنا يولد القمع، الذي يتطور شيئاً فشيئاً من حيث الحجم أو الأساليب، بحيث يصبح الجميع، في مرحلة معينة، أسرى لهذه الحالة.

في أماكن أخرى تجد العلاقات المختلفة والتناقضات مسارب وحلولاً تتناسب مع تطور العلاقات وبنية المجتمع، ويبتدى ذلك من خلال تطوير القوانين والصيغ، وأيضاً من خلال التكافل الاجتماعي وإعادة النظر في توزيع الثروة، وزيادة دور الحكومة والمؤسسات، وإشراك المنتجين بالإدارة... إلخ.

لا يعني ذلك انتفاء القمع في تلك المجتمعات، ولكنه يأخذ شكلاً أقل قسوة، وربما أكثر خفاء، لكنه في أغلب الأحيان يشكل الاستثناء لا القاعدة.

أما في الوضع العربي فإنّ القمع هو الأساس، إذ يشمل المنطقة بأسرها، وتتبدى مظاهره في جميع مناحي الحياة، كما أنّ أساليبه تتطور يوماً بعد آخر، خاصة وأنّ الحكام والأقوياء غير مقتنعين بضرورة إسهام الجماهير في تحمل المسؤولية، ولذلك لا مشاركة، ولا تسامح مع الرأي الآخر، ورفض للتعددية، وعدم التساهل مع أي مختلف أو منافس، ولا قدرة على تصور إمكانية أن يحل الآخر في السلطة أو الاحتكام لرأي الأغلبية.

إنها حالة أحادية من قمة الهرم إلى أدنى مستوياته، هي الحالة السائدة في المنطقة العربية. ولذلك نلاحظ أن للقمع مستويات متعددة، يبدأ من أعلى السلطة ويتدرج لكي يصل إلى أدنى المستويات، ولذلك يجب ألاّ نستغرب بعض «التعبيرات» عن القمع أو القمع المضاد في موقع الكثيرين تجاه: النباتات والحيوانات، أو تجاه الأملاك العامة، وحتى في لحظات الفرح!. إن طريقة تعامل الحاكم، ليس فقط مع «العامة»، وإنما مع أقرب الناس إليه، تدلل على مدى العبودية الكامنة في هذه العلاقة. وتنسحب هذه الحالة لتصل إلى أصغر خلية، إلى العائلة وما يحيط بها من كائنات. فعلاقة الأب بأفراد أسرته تخضع أيضاً، وربما بدافع الانتقام من القمع المسيطر، إلى منطق القمع. وكذلك الحال بين الكبار والصغار، إنها علاقة امتثالية ضمنية أساسها الامتلاك والامتداد الذي تفرضه العلاقات السائدة.

حتى العلاقات بين المثقفين وغير المثقفين هي علاقات أقرب إلى عدم الفهم وعدم الثقة، وبالتالي عدم قدرة أي طرف على التواصل مع الآخر، وتسهم الثقافة السائدة في تأكيد العزلة، وتمهيد الطريق بالتالي أمام القمع، ويتم ذلك من خلال شكل افتراضي أو تعسفي للمجتمع. هكذا تتحول الثقافة إلى شيء تعويضي بديل، في الوقت الذي كان يفترض أن تكون المعرفة، والمعرفة الدقيقة، أساس العلاقة مع الواقع ومع الآخر.

وتتأكد عزلة الثقافة أيضاً من خلال فرض صيغة معينة للتعامل، للنظر إلى الأمور، وبالتالي افتراض صيغ ومقاييس هي وحدها التي تمثل الحقيقة. أي أن الحقيقة، تكون في مكان واحد ولها شكل واحد، ولذلك ليس أمام الآخر سوى الامتثال والانسجام والموافقة،

وفي حال الاختلاف أو الاجتهاد أو رغبة التعدد، لا بد أن يؤدي ذلك إلى الاحتراب ومحاولة إلغاء الواحد للآخر، وهكذا نرى الاستبداد والواحدية سواء في الانتماء أو اللغة السائدة، وكل مَنْ يحاول الخروج على ذلك يُعد مارقاً ولا بد أن يُهْدر دمه، ومن هنا تسخر كل الوسائل ويلجأ لجميع المسوغات لقمعه وإلغائه.

إنّ القيم السائدة، بما فيها المفاهيم التي تعطى للدين واللغة والتاريخ والأخلاق، تعتمد تفسيراً أحادياً، ولها صفة التعميم والإطلاق، ولذلك يندر معها التعدد والاجتهاد.

وإذا كانت مؤسسة القمع تحاول أن تلغي الآخر والاختلاف والتعدد، فإنها تستند إلى مجموعة من القوى والمفاهيم والصيغ، بما في ذلك الدين والمؤسسة الدينية، فلكي يبقى الطغاة والأقوياء في مواقع السلطة والقوة يلجأون إلى كل الوسائل. ولما كانت المؤسسة الدينية بأيدي هؤلاء فإنهم يرشونها لكي يستخدموها، ولا تتأخر هذه المؤسسة في تقديم الفتاوى والمسوغات التي تبرر للطاغية والقوي لكي يستمر في موقعه. لا يعني ذلك أن الدين بذاته يحمل هذا المفهوم، ولكن طريقة فهم الدين وتفسيره، وطريقة التعامل معه، هي التي تحدد احتمال أن يكون في هذا الجانب أو ذاك. وبمقدار ما كان الدين في فترات تاريخية معينة سبباً لمقاومة الطغاة والظلم، ولخلق صيغة أقرب إلى العدل والمساواة، إلا أن هذه الصفة لم تستمر طويلاً، خاصة حين سخر الحكام الدين لخدمة وتأبيد أوضاع أكثر ملاءمة لهم.

كما أن اللغة السائدة، والتراث الذي تكوّن من خلالها وفيها، جعلا أية محاولة للخروج عما هو سائد أمراً غير مسموح به، ويشكّل تحدياً لما يريد المستفيدون أن يبقى.

وهكذا تتوالى وتتراكم المحرمات في إطارات متعددة، في إطار تأبيد اللغة ضمن صيغة واحدة؛ في إعطاء التاريخ وصفاً وتفسيراً يخدم ما هو قائم؛ في إعطاء التراث صفة القداسة ليكون قوة كبح، خاصة من خلال مفاهيم ميتافيزيقية عليا تمنع إعادة التفسير، وحرية القراءة، وتعدد وجهات النظر، والخروج على ما هو مألوف.

هذه المحرمات، وهذه الأنماط من القمع، تسود وتسيطر حين يغيب القانون ويتراجع المجتمع المدني، وحين تسيطر الغيبية وتنتفي العقلانية، وأيضاً، وبالدرجة الأساسية، حين تغيب الديمقراطية.

إن القمع، وأبرز تجلياته تغييب الآخر معنوياً أو مادياً، بحذفه من خلال الاغتيال أو بتكميم فمه، وأيضاً من خلال حصاره مادياً ونفسياً، بسجنه أو قطع موارد رزقه، والذي يمثل السجن أحد رموزه، أوسع من الجدران الأربعة ويتعداها في حالات كثيرة، لأنه بمقدار ما هو في الخارج فإنه في الداخل، وبمقدار ما يبدو ظاهراً وواضحاً فإنه قابل للتمويه، نتيجة الخوف المستمر والمسيطر، ونتيجة العلاقات المختلفة التي هي امتداد للعلاقات والمؤسسات الفكرية والسلطوية القائمة.

إن القمع حالة مركبة، وهذه الحالة، وإن بدت صغيرة، وتحمل معنى الدفاع عما هو قائم، أو لتبرير الموقف في مرحلة معينة، إلا أن استمرارها، والتراكم الذي يحصل لها، إضافة إلى التناقضات في المصالح والأفكار، يجعلها تكبر وتزداد اتساعاً وعنفاً. ولا شك أن من أسباب استفحالها الخوف من التغير، من الآخر، وأيضاً الخوف من المستقبل والمجهول.

وإذا كان القمع يتكون ويتراكم نتيجة اختلال العلاقات والخوف من التغير أو المجهول، فلا بد من إضافة عنصر آخر للقمع العربي،

خاصة في المرحلة الراهنة، إنّه الغرب. فبعد أن انتقلت صيغ وأساليب القمع التي كانت متبعة في المجتمع الإقطاعي القبلي المتخلف إلى الأنظمة الحالية، والتي أوجدها الغرب أساساً، خاصة في المناطق النفطية، قدّم لها الدعم والخبرة والمشورة لكي تبقى وتترسخ، ثم لزم الصمت على ممارساتها القمية التي تجري كل يوم، يضاف إلى ذلك حقده على هذه المنطقة وعلى شعوبها، وبالتالي تصوير العرب على أنّ لهم خصائص منافية للديمقراطية، تحت عنوان الاستبداد الشرقي.

وهكذا تضافر التواطؤ الغربي مع تخلف الأنظمة الحاكمة العربية لتقوم امبراطورية للقمع في هذه المنطقة، وأخيراً جاءت الثروة النفطية لتحاول إعادة تشكيل الفكر العربي والأمل العربي من خلال ما تروجه من مفاهيم وأساليب للحياة، ومن خلال حربها الشرسة لكل ما هو مضيء ووطني، وأخيراً من خلال إفسادها لضمائر المثقفين وتخريبهم بالإغراء والشراء.

إن مسؤولية الغرب سواء في إيجاد هذه الأنظمة السياسية، ثم بعد ذلك بحمايتها وتوفير كل الأسباب لاستمرارها، جعلت هذه الأنظمة تبلغ هذا الحد من القمع يضاف إلى ذلك أن الكثير من أساليب ووسائل القمع هي من منتجات الغرب، وبمساهمته المباشرة.

إزاء وضع مثل هذا كيف يمكن للرواية أن تسهم في الوقوف بمواجهة القمع؟

تعتبر الرواية في عصرنا إحدى أهم الوسائل التي يمكن من خلالها «قراءة» مجتمع ما. إنها تقرأ المجتمع بتفاصيله وهمومه، تقرأ حياة الناس اليومية وأحلامهم، وتحاول أن تشير إلى مواضع الألم

والخلل. إنها تفعل ذلك بطريقة مختلفة عن الشعر في عصور ماضية، حيث كان يهجو أو يمدح، وبطريقة مختلفة عن الوعظ والإرشاد، كما لا تلجأ إلى تجميل القبح أو الهروب منه. ولا تخاف القضايا الساخنة أو الحرجة، وإنما تلج إلى أعماقها، وإن يكن أغلب الأحيان بطريقة غير مباشرة. والرواية حين تقوم بذلك تقول الكثير وتفعل الكثير، إذ تصبح كالمرآة يرى فيها الشعب نفسه، إذ تحكي المهانة والألم والصبوات، وتحرك وتراً عميقاً في داخل كل إنسان، وغالباً ما تفعل ذلك دون تعالٍ ودون رغبة التعليم. والإنسان حين يرى نفسه بوضوح؛ حين تتبدى له همومه عارية صارخهة، وبهذا المقدار أيضاً، وحين يكتشف كم هم معطوبون حكامه وكم هم خائرون وأنانيون، وكم هم قُسَاة أيضاً، لا بد أن تتحرك إنسانيته ومشاعره، ويصبح في النتيجة أكثر وعياً وأكثر إحساساً... وهذه هي الرسالة التي تريد الرواية أن توصلها.

حين اعتمدت الرواية أسلوباً للتعامل في هذه الحياة وجدت أنّ ظاهرة القمع من أبرز وأهم القضايا التي تحتل حياتنا، وبالتالي لا بد من التصدي لهذه الظاهرة، وهذا ما حاولته إنْ لم يكن في جميع رواياتي ففي معظمها.

يأخذ القمع في (الأشجار واغتيال مرزوق) شكلاً قاسياً، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛ فطبيعة العلاقة بين الفرد والسلطة؛ بين الفرد والمجتمع؛ بين الفكر المتحرر والثقافة السائدة؛ بين من يريد أنْ يسهم في بناء الوطن والقوى التي تحول بينه وبين ذلك، توضّح طبيعة العلاقة المختلفة بين طرفي العلاقة. ويتمثل القمع أيضاً في تلك المعادلة الظالمة التي تحول بين رغبة الإنسان في أن يكون عاملاً ومنتجاً، من أجل الجدارة الإنسانية وكسب لقمة العيش،

وعدم إمكانية تحقيق ذلك، حين تنعدم الفرص أو حين تستبعد الكفاءة، ويصبح القوي وحده هو الذي يملي الشروط.

أما حين يبدأ السجن، ثم الاغتيال، أو حين يصبح الجنون الوسيلة لمواجهة العالم، فعندئذ يظهر القمع في أجلى صوره وأعلى مراتبه.

ولذلك إذا قرأنا (الأشجار واغتيال مرزوق) بمنظور يتعدى التشرد والأحداث العابرة، نجد أنفسنا أمام حالة قمع نموذجية، حيث يحرم الإنسان من أية حقوق، وحيث تفرض عليه شروط تحوله إلى مجرد عبد أو ممتثل، وهذا ما يجعله مختلاً أو مغترباً، وربما كان هذا هو العمود الفقري للرواية.

هذا الاختلال في العلاقة، وهذا الاغتراب المسيطر، يشكلان مظهرين أساسيين للقمع الذي يمارس في أكثر من جهة على منْ يحاول التصدي لهذا الاختلال أو هذا الاغتراب.

وكذلك الأمر بالنسبة للرواية الثانية (قصة حب مجوسية)، إذ قد تبدو لأول وهلة وكأنها تعالج مسألة ليس لها علاقة بالقمع، لكن نظرة أعمق، أو قراءة مدققة، تكشف أن هناك كماً كبيراً من القمع الذي يمارسه المجتمع، والذي تمارسه الأخلاق السائدة في العلاقة بين الرجل والمرأة، ويتبدى ذلك أكثر حين تختل العلاقة بين الطرفين، ثم تقع الفرقة فالفجيعة، في الوقت الذي كان يفترض أن تكون العلاقة متكاملة وإنسانية.

الروايات الأخرى تتناول جوانب مختلفة في العلاقات المختلفة بين الإنسان ـ الفرد والمحيط، بين الإنسان ـ الفرد والقوى الحاكمة أو المالكة، من خلال تطور مجتمع في ظروف وشروط غير متكافئة.

أما حين تصديت لظاهرة السجن مباشرة، أولاً في رواية (شرق المتوسط)، الصادرة عام 1975، فقد اعتبرت أن أحدى أبرز تجليات حالة القمع تتمثل في السجن بالدرجة الأولى، ومن هنا تناولت ما يعانيه السجين السياسي وراء القضبان ثم وهو تائه في عالم شديد القسوة لا يعترف للبشر إلا بمدى ما يمثلون أو بمدى ما يملكون، وبالتالي فإن الإنسان المعزول، المعتقل، أو الإنسان المربوط بسلسلة طويلة قد يمنحه حرية الحركة، إلا أنه يظل سجيناً أو رهينة. ولذلك فإن الحرية، وهي بالإضافة إلى كونها حقاً، هي ممارسة يومية بالدرجة الأولى، ومن هنا يصبح القيد أياً كان، طويلاً أم قصيراً، الوسيلة التي يمارسها الحاكم أو القوي لإعادة «الضال» إلى الحظيرة.

لقد تصديت لظاهرة السجن لاعتقادي أنها أبرز وأهم الظواهر المباشرة التي تدلل على وجود القمع، والتي تدلل على اختلال العلاقة.

أما لماذا حاولت أن أكتب رواية أخرى عن السجن، وهذا ما فعلته في روايتي الأخيرة: (الآن. . . هنا أو شرق المتوسط مرة أخرى) فلاعتقادي أن حجم القمع الذي نعاني منه حالياً لا يقاس بما كان سابقاً. لقد زاد القمع واتسع إلى درجة لا تصدق. لا يقتصر ذلك على عدد السجون أو عدد السجناء، إذ تعداهما إلى حد أن أصبح كل إنسان سجيناً أو مرشحاً للسجن، إضافة إلى تطور أساليب القمع، المادية والنفسية، وأيضاً لعلاقة الأفراد فيما بينهم ولعلاقتهم بالسلطة. لذلك كان لا بد من مواجهة هذه المشكلة ومحاولة قراءتها بطريقة أعمق. حين فعلت ذلك اكتشفت في لحظة من اللحظات أن الضحية والجلاد وجهان لعملة واحدة، أي أن الاثنين ضحية النظام المسيطر.

طبيعي لا يمكن المساواة بالمطلق بين الجلاد والضحية أو اعتبارهما من ضحايا النظام فقط، إذ أن الآلية المسيطرة، وطبيعة العلاقات السائدة، تحول الإنسان، أي إنسان، إلى مشروع ضحية بشكل ما، بنسبة ما، نتيجة الأعطاب التي تنخر المجتمع. كما أن هذا المناخ المهيمن ينمي الجوانب الشريرة في الإنسان، ويتجلى ذلك حين يصبح آمراً ثم جلاداً، أي تسيطر في هذه الحالة الصفات المكتسبة، والتي يفرزها النظام لتصبح أقوى من الصفات الأصلية.

هذه الأسباب دعت إلى الدخول مجدداً إلى أعماق السجن العربي. ورغم أن هذا السجن اتسع وتعددت أماكنه إلاّ أنّ له صفة واحدة. حتى الجلادين الذين نصطدم بهم في أماكن متعددة هم نسخ مكررة، أو أشكال تكاد تكون أقرب إلى الآلات، الأمر الذي يستدعي الوقوف أمام هذه الظاهرة وإعادة قراءتها واكتشافها مرة بعد أخرى لمعرفة جذرها والعوامل التي تجعلها بهذا الحجم الخرافي.

أعتقد أنه بدون التصدي لظاهرة القمع بالفضح والتعرية، وأيضاً بالمقاومة، وتحريض كل المجتمع للوقوف في وجهها، ومحاولة وضع حد للعسف والقهر، لوقفهما أولاً ثم لإلغائهما بعد ذلك، فإننا نصبح جميعاً ضحايا هذه الآلة الجهنمية، وسوف تأتي هذه الآلة على الجميع، بمن فيهم الذين صنعوها، خاصة أن المجتمع المدني، الذي هو عماد الديمقراطية، اكتسب في السنوات الأخيرة سمات خطرة يمكن أن تهدد جميع المواطنين، إذ تراجع كثيراً بمضمونه ومداه، وعادت من جديد النزعات القبلية والطائفية والمذهبية لتعيد صياغة المجتمع.

إن الديمقراطية، والديمقراطية وحدها، باعتبارها مناخاً وأسلوباً أكثر مما هي حل، وحدها التي يمكن أن تنقذ حتى الجلادين؛

والديمقراطية في أحد مظاهرها وتعبيراتها هي حق الإنسان في الاعتقاد والتعبير والتنظيم وإبداء الرأي والمشاركة واتخاذ مواقف نابعة من القناعة والضمير.

ومعنى الديمقراطية أيضاً الموافقة على التعدد والاختلاف، وأن يكون الحوار، لا القمع، وسيلة التعامل، والاحتكام إلى مقياس عقلاني في العلاقات والمواقف.

إن الصيغة الشمولية؛ صيغة النظام والحزب الواحد، وصيغة البقاء في السلطة دون رقابة أو محاسبة، ودون سقوف زمنية، إنّ هذه الصيغ ستقود إلى الخوف من الآخر ثم محاولة إلغائه. إن الصيغة الشمولية، بالإضافة إلى عجزها، هي التي تفرز القمع وتصنعه ثم تصبح أسيرة له.

مسألة القمع، إذن، والسجن أحد أبرز رموزها، يجب أن تكون هماً أساسياً، ولها أولوية على جميع الأمور الأخرى، لأنه لا يمكن أن يقوم وطن، أو يبنى وطن، بدون مواطنين. والمواطن ليس الإنسان المسخر أو المستعبد، وليس ذلك الذي لا يملك شيئاً في الوطن. المواطن من يعترف به إنساناً أولاً، والذي يعترف له بكل الحقوق بعد ذلك، والمواطن من له مصلحة وعليه مسؤولية في إدارة هذا المجتمع وفي تحمل أعبائه، حسب الكفاءة والجدارة وثقة الآخرين.

لذلك يجب أن يتصدى الجميع لظاهرة القمع، ويجب حشد كل القوى لمقاومتها وإسقاطها، وإلا تحول الوطن إلى زريبة للعزل، وأصبحنا جميعاً في حلقة النار الرهيبة؛ هذه النار التي ستأكل الكثيرين، بما فيها الأنظمة الحاكمة، خاصة وأن القضايا الكبرى والخطيرة، وعلى رأسها قضية الجوع، أصبحت تقترب بسرعة كبيرة من منطقتنا.

إذا بدأت ثورة الجياع مرة أخرى، وهي قادمة لا محالة، وربما في وقت قريب قد لا يتوقعه الكثيرون، فإن النتائج لن تقتصر على المناطق الفقيرة وحدها، وإنما ستمتد إلى المناطق الأخرى أيضاً، ويترافق ذلك مع كم كبير من الآثار المأساوية.

لقد صنع النفط القمع ووسّعه خلال المراحل الماضية، فهل يمكن عمل شيء الآن لمحاصرة القمع، وتحويل النفط إلى جسر يؤدي إلى المستقبل؟

سؤال ستجيب عنه السنوات القادمة، وربما قبل نهاية القرن!

العودة إلى عمان(*)

س: أحبك أهل عمان من خلال قصصك الرائعة وما عرفوا عن حياتك كمناضل. والآن يكاد الكثيرون أن لا يصدقوا أنك ابن عمان، فقد ادهشتهم وولدت شعور الاعتزاز لديهم.

ماذا تقول عن عمان بعد أن رأيتها الآن؟

ماذا تقول لأهل عمان، وخاصة للجيل الجديد الذي كان يحاصرك حيثما ذهبت ليستمع إلى المزيد عنك ومنك؟

جـ: رغم أن زيارتي لعمان كانت قصيرة وسريعة، وقد جاءت بعد غياب استمر أكثر من ثلاثين عاماً، إلا أن المشاعر التي تولدت لدي نتيجة هذه الزيارة جعلتني أحس بالفرح والاعتزاز. لقد أحسست أنني في بلدي، بين أهل وأصدقائي. أما حول الانطباعات فلا أعرف كيف أحددها أو الخّصها، فبعد هذا الغياب عن المدينة التي ولدت فيها وأحببتها، ثم أعود لزيارتها مرة أخرى، أشعر بالارتباك والدهشة: هل هي نفس المدينة التي أعرفها؟ الله.. كم

(*) مقابلة مع جريدة «الحقيقة»، عمان 1993.

تغيرت، كيف دب الهرم في الأحياء التي أعرفها، في الناس الذين أعرفهم، ولذلك فأنا في حالة أقرب إلى التساؤل والحيرة.

عمان التي أعرفها غير عمان التي أراها الآن. عمان التي تركتها كانت صغيرة أنيسة، الناس يعرفون بعضهم بعضاً ويتقاسمون الخبز والهموم والأفراح، أما بعد أن اتسعت المدينة، بعد أن كبرت فيحتاج الإنسان إلى وقت، وربما إلى وقت طويل، من أجل أن يتعرف إليها من جديد لكي يقيم معها علاقة، وهذه العلاقة بقدر ما هي امتداد للماضي، يجب أن تكون جديدة، لكي تبقى قوية وواقعية. ورغم أن صلة الجذر بالفروع لا تزال قائمة وقوية، ورغم أن الفروع تستمد نسغها من تلك الجذور، فلا بد لكي تعود الأشياء والعلاقات إلى ما كانت عليه من الألفة، إلى فترة من الزمن، لكي يتعود الإنسان من جديد.

وإذا كان لا بد من كلمة في عمان الجديدة فأقول إن المدن كالبشر، فلكي تقوم العلاقة مع المدينة، أية مدينة، يجب أن يحس الإنسان بالطمأنينة، بالألفة، بالحب، وهذه تتولد نتيجة المشاركة والحاجة، وأيضاً نتيجة الإحساس أن هذه المدينة تعني لي شيئاً خاصاً، ولا يمكن أن تستبدل بأية مدينة أخرى، وهذا ما يعطي المدينة طعمها وملامحها.

أما إذا كانت المدن مجرد أمكنة يتعايش فيها البشر، لأنهم مضطرون لذلك، فلا شك أن مدناً من هذا النوع ستكون قاسية، ضيقة، وستبقى العلاقة بينها وبين ناسها هشة وخطرة.

اعتقد أن عنصر الحب هو الجسر الحقيقي الذي يقيم العلاقة بين البشر والأشياء والمدن، ولأن المدينة العربية، بصورة عامة، تضخمت أكثر مما ينبغي، وتغيرت أسرع من المدن الأخرى، فإنها

بحاجة إلى كمّ إنساني كبير من أجل إعادة صياغتها لكي تكون مكاناً أليفاً، ومن أجل أن تكون حضناً حنوناً لأبنائها، ومظلة تقيهم من قسوة المدن الأخرى، والتي ترفضهم وتطاردهم. لذلك اعتقد أن جهداً، وربما جهداً كبيراً، يجب أن يُبذل من أجل أن نقيم المدينة الإنسانية.

ولأن عمان لا تزال إلى حد ما صغيرة، وفي طور التكوين، وتتوفر فيها إمكانية أن تكون أنيقة، فربما استطاعت أن تصبح نموذجاً للمدينة العربية المرغوب أن تقوم، وأن تكون أساساً للعلاقات الإنسانية؛ وهذا ما أتمناه وأريده لعمان في مرحلتها الجديدة.

وإذا كان لا بد من كلمة لابناء الجيل الجديد فأقول: لقد حاول الجيل الذي سبقكم. صحيح أنه لم يحقق الكثير، لكنه واجه ظروفاً صعبة ورياحاً غير مؤاتية، وهذا ما جعل الحصيلة متواضعة، وإن كان في محاولته صادقاً ومليئاً بالنوايا، لكنه افتقر إلى الدأب، وبعض الأحيان الوعي. والآن، وبعد أن بدأ يخلي ذلك الجيل الأمكنة، فإن الرهان على الجيل الجديد، والذي يجب أن يكون أكثر وعياً وأكثر استعداداً، خاصة وأن دروس الخيبات تعلّم الكثير، وهذا يقتضي أن نتمعن بالتجربة السابقة لمعرفة أخطائها ونواقصها، ولمحاولة تجاوزها.

إن الرهان الحقيقي على الجيل الجديد، فهو الآن يتقدم ليحتل مواقع «المحاربين القدامى»، ولذلك عليه أن يتسلح بالوعي والشجاعة، خاصة وأن اعداءنا لا يريدون فقط أرضنا والنفط والمياه، بل ويريدون أن نتحول إلى عبيد لحراثة الأرض، وإلى خدم نحمل لهم النفط والمياه. أو أن نتحول إلى ما سُمّي أحذية السادة، كما يقول تشومسكي، واعتقد أن الجيل الجديد سيحقق الكثير رغم

الصعوبات والتحديات، وسنفخر أننا كنا الآباء، وأنه جاء من يأخذ بثأرنا!

س: اكتسبت رواياتك شعبيتها لأنها تطرح موضوعات معاصرة ليس فقط على الساحة العربية وإنما على الساحة العالمية، فهل حدثتنا عن البناء الروائي وأسلوبك الأدبي، وما يميزهما؟ ومن هم أفضل الروائيين الذين تأثرت بهم.

جـ: الرواية في المرحلة الحالية هي إحدى أهم وسائل التعبير، سواء بالنسبة لنا كعرب أو بالنسبة للعالم، لأن من جملة صفاتها أنها تستطيع ملامسة القضايا الأساسية التي يحتاج الكثيرون إلى التعرف عليها والتفاعل معها، لكي يروا أنفسهم وما حولهم بشكل أفضل، وربما أعمق مما تبدو للوهلة الأولى. هذا يقتضي أن يكون الروائي ملماً بأشياء أساسية: الاقتصاد والتاريخ وعلم النفس، وبالدرجة الأولى الموضوع الذي يتصدى له، إضافة إلى الواقع الذي يعيش فيه، وعليه أن يبذل جهداً كبيراً من أجل إشادة مناخ مواتٍ للتعامل مع الموضوع، سواء من حيث اختيار الشخصيات، أو اللغة التي تكون أقدر على التوصيل، وأن يتقمص الحالة ويلم بالأجواء والتفاصيل، لكي يستطيع إقناع القارىء من أجل أن يتفاعل مع الأحداث.

من هنا يعتبر الأسلوب الروائي أحد أهم العناصر في البناء الروائي، وهو الذي يشكل جسراً بين الكاتب والقراء، الأمر الذي يحتاج إلى الكثير من الجهد والعناية لكي تصل الرسالة إلى من يجب أن تصل إليهم، وأن تكون الرسالة أيضاً مقنعة وممتعة.

هذه الأمور لا يمكن افتراض وجود وصفة جاهزة لها، أو أن لها شكلاً واحداً، إذ تحتاج إلى الكثير من التدريب والجهد وامتحان مجموعة من الصيغ والاحتمالات ليصل الكاتب إلى أسلوبه، وكما

قيل من قبل: الكاتب هو الأسلوب.

أن الروائي في رحلته يعاني من أجل أن يصل إلى أسلوبه الخاص، وهذا الأسلوب، رغم الثوابت المستمرة فيه، إلا أنه متطور ومتغير باستمرار، لأن لكل موضوع، كل شخصية، وكل مناخ يحتاج إلى وسائله الخاصة من حيث اللغة وطريقة الحوار، لكي يؤدي وظيفته بشكل صحيح ومقنع.

لا يصل الكاتب إلى الأسلوب دفعة واحدة، وإنما من خلال المعاناة والتجريب الدائم، وأيضاً من خلال التعلم ومعرفة ردود الأفعال ومواطن القوة والضعف في عمله وأسلوبه، وكيفية التعامل مع الشخصيات والمناخات المتنوعة والمختلفة.

أما بناء الرواية فإنه يمر بمراحل متعددة، يبدأ من الفكرة، إلى التصور، إلى جمع التفاصيل، إلى استحضار حالات مماثلة، إلى اختيار الشخصيات والمناخات، إلى تكوين منظور للموضوع، حتى إذا جاءت لحظة الكتابة، وكانت الظروف مؤاتية، فإن تفاعل الكاتب مع الأحداث والشخصيات، وكيفية التعامل معها لحظة بعد أخرى، من حالة إلى ثانية، وفي جوف من التجاوب والانفعال، فعندئذٍ تبدأ الرواية بالتكون.

لا يستطيع الكاتب أن يعتبر البناء الروائي مجرد عمل فني أو حرفة، إذ بالإضافة إلى المعرفة، فإن عنصري الصدق والانفعال أساسيان. وفي هذه اللحظات يكون الكاتب بحالة اندماج في العملية الروائية، بحيث يجد نفسه محمولاً أو مدفوعاً للتعامل مع الشخصيات بطريقة وكأنهم كائنات حية من لحم ودم. وهذه الشخصيات لها أفكارها وعواطفها ورؤيتها للعالم، ولذلك لا بد من ترك الأمور تأخذ مجراها ضمن هذه الانفعالات والتوترات إلى أن

تكتسب ملامح خاصة بها، فإذا جاءت الصياغة الثانية، وربما الثالثة، وبعد أن يزول الانفعال، يبدأ العقل البارد بالعمل، فيملأ الفجوات ويصلح أمر الشخصيات ويشدّها، بحيث تصبح أكثر أقناعاً وأبعد دلالة.

يستطيع الروائي أن يتحدث عن الموضوع من خلال التجربة، من خلال ما يعانيه أثناء الكتابة، أكثر مما يستطيع أن يضع منهجاً نظرياً متكاملاً، وقد يختلف روائي عن آخر تبعاً لعوامل كثيرة.

أما حول الشق الأخير من السؤال، حول أفضل الروائيين الذين تأثرت بهم، فلا شك أن هناك عدداً كبيراً من الروائيين قرأت لهم وقرأت بعضهم بعناية، وقد استفدت من تجاربهم وأعمالهم؛ وكما قلت مرات عديدة: على الروائي أن يقرأ كثيراً لكن عليه أن ينسى كثيراً في نفس الوقت. ولذلك اعتبر أن أي روائي بمثابة معلم، سلباً أو إيجاباً، الرديء يحاول الإنسان أن يتجنب تكرار أخطائه، والجيد يتعلم منه كيف يجب أن تكتب الرواية، خاصة وأن الروائي، عندما يقرأ أية رواية، يفترض نفسه أنه هو الذي يكتب، يعيد تركيب العالم، وبالتالي يرى كيف أسرف هذا الكاتب في تبديد المواد ومسخها، وكيف استطاع الكاتب الآخر، وبطريقة لا تخلو من الذكاء والمهارة، أن يتعامل مع المادة ويحوّلها إلى بناء جميل ومقنع.

س: هل تعتقد أن الرواية السياسية التاريخية هي تكملة لمشوارك في النضال ضد الواقع العربي المزري، وسلاحك للنضال في سبيل مستقبل مضيء؟

جـ: اعتقد أن الرواية، أية رواية، لكي تكتسب هذه الصفة، لا بد أن تعتمد على مجموعة من العناصر، من ضمنها الأحداث والشخصيات، لإشادة بناء متماسك وقوي وجميل. وحين يتم

اختيار موقع البناء وشكله ووظيفته ضمن سياق متجانس، وبطريقة متقنة، فلا بد أن يؤدي دوراً، أي يكون مفيداً وممتعاً. ولذلك فإن أحد شروط الرواية أن تكون مبنية بشكل جيد.

الجودة إذن أهم وأول شروط الرواية، وحين تكون كذلك فإنها تصبح كالمرآة التي تجعلنا نرى الواقع الحقيقي، ونرى أنفسنا، وهذه الرؤية تزيد وعينا وتصقل مشاعرنا بكل ما حولنا، وتجعلنا بالتالي أكثر استعداداً لتغيير الواقع السيء واستبداله بواقع أفضل. ومن هنا تبرز أهميتها، وتتبدى لنا كصيغة من صيغ التعامل مع الحياة.

لا يكفي ولا يشفع للرواية أن يكون سندها أو مبررها أنها تتناول موضوعاً سياسياً أو تاريخياً لتكون رواية هامة. إن شرطها الأول والأهم أن تكون رواية جيدة من حيث البناء والمناخ وصدق الشخصيات، وبالتالي أن تكون مقنعة وممتعة في آن واحد.

عندما تستكمل هذا الشرط تصبح على المستويين، السياسي والتاريخي، رواية هامة، وبالتالي تصبح سلاحاً للوصول إلى صيغة حياة أفضل وأرقى. ومن هنا، وكما ذكرت في مرات كثيرة سابقة، إن الشعارات والمواقف السياسية التي قد تتبدى أو تظهر في بعض الروايات، وحتى حسن النية الذي قد يكمن وراء بعضها، لا تكفي لكي تجتاز الامتحان، ولأن تؤثر في الواقع أو أن تغيره.

إن أحدى مهمات الرواية، كما افترض، أن تعيد تشكيل الانسان، أي أن تجعله أكثر وعياً وأكثر حساسية، أي أقدر على رؤية الواقع، ولمعرفة العوامل والأسباب التي جعلته هكذا، ومن ثم، وعندما تتوفر المعرفة والحساسية يصبح الإنسان أقدر على التعامل مع الواقع والمساهمة في تغييره. وهذا يقتضي أن ننبه باستمرار إلى أن أي موضوع يمكن أن يكون هاماً، وأيضاً سياسياً

وتاريخياً، دون أن تكون له علاقة بالسياسة المباشرة، أو بالتاريخ كوقائع وأحداث.

المشكلة كما أراها، أن الرواية هي عبارة عن صيغة من صيغ اكتشاف العالم ومعرفته بشكل أفضل، من أجل التعامل معه ضمن قوانينه الحقيقية. وأيضاً لكي نراه دون عمليات تجميل. وهذا ما افترض أن الرواية تستطيع أن تفعله. وربما أفضل من وسائل التعبير الأخرى.

عندما جئت للرواية كنت مدفوعاً بهذا الهاجس، ولا أزال. وعندما تناولت في رواياتي عدداً من الموضوعات فليس لأنها سياسية أو تاريخية، وإنما لتقديري أنها الأولى بالمعالجة والأجدر بأن يلفت إليها النظر، وبالتالي لوضع الأمور في سياق أكثر منطقية، لكي تكون الحياة هكذا.

أما لماذا اخترت الرواية وسيلة للتعبير فربما يعود ذلك، بالدرجة الأولى، لاعتقادي أنني أكثر استعداداً للتعامل مع هذه الأداة قياساً للأدوات الأخرى، بما في ذلك العمل السياسي اليومي والمباشر، الأمر الذي يجعلني أكثر قناعة أن هذه هي الوسيلة التي أستطيع من خلالها أن اتواصل مع الآخرين، وأكون أكثر نفعاً، إضافة إلى كون الرواية متعة بالنسبة لي، رغم المشقة والعنت حين كتابتها، ثم بعد أن تكتب!

س: كانت «مدن الملح» وما زالت الاكثر شعبية بين كتبك لأنها بقدر ما كانت متصلة بالواقع كانت ترفضه، ماذا تقول بهذا الصدد؟

جـ: «مدن الملح» إحدى الروايات التي حاولت أن تقرأ مرحلة تاريخية كاملة، بهمومها ومصاعبها، وخيباتها أيضاً؛ وحاولت في

نفس الوقت أن تقرأ التغيرات الكبيرة والعاصفة التي حصلت في بلدان النفط، وفي المنطقة العربية عموماً. ولأن ما تعالجه موضوع أساسي، ويشكّل مفصلاً تاريخياً هاماً وكبيراً في حياتنا المعاصرة؛ ولأن الأحداث تجري خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، إضافة إلى المساحة الجغرافية الواسعة، فقد اقتضى أن تكون هناك بانوراما واسعة لعرض الأحداث والشخصيات، وأيضاً مراقبة وتتبع التغيرات الكبيرة المتلاحقة التي حصلت.

«مدن الملح» ترسم ملامح مجتمع في مرحلة الانتقال، وترصد الكثير من الوقائع والحالات التي أخذت تغيب من الذاكرة نتيجة تغييب الحكام وكتبة التاريخ الرسمي لها، وهي لهذا تعتبر صيغة من صيغ إعادة إحياء أو تمثل مرحلة شديدة الأهمية والتأثير في حياتنا العربية المعاصرة.

من هنا يمكن اعتبار هذه الرواية بمثابة رؤية واسعة وعميقة، وفيها أيضاً جانب غير مرئي، وهذا الجانب بمقدار ما له علاقة بالتاريخ، له علاقة أيضاً بالأسطورة. ويشكّل جزءاً من الذاكرة الشعبية، إضافة إلى ذلك الغياب والتلاشي تحت وقع الأحداث والتغيرات التي تتوالى بسرعة، ثم تلك العلاقة بالتراث، والمتمثلة بالأمثال والأهازيج، وقصص الأقدمين، ومحاولة رؤية مجتمع من الداخل والخارج معاً، ورصد الحالات الخاصة والعامة والتشابك بينهما؛ كل ذلك اقتضى إعادة رسم المشهد والتفاصيل والتضاريس والحالات النفسية والمناخ العام الذي رافقها، ثم إعادة ترتيب الوقائع والأحداث دون تزوير، وذلك الخيال الشعبي الذي يريد أن يكون موجوداً ومساهماً، بشكل ما، في صنع الأحداث، أو على الأقل قراءتها بطريقته الخاصة دون فرض أو إكراه.

. . . كل ذلك، وغيره أيضا، محصلة أو تلخيص سريع لمدن

وما يراه أو ما يريد أن يراه القارىء، وبالتالي يرى الأشياء في حركتها الدائمة وتغيرها الذي لا يتوقف لحظة واحدة.

لا يمكن القول أبداً أن «مدن الملح» هي أغنية حنين للماضي، كما لا يمكن اعتبارها رفضاً للتغير والانتقال، لأن هذا جزء من طبيعة الحياة وإحدى ضروراتها، كما لا يمكن الوقوف في وجه التغير أو منعه، كل ما في الأمر، كان لا بد من الإشارة إلى التشوهات والإحباط اللذين حصلا نتيجة الطريقة التي تم بها التعامل مع النفط والثروة النفطية، ولفت النظر إلى السلبيات والنتائج المدمرة التي حصلت.

بكلمات أخرى، ربما يجد معظمنا، جميعنا، شيئاً أو علاقة لها صلة «بمدن الملح» أو بالنتائج التي ترتبت عليها، خاصة وأن المنطقة العربية منذ أن ظهر فيها النفط أخذت مساراً مختلفاً عن السابق، وأصبح هذا العامل أحد أبرز العوامل التي طبعت الحياة والعلاقات. وأوجدت نمطاً جديداً من الحياة، الأمر الذي اقتضى قياس تأثير هذا العامل ومعرفة نتائجه التي بدأت مع مطالع هذا القرن ولا تزال مستمرة وتتوالى حتى الآن.

فإذا كانت هذه الرواية لاقت اهتماماً، فلأن الكثيرين يريدون أن يستعيدوا صورة مرحلة تاريخية كاملة، ومعرفة العوامل والمؤثرات التي كونتها، ثم النتائج التي أوصلت إليها، وأخيراً: السؤال الأساسي: ماذا بعد؟

«مدن الملح» محاولة للاقتراب من الأشياء المحرمة، محاولة للاقتراب من البؤر الساخنة والخطرة، ولأن الكثيرين مولعون بالمعرفة ورغبة الاكتشاف، فقد وجد هؤلاء شيئاً ما لامس عقولهم وقلوبهم؛ وهذا ما جعل «مدن الملح» أكثر انتشاراً من روايات

أخرى، وربما أيضاً لارتباطها بالقمع بشكل غير مباشر.

ولأن النفط تجاوز بتأثيره البلدان النفطية إلى سائر المنطقة العربية، فإن النتائج التي ترتبت على ذلك ارغمت الجميع على الطاعة والامتثال، وقد جرى هذا بوسائل شتى وعلى مدى طويل، تماماً كما تفعل عوامل التعرية في الطبيعة، خاصة وأن البلدان غير النفطية، والتي كانت مثالاً وقدوة خلال مراحل تاريخية متعاقبة، تنازلت عن دورها أو خضعت للدور الذي أنيط بها، وهكذا لاحظنا أن كثيراً ممن كان يفترض فيهم الرفض والمقاومة تخلوا وتراجعوا، أو أصبحوا سياطاً بأيدي حكام النفظ، ولم يقتصر الأمر على الحكومات وإنما طال جزءاً من التنظيمات وعدداً من الأفراد.

فالسياسة التي اتبعتها دول النفط في المنطقة العربية كلها جعلت الكثيرين يسقطون أو يتنازلون، من خلال المدونات المشروطة، من خلال الرشوة المباشرة أو غير المباشرة، ولقد طال هذا الأمر عدداً كبيراً من المثقفين، حيث أصبحت صحافة النفط «المنابر» التي يطل من عليها «قادة» الفكر والشعر، وأصبح هؤلاء هم الذين يمنحون البراءات للآخرين، وهم الذين يمهرون صكوك الغفران!

لقد حاولت «مدن الملح» أن تشير إلى كم كبير من هذه النماذج التي خلقها النفط، ثم صنّعها، وبدأ بتصديرها إلى جميع الآفاق. والآن أينما التفتنا نشمّ رائحة النفظ أو نرى آثاره ونتائجه.

لهذه الأسباب، وربما أخرى غيرها، يرى الكثيرون في هذه الرواية صوراً من الحياة العربية، ليس فقط في مدن المح وحدها، وإنما في المدن العربية الأخرى، وبالتالي يحاول الكثيرون أن يتعرفوا على أنفسهم أو على غيرهم بطريقة أفضل مما يعرضه التلفزيون أو صحافة النفط!

س: لقد حدثتنا عن هاجسين يحركان قلمك: النفط والقمع، فهل لنا أن نسمع المزيد عن وجهة نظرك هذه؟

النفط والقمع عنوانان لعصرنا العربي الراهن، ورغم ما بينهما من ترابط إلا أن كل واحد منهما يحاول منافسة الآخر على الموقع الأول.

المجتمع العربي، في معظم الأقطار، قائم على موارد النفط، وليس على النفط، لأن هذه المادة في أماكن أخرى عنصر من عناصر البناء والاقتصاد، بينما هي في بلادنا مجرد عائدات مالية، وهذه العائدات يتم التصرف بها كيفياً دون رقابة حقيقية ودون محاسبة، الأمر الذي أدى إلى تبديدها في مشتريات الأسلحة والكماليات والإنفاق الاستهلاكي. وإذا كانت الصناعة النفطية في أماكن كثيرة من العالم جزءاً من البنية الصناعية والاقتصادية لتلك البلدان، فإنها في المنطقة العربية عبارة عن جزيرة غير متجانسة مع الوسط العربي الذي وجدت فيه. وموظفة بالدرجة الأولى للتصدير، دون رغبة أو قدرة على دمجها وربطها بما حولها لتكون مصدراً دائماً، وهكذا تحولت إلى مجرد عائدات، تتحول بدورها إلى نمط إستهلاكي، ووسيلة للرشوة والإفساد والتخريب، ليس في بلدان النفط وحدها إنما في البلدان العربية الأخرى.

لم يقتصر النفط بآثاره ونتائجه على قطاع واحد، وإنما امتد وشمل جميع مناحي الحياة، ولأن استثماره قام منذ البداية استناداً إلى صيغة التبعية، واستمر من خلال الأنظمة، فقد أصبح الهدف حماية هذه الصيغة وحماية الذين يحمونها، وبهذه الطريقة توسعت آلة القمع وتطورت وتعددت وسائلها وأساليبها للدفاع عن النفس والقيم السائدة والمصالح المرتبطة بها، ثم التصدي لأي صوت أو فكر أو صيغة يمكن أن يتولد منها خطر يهدد ما هو قائم.

لهذا كان لا بد للنفط أن يكون هاجسي، وهذا ما حاولته فيما كتبته من روايات، خاصة في «سباق المسافات الطويلة» ثم في «مدن الملح»، وأيضاً ما حاولته في «شرق المتوسط» ثم في «الآن... هنا» لتغطية ظاهرة القمع.

هذان الموضوعان أذن، النفط والقمع، يشكلان هاجساً مستمراً بالنسبة لي، ليس باعتباري من أبناء المنطقة النفطية فقط، وإنما لأن نتائج الموضوعين من الاتساع والخطورة، ومن الشمول، بحيث لا تترك إنساناً بعيداً أو محايداً، ولا شك أن القمع الذي تمثل في الفترة الماضية بالسجون والحرمان من السفر أو العمل، هذا القمع اتسع وأخذ اشكالاً ومظاهر متزايد وخفية، إضافة إلى تخريب البنية العامة للمجتمع، وأيضاً تخريب القيم السائدة، وتفتيت العلاقات التي كانت تعتمد على التضامن والتكافل والحماية المشتركة.

وهكذا نلاحظ علاقة، وأغلب الأحيان علاقة قوية، بين النفط والقمع، وأن أحدهما يساند الآخر ويكمله، وهذا ما دعاني لأن التفت إلى النفط وإلى القمع باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، وكان هدفي أن نلتفت، وفي الوقت المناسب، إلى الآثار المترتبة على استمرار هذه الصيغة ومحاولة عمل شيء قبل فوات الأوان، وإلا تحولنا جميعاً إلى ضحايا، وقد لا ينجو أحد، حتى الحكام!

س: ما شعورك حين تسمع أن السجناء الأبطال في سجون الاحتلال الأسرائيلي يتبادلون رواية «شرق المتوسط» ليستمدوا منها القوة على الصمود والاستمرار؟

جـ: إن كشف آلية القمع، تعرية الجلاد، التصدي لجميع مظاهر اضطهاد الانسان، البداية لسقوط الجلاد وآلته القمعية؛ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن إبراز ما يتمتع به الإنسان من قدرات

وإمكانيات على الصمود والتحدي، ومعرفته أيضاً بكيفية المواجهة، من شأن ذلك أن يروض الجسد ويشحذ العقل والقلب، ويجعلهما قادرين على الاحتمال وعبور الدهليز المظلم.

إن هذا الموضوع من الأهمية بمكان كبير. واعتقد أن الرواية، في مجالاتها واحتمالاتها، يمكن أن تكشف الكثير من القوى الكامنة في الانسان، أن تنبهه لها، أن تحرض على استعمالها ليكون أقوى وأكثر ذكاء.

«وشرق المتوسط» ثم «الآن... هنا» وهما تقرآن ظاهرة القمع، فقد حاولتا أن تضعا اليد على الجرح الساخن، أن تتصديا لأكثر القضايا أهمية في المرحلة الراهنة.

لا شك أن السجين، في مراحل معينة، قد يكون وحيداً، وقد يبدو، بمعنى ما، أضعف من الجلاد، لكن حين يحس السجين أن الآخرين معه، قريبون منه، وأنه يدافع عن قضية عادلة، فعندئذٍ تتوقد في داخله الشعلة المقدسة، ويصبح رغم الوحدة والألم، أقوى من جلاده، وأشد صلابة، وأكثر استعداداً لتحمل الألم من أجل حماية شرفه وشرف الآخرين الذين ينظرون إليه كرمز، وهذا ما يجعل الكثيرين من السجناء «يقتلون» جلاديهم بالصمت، بالسخرية، ويمكّنهم من تجاوز الألم الجسدي، لأن الروح في مثل هذه الحالات هي التي تقاوم.

إن الإنسان، ومنذ الأزل، يمتلك طاقات غير محدودة، وهذا ما جعله يبقى ويستمر، وما ساعده على تحدى الصعوبات وترويض الطبيعة والكائنات، وبالتالي ما جعله يحتمل الكثير من «العابرين» والأشياء العابرة.

فإذا كانت «شرق المتوسط» قد ساعدت عدداً من السجناء

العرب في السجون الإسرائيلية على الصمود والتحدي، فاعتقد أن رسالتي قد وصلت، وأن ما حاولتة وجد صدى واستجابة، أما النتائج، وإن لم تأت سريعة، أو قابلة للترجمة الفورية، فلا بد أن تظهر في الأفق خضراء في يوم غير بعيد، وهذا ما يجعلني واثقاً وشديد التفاؤل بالمستقبل.

س: بعض «النقاد» يقولون عن روايتك: «الآن... هنا» أو «شرق المتوسط مرة أخرى» أنها صرخة مباشرة في سبيل حقوق الإنسان، وتفتقد إلى البناء الروائي، ماذا تقول؟

جـ: أعتقد أنه سيقال الكثير عن «الآن... هنا»، وسيكون هذا الذي يقال متعدداً ومختلفاً، كما أن دوافع هذا القول ستكون شديدة التباين. وإذا كانت الضرورة تقضي بأن نترك للتاريخ الأدبي أن يحكم على هذه الرواية، وما يماثلها من روايات، فأعتقد أنه من الجبن والعار أن نهرب من القضايا الساخنة أو الهامة، أن يكون البعض أداة في يد الجلاد ويحاول ذر الرماد في العيون، كما يقولون.

إن إحدى مهمات الروائي أن يكشف العيوب ويشير إلى النواقص، ومن الضروري في الكثير من الحالات أن يعرى الجسد لتظهر الجروح المتقيحة وآثار التعذيب والتدمير. وإن من مهمات الروائي أن يكون شاهد عصر، لا أن يتواطأ مع القتلة والمفسودين، وأن يقول الأشياء مهما كانت قاسية، وبعض الأحيان نابية، لا أن يتستر عليها أو يموهها. وهذا ما حاولته في «الآن... هنا».

أما إذا افتقد الروائي الجرأة لقول الحقيقة، وخاف الاقتراب من الأماكن الخطرة، فإنه، أغلب الأحيان، سيكون شاهد زور؛ وفي محاولة لكي يخفي «النقاد» الجبن أو التواطؤ يلجأون إلى الصوت

العالي واتهام الآخرين.

لقد حاولت في «الآن... هنا» أن أقدم، أولاً، رواية؛ وحرصت أن تكون رواية جيدة، ثانيا؛ وأردت، أخيراً، وبإصرار، أن أضع اصبعي في الجرح الساخن، وأن أقول للجميع: انظروا، انظروا جيداً، لتعرفوا في أيّ واقع نعيش. وإذا حصل خطأ فأعتقد أنه في الأمر الثالث، وهذا ما يحاول البعض تجنبه أو إخفاءه!

إن الإنسان العربي يكاد يختنق من كثرة التزييف والإهانة والقمع. إنه يُجلد في كل لحظة من قبل حكامه ونظامه، ومن قبل «المساعدين» أيضاً! فهل يقوى صاحب ضمير أن يصمت أو أن يتواطأ؟

لا بد من الفضح، وتسمية الأشياء بأسمائها الحقيقية، لا بد أن يكون الكاتب نزيهاً وجرئياً، وشاهد عصره، وإذا أردنا أن نجد وصفاً أو سمة لعصرنا العربي، فإن أكثر الأوصاف انطباقاً وأكثرها دقة: القمع. وأبرز مظاهر القمع تتمثل في السجن فهل يستطيع أحد أن يهرب من هذه الحقيقة أو أن يموهها؟

وإذا لم يستطع الحكام أو «المساعدون» الهرب، فلا بد من الالتفاف، ولا بد من استخراج الفتاوى «الأدبية»، فتظهر عند ذلك من القاموس الأدبي الكثير من المفردات التي يمكن استخدامها في محاولة لقطع الطريق على الذي يكشف الحقيقة، فيقولون بالمباشرة، أو تغليب السياسي على الأدبي، أو... أو ولديهم الكثير من الفتاوي الجاهزة.

لقد كتبت «شرق المتوسط» ولم تكن كافية، وهذا ما دعاني لأن أكتب: «الآن... هنا». لأن القمع العربي يزداد ويمتد ويتصنع يوماً بعد آخر، ولا يمكن السكوت على ذلك أو إغفاله، وبالتالي أفترض

أن عدداً إضافياً من روايات السجون ستظهر في اللغة العربية، وسوف يكتبها روائيون عرب، ولا بد أن تبقى الحالة هكذا إلى أن تجد الحرية طريقاً للوصول إلى المنطقة.

وإذا كان لا بد من كلمة أخيرة في مواجهة «النقاد»، والذين يتصورون أن عدم الكتابة يلغيها، فأعتقد أن الكلمة التي قالها ميكال أنجلو لرسول البابا، حين طلب منه ستر أجساد العرايا في صورة الملحمة الدينونية، هي المناسبة، قال أنجلو: «قولوا للبابا أنها مسألة سهلة، ولكن دعوه يصلح العالم، فالصور سرعان ما يتم إصلاحها!».

س: «الديمقراطية أولاً، الديمقراطية دائماً» هو عنوان يكاد يكون ناطقاً بقوة التأكيد التي ترغب أن تعبر عنها. ما هو موقفك من الديمقراطية الآن في عالمنا العربي؟

جـ: الديمقراطية في العالم العربي واحدة من أكبر الأكاذيب، لأن لا وجود حقيقياً لها؛ إنها غائبة أو ضيف مؤقت وغير مرغوب فيه، فالديمقراطية هي أولاً علاقة مع العصر، وهي صيغة من صيغ التعامل والعلاقة والفهم والسلوك، ويبدو أن النظام العربي لم يصل بعد إلى هذا المستوى.

إن الديمقراطية، كما أفهمها، ليست حلاً، أو وصفة يمكن أن تنقذ المرض العربي، كما ليس لها مفهوم واحد، إنها، وبالدرجة الأساسية، اعتراف بالآخر، وبأن الحقيقة ليست ملك أحد بعينه أو لها شكل ثابت ودائم، ولذلك لا بد من وجود الآخر، ومن مشاركته، ومن التطور والتغير تبعاً لتغير الظروف وموازين القوى، وهي عبارة عن تراكم مستمر وعن إضافات يساهم فيها الجميع.

الديمقراطية مناخ وعقد اجتماعي، فالتعدد، والاعتراف بالآخر،

وبالتطور، والتكافؤ، والاحتكام إلى القانون، والمساواة بين المواطنين، والحق في التعبير والتنظيم والرقابة، هي من جملة الأمور التي يجب أن تقرّ وأن يعترف بها كحقوق غير قابلة للنقض أو لإعادة النظر.

الديمقراطية طريقة للتعامل تستند إلى المساواة والعقلانية والاحتكام إلى رأي الأغلبية، وهي تحكم النظام والقانون دون تمييز، وهي الحقوق والواجبات بنفس المقدار.

إن الديمقراطية هي القانون ودولة المؤسسات، أي يجب أن يتمتع الإنسان بحق التعبير والمشاركة والاعتراض ضمن صيغة واضحة ودائمة؛ وهي حق هذا الإنسان في الرقابة على السلطة، وفي تبديلها، وفي نقدها دون أن يدفع ثمناً استثنائياً للرأي الذي يبديه أو الموقف الذي يتخذه.

والديمقراطية أيضاً هي الفصل بين السلطات، ورقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية؛ ووجود القضاء المستقل الذي ينظر في قضايا الأفراد ودستورية القوانين، والذي يحمي الحق العام.

هذه هي أبسط صيغ الديمقراطية، وهذا ما يراد الوصول إليه في العالم العربي، ولنا أن نقارن بين البسيط المرغوب والواقع الراهن!

السياسة والثقافة في العالم العربي(*)

رأى عبد الرحمن منيف النور في عمان عام 1933. استهلّ دراساته في بغداد وحاز شهادة المحاماة في جامعة القاهرة. وعام 1961 حصل على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية النفطية من جامعة بلغراد. ثم انصرف إلى العمل لعشرين عاماً في صناعة النفط، في سوريا لدى شركة النفط ثم في تسويق النفط الخام، وفي العراق رئيساً لتحرير مجلة **النفط والتنمية**. واعتباراً من العام 1981، كرّس نفسه للكتابة التي استحوذت على كامل وقته.

عام 1973 نُشرت أولى رواياته وهي بعنوان **الأشجار واغتيال مرزوق**، تلتها مجموعة من الروايات هي: **قصة حب مجوسية** (1974) **وشرق المتوسط** (1975) **وحين تركنا الجسر** (1976)، **النهايات** (1977) **وسباق المسافات الطويلة** (1979) **وعالم بلا خرائط** (1982). واشترك مع جبرا ابراهيم جبرا في تأليفها، إضافة إلى **مدن الملح** (1984ـ 1989). أما آخر مؤلفاته فهي **سيرة مدينة**

(*) أجرى هذه المقابلة ديك ميلون، صحافي أميركي مقيم في لبنان. ونشرت في مجلة أبعاد، العدد 5، حزيران 1996.

(1994) وتروي سيرة عمان في الأربعينات. وسيصدر لمنيف قريباً دراسة عن حياة الرسام السوري المقيم في ألمانيا مروان قصاب باشي.

أجريت هذه المقابلة في منزل عبد الرحمن منيف القائم في دمشق في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1994.

اللغة والأدب

أبعاد: لطالما أوليت اللغة العربية الفصحى والعامية على السواء اهتماماً كبيراً. وفي حين جاء الحوار في روايتك الأولى **الأشجار واغتيال مرزوق** مكتوباً بنوعٍ من اللغة العربية الفصحى بوجه رئيسي، نرى أن الحوار الوارد في آخر مؤلفاتك **سيرة مدينة** مكتوب بكامله بالعربية العامية. هل يعني ذلك أنك بدّلت موقفك السابق الذي عبّر عن حاجة إلى وضع لغة «عربية وسطى» تقع بين الفصحى والعامية؟

منيف: لا ريب أن مسألة اللغة تحظى بأهمية خاصة بالنسبة إلى الروائي. وليس في وسعي النظر في هذا الأمر إلا من خلال جهودي الذاتية وعن طريق تقويم اللغة والتجربة المتعلقة بها. حينما بدأت بكتابة **الأشجار واغتيال مرزوق** اعتمدت نوعاً من العربية الوسطى في الحوار فرضه نوع الشخصيات والموضوعات التي عالجتها. أما في أعمال أخرى لي، فاستدعت طبيعة الشخصيات كما جاءت في خلفيتها الثقافية أو غيرها لغةً تتناغم معها. لذا، وجدت نفسي مضطراً ـ في **مدن الملح** أولاً وفي **سيرة مدينة** بعد ذلك ـ إلى استعمال لغة عربية تغلب عليها العامية، مع أنني حاولت أن أوسّع من آفاقها. وإني أرى أن اللهجة البدوية التي وردت في رواية **مدن الملح** هي الأقرب إلى العربية الفصحى. كما أني لم أدخر وسعاً لأجلوَ نسبياً كل غموض قد يصطدم به القارىء. أما **سيرة مدينة** فتلقي الأضواء على حقبة تاريخية معينة؛ وقد فرضت على

الشخصيات التي اخترتها اللجوء إلى العامية أيضاً، مع التنبيه أن كل ذلك في الحوار فقط. وأرى أن الخبرة تساهم في تطوير اللغة للتوصل إلى الشكل التعبيري المناسب.

يتطلب الحوار في الروايات والكتابات المسرحية جهداً متواصلاً وجاداً، وهو خير وسيلة للارتفاع بالعامية إلى مراتب أعلى شأناً مع الإفادة مما فيها من الظلال والغنى اللذين تنطوي عليهما. وفي هذا المجال، برزت محاولات عديدة مثمرة. الآن ونحن نطوي اليوم الصفحة الأخيرة من هذا القرن الذي استخدمنا خلاله لغة لربما اختلفت عن تلك التي درج الكتاب وسوهم على استخدامها في مطلعه نجد أن تقدماً قد حصل. لقد أدّت فترة الركود الطويلة التي شهدتها اللغة العربية، مع ما واكبها من مشاكل مختلفة ـ مثل الإسراف في استخدام الصور البيانية ـ إلى نشوء لغتين هما الفصحى والعامية. أما اليوم، مع انتشار الصحف ووسائل الإعلام، نجد أنفسنا نقترب ممّا يصح تسميته «العربية الوسطى». وما لا يرقى إليه الشك أن ذلك يمثل بداية مهمة، غير أنها تقتضي الوقت والجهد اللازمين للوصول إلى لغة بمقدار ما تقترب من الفصحى تعبر عن طبيعة الواقع الموجود. وإني لا أحبذ بتاتاً استعمال العامية المطلق ولا اللجوء إلى الفصحى «القاموسية»، فبيت القصيد هو التوصل إلى لغة تزخر بالحياة وتنقل ما ينبغي تبليغه مسكوباً في قالب جميل وجلي. لعلّ كثافة المحاولات الإبداعية في الروايات وسائر وسائل التعبير تمكّننا يوماً من بلوغ الهدف المنشود.

أبعاد: لو سلّمنا أن اللغة العربية تخضع للتغيرات، أيُّ الحقول أو الميادين تعكس جلياً هذا التغير؟ وهل أن هذا التغير يتجه بوجه أساسي نحو العامية أم نحو الفصحى؟

منيف: لا ريب أن اللغة كائن حي، وهي بقدر ما تزخر بالحياة

وتواجه التحديات يزداد غناها. ليس خافياً أن التربية والصحافة وسواها من وسائل الإعلام قد ساهمت في التوصل إلى لغة عربية «وسطى». وفي هذا المجال، أعتقد أن الجهود الحثيثة التي تبذل ضمن المجامع اللغوية لم تنجز ما كان مطلوباً، كما أنها لم تحصل في إطار ملائم. فهناك فرق شاسع بين مجمل الجهود المبذولة وبين حاجة اللغة إلى التطور، كما أنني أعتقد أن الأدباء المبدعين يؤدون دوراً في مجال تطوير اللغة يفوق أهمية دور المؤسسات الرسمية، ذلك أنهم يحاولون الحفاظ على اتصال مباشر مع الحياة والبشر وتقديمهم في لغة قادرة على الأداء في بلاغة وتضوُّع.

ومن الطبيعي، والحال هذه، أن تزداد اللغة تطوراً وترسخاً على مر الأزمنة كلما توطدت علاقة ذلك الشكل اللغوي بالعربية الفصحى وخضع لقواعد لغوية تنظمه. وفي فترات سابقة جرت محاولات ـ في مصر ولبنان على سبيل المثال ـ لاستخدام العامية كصيغة خطاب، غير أنني أعتقد أن هذه المحاولات باءت بالفشل نظراً إلى عجزها عن نقل ما ينبغي تبليغه وإيصاله. ومن جهة أخرى لا توفر اللغة «المتحجرة» حلاً لمشكلة وضع لغة حية. أعتقد أن «اللغة الوسطى» تتيح أفضل الفرص لتغيير اللغة وتطويرها وتعزيزها. وما لا شك فيه اليوم أن جهوداً جبارة تبذل في مجال كتابة الروايات العربية المعاصرة لهذا الغرض نفسه، ولا سيما في ما يتعلق بالحوار.

أبعاد: هل تعد تلك الجهود إيجابية أم ترى أن معظم الروائيين لا يلقي كثير بالٍ إلى هذه الناحية؟

منيف: اللغة أهم أداة في يد الروائي؛ ويتعين عليه/ عليها ألاّ يضنّ بجهوده في هذا المضمار. غير أن اللغة تختلف باختلاف الكتّاب والجماعات والأزمنة. وعلى وجه العموم، أعتقد أن هناك

فئة من العاملين على تطوير اللغة، إلى جانب مثل هذه المحاولات والجهود المبذولة للتوصل إلى لغة «عربية وسطى»، هناك من يرغب في الكتابة كلياً باللغة العامية. وعلى هذا المستوى تبرز عوائق عدة، منها وجود مسافات شاسعة تفصل بين مناطق العالم العربي، فيتعذر إذ ذاك فهم لغة بعض الكتاب في عدد من الأقطار، فيقعون أسرى شرنقة (تضيّق عليهم الخناق). لا تزال اللغة ميداناً تتوافر فيه الإمكانات ويتعين بذل الجهود المتواصلة فيه، فالكاتب وحده لا يستطيع أن يغير اللغة، غير أن تضافر الجهود قد يأتي ثماره.

أبعاد: كيف السبيل إلى تقويم وجهة اللغة العربية في المجتمع العربي؟ نحن نعلم أن الأطفال يتعلمون في الأصل العامية، التي تخوّلهم الاتصال بالغير، ثم لا يلبثون أن يتعرفوا إلى اللغة الفصحى لدى دخولهم إلى المدرسة أو مشاهدة الرسوم المتحركة المدبلجة. أما البالغون فيشاهدون برامج ناطقة باللغة العربية و «الوسطى» والفصحى. فهل تعتقد أن «العربية الوسطى» لن تقوم أبداً مقام العامية والفصحى؟

منيف: لقد أفضت التطورات المختلفة في مجال الاتصال والثقافة وانتشار التعليم إلى تغيرات مهمة طرأت على اللغة العربية. وليس خافياً أنه خلال السنوات الخمسين الأخيرة أخذت «الخشونة» التي دمغت العامية تتقلص وتتضاءل، في حين تجاوزت العربية الفصحى استخدام التعابير التي راجت في الماضي. وبذلت جهود كثيرة لتطويع الفصحى بقدر المستطاع. لذا، قد يتوقع المرء أن تكون العربية «الوسطى» اللغة التي تستجيب لمتطلبات المستقبل، إذ تجمع إلى خصائص العامية مميزات الفصحى. فاللغة «الوسطى» هي اليوم لغة الاتصال المتداولة. ومن شأن مقابلة لغة اليوم بتلك التي شاعت قبل خمسين عاماً أن تسلط الأضواء على تطور العربية

«الوسطى». وإنني لا أتبيّن في هذه المسألة أي نزاع، بل أرى لغة معينة تستفيد من حسنات أخرى. وكما أسلفت الذكر، لعلّ الابتكار في مجال اللغة، ولا سيما القصص القصيرة والروايات والمسرح، يساهم مساهمة بناءة في وضع أشكال تعبيرية واتصالية ما عهدتها اللغة من قبل.

الأدب والتاريخ

أبعاد: تشير الشخصية الرئيسية في روايتك الأولى الأشجار واغتيال مرزوق إلى التاريخ وكتابة التاريخ التي يشوبها التشاؤم. فهل تشاطرها ذلك الموقف؟

منيف: بطبيعة الحال. فالتاريخ العربي، ولا سيما منذ الفترة العثمانية، يضج بالأحداث المضلّلة، إن لم نقل الزائفة، إذ لم يدوّنه إلا المنتصرون والحكام، فهناك أحداث شارك فيها الشعب أو ضحى بنفسه في سبيلها، غير أن التاريخ أغفل ذكرها، وإذا ما اتفق أن سجل لها تاريخ كان هامشاً عابراً. وقد أودعت **الأشجار** و**مدن الملح** وحتى **سيرة مدينة** رغبتي في إعادة قراءة للتاريخ كي ألقي الأضواء على المجرى الحقيقي للأحداث. وما الرواية إلا إحدى الوسائل التي تخوّلنا «قراءة» المجتمع وتمكننا أيضاً من إعادة كتابة تاريخه. وليست المسألة مسألة نظرة تشاؤمية أو تفاؤلية إلى التاريخ، بل هي نظرة شديدة الالتصاق بالواقع. أما مهمة التفسير أو التصنيف التي تلي ذلك فيضطلع بها آخرون. علماً أنه يتعين على التاريخ أن يتسم بالنزاهة والدقة والأمانة.

حين كتبت **مدن الملح** لم ينصب اهتمامي على كتابة التاريخ كوقائع وأحداث كما هي، لكنني أردت أن أسبر أغوار الأحداث الخفية، أو المسار الفعلي وأستنبط حقيقة مجراها من خلال الحياة

اليومية ورد الفعل الذي يبديه الناس تجاهها من خلال تسجيل وقائع الحياة الفعلية. وفي وسع الأدب وعلم الاجتماع على غرار العلوم الأخرى، أن يساهم في قراءة التاريخ والتوصل إلى واقع يختلف عن التاريخ الرسمي الذي يفرضه عادة الحكام والمنتصرون.

أبعاد: هل تعد روايتك سيرة مدينة نوعاً من السيرة الذاتية أم عملاً تاريخياً؟

منيف: تكمن المشكلة هنا في أن العديد من الأحداث التاريخية قد تطوى ويكتنفها النسيان من دون أن تخلق بصمات على صفحات التاريخ. فالدول العربية لا تزال تفتقر إلى الوسائل الملائمة لتسجيل تلك الأحداث. وتعكس **مدن الملح** و**سيرة مدينة** الرغبة التي كانت تلح بي لرسم معالم العديد من الشخصيات وتسجيل الأحداث، فأنقل إلى الناس صورة عن حياة طواها الماضي. في الدول المتطورة، تكثر وسائل تسجيل التاريخ، مثل الفن بمختلف مظاهره إلى جانب الدراسات الاقتصادية والتاريخية... الخ. غير أننا نحن العرب لا نملك تلك الوسائل حتى الآن، وبالتالي أعتقد أن الروائي يستطيع أن يأخذ على عاتقه جزءاً من هذه المهمة بإزاحته الستار عن ملامح ومعالم الحياة التي كانت لتراها الأجيال اللاحقة جلية، ومن خلال التجربة والمعايشة المباشرة، مما قربها من السيرة الذاتية.

أبعاد: ما رأيك في وسائل الإعلام المرئية كطريقة لتسجيل التاريخ؟ وهل أن السينما العربية مثلاً أخفقت في تقديم صورة دقيقة عن الواقع الاجتماعي الذي يعيشه العالم العربي؟

منيف: لعلّ كلمة «أخفقت» لم ترد هنا في موضعها الصحيح، فالسينما لم تتناول حتى الآن إلا جزءاً يسيراً من الموضوعات الأساسية في مجتمعنا. وكما تعلم، فالدولة تسيطر على جزء كبير

من صناعة الأفلام، فتأتي معالجة الموضوعات المختلفة متطابقة مع سياسة الحكومة والمصلحة الذاتية. ذلك أن اهتمام القطاع الخاص في صناعة الأفلام ينصب على جني المكاسب السريعة. لكن ذلك لم يَحُلْ دون ظهور أفلام عديدة، في مصر وتونس وسوريا على سبيل المثال، عالجت موضوعات اجتماعية من الأهمية بمكان وقدمت صورة معقولة ـ يمكننا عدّها انطلاقة أولى ـ عن الواقع الاجتماعي.

تتطلب صناعة الأفلام التمويل والوسائل الفنية، وهي بلا شك مشروع ضخم. وفي بعض الأحيان، يضحي صانعو الأفلام بفرصة حياتهم بسبب اعتبارات سياسية. غير أن هناك مخرجين جادين أمثال توفيق صالح ويوسف شاهين ومحمد ملص وأسامة محمد، كما برز عدد من الأفلام التي نجحت في تصوير الواقع السياسي والاجتماعي بأدق تفاصيله.

أبعاد: إن رواية سيرة مدينة التي تعود بنا إلى عمّان في الأربعينات ربما لا تعني الكثير لتلميذ في المرحلة الابتدائية؛ كما أنها ربما لا توقظ فيه حنين الماضي، وبالتحديد العادات والتقاليد الغابرة. فما هي نظرتك إلى المحاولات الأدبية أو الثقافية والفنية التي ترمي إلى تصوير العادات والطرائق التقليدية بحيث تزكي الحنين إليها؟

منيف: لقد وضعت **سيرة مدينة** بهدف تسجيل الأحداث منطلقاً من مبدأ محدد هو أن الماضي قد حصل وولّى، لذا فكل محاولة لاستعادة هذا الماضي محكوم عليها بالفشل. وأنا لا أكن أي حنين أو ولع خاص بالماضي. أضف إلى ذلك أن بعض الأمور يتعذر التحكم به، فسيل الأحداث يجري قدماً شأنه شأن النهر المتدفق. وأنا أمعن النظر في البدايات الأولى لما لها من تأثير في الحاضر

والمستقبل. فالشوق إلى الماضي البعيد مرفوض بالنسبة إلي لأنه لا يوفر إلا مجرد صيغة من الصيغ التي كانت.

كما أعتقد أن هناك نماذج كتابية عدة تفيض حنيناً وتزخر رغبة ببعث الماضي حياً من جديد. غير أن ذلك لا يجدي نفعاً لكثرة ما يشغل بالنا عن قضايا حالية ومستقبلية. لعلّ خيبات الأمل والمشاكل هي التي تحث الكثيرين على الارتماء في أحضان الماضي. وإنه لمن المضلّل الاعتقاد أن الماضي وحده كان يحفل بالأمجاد أو يتسم بالأهمية. لا يمكننا الإنكار أن الماضي يتضمن بعض العناصر الإيجابية التي تمدني بالدفع اللازم للمضي قدماً أو توقظ فيّ رغبة التغيير والتحسن. في ما عدا ذلك، لا أحبذ بتاتاً وجهة النظر تلك.

نهاية عصر النفط؟

أبعاد: لقد عالجت رواية **مدن الملح** نمو صناعة النفط ومضاعفاتها في شبه الجزيرة العربية والعالم العربي بعامة. ولطالما ادنت مراراً وتكراراً استغلال موارد النفط والطابع الاستبدادي الذي طغى على «عصر النفط»، ألا تنحصر مشكلة النفط في سوء التخطيط الاقتصادي؟ أوليس النفط قاسماً مشتركاً أكثر منه استبداداً مطلقاً؟

منيف: لسوء الحظ لم تنجح دول العالم العربي في تعاملها مع تلك الموارد، فجاءت النتائج سلبية عموماً. وقد انتهزت مناسبات عديدة لأعلن أن النفط مادة حيادية، مثلها مثل أي مادة أخرى. غير أن خصائصه تحددها طريقة استعماله والسياسات والقرارات التي تنجم عنه. أما في شبه الجزيرة العربية والجزائر ولربما في سائر المناطق، لم يعد النفط وسيلة تطور وتنمية بل أداة تستخدم لتحديد مسار التنمية ضمن وجهة معينة وملاذاً تفزع إليه الأنظمة الجائرة

وغير الشرعية لزيادة غناها وتشويه المسار الطبيعي للتنمية. لقد ذكرت من قبل أن آثار النفط لا تقتصر على دولة واحدة بل تمتد لتشمل الدول الأخرى أيضاً، وبخاصة في المحيط.

يظهر تقوّض أسس اقتصاداتنا أن النفط لم يستخدم في أغلب الأحيان بطريقة إيجابية. لذا نعاني اليوم مشاكل جمة بسبب سوء استغلال الموارد النفطية بعد أن ضاعت الفرص التي وفرّها وجوده، مخلفة آثاراً سلبية شتى في الحاضر والمستقبل. في دول أخرى، استخدم النفط لإنشاء البنى التحتية أو وجِّه لإرساء دعام مؤسسات اجتماعية اقتصادية تجلب الحلول للمشاكل التي تقف عقبة في وجه تلك الدول. لعلّ ظهور النفط المفاجىء في العالم العربي، من دون أن ندرك تمام الإدراك سبل استغلاله، أفضى إلى الاضطراب الاقتصادي. لذا، وجدنا أنفسنا في مواجهة عواقبه الوخيمة المدمرة.

ليست الموارد الطبيعية المتوافرة في دولة من الدول ملكاً لجيل واحد دون سواه، إذ ينبغي أن تستخدم بما يعود بالخير على أجيال عدة. ولسوء الحظ فإن موارد النفط تستنفد وتهدر هدراً. وتلك هي أيضاً حال غيره من الموارد التي يتم استغلالها استغلالاً خاطئاً في شبه الجزيرة العربية. فمواردنا المائية مثلاً تستنزف سريعاً، الأمر الذي يصعب أكثر فأكثر القدرة على العيش في المنطقة مستقبلاً. أما العربية السعودية فحوّلت نفسها إلى دولة منتجة للقمح وهي تبذل المساعي اليوم لتوسيع حدود المناطق المزروعة، الأمر الذي يؤدي إلى استنفاد مواردها المائية الجوفية بسرعة. فما هي الحاجة إلى ذلك المشروع؟ واقع الحال أن المسألة تتعلق فقط بدولة تولي اهتماماً مفرطاً لصورتها الخارجية إلى حد التفاخر والتباهي.

أبعاد: هل تعتقد أننا نقترب من نهاية عصر النفط؟

منيف: نحن على وشك ولوج تلك الحقبة، فالعد العكسي قد بدأ أخيراً. نحن نعلم بالطبع أن النفط مورد قابل للنفاد، وما يسرع في استنزافه نسبة الإنتاج المرتفعة حالياً والأسلوب المعتمد لاستخراجه. وفي دول أخرى، يتم استثمار الموارد وفق تخطيط محدد، سواء بالنسبة إلى الكمية أم بالنسبة إلى الأسلوب. أما في دولنا فتحرق أحياناً كميات هائلة من الغاز، من دون أن يستفاد منها، بغية استخراج كمية كبيرة من النفط لا حاجة إليها. وفي بعض الأحيان يستخرج النفط على نحو فائق السرعة. وتدل تلك العوامل مجتمعة على أننا نقترب من المرحلة الأخيرة من عصر النفط، علماً أنها قد تطول بعض الشيء. وكان بالإمكان إطالة الإفادة من الموارد النفطية أو استثمارها على مدى فترة زمنية طويلة أو تركها على حالها لكي تستفيد منها الأجيال المقبلة. لقد قال شاه إيران ذات مرة إن النفط مادة نبيلة وأنه لمن العار استخدامه فقط كمولد للطاقة أو بالطريقة الشائعة اليوم. والنفط مورد يدخل في العديد من الصناعات، فإذا ما أحجم المرء عن استغلاله في فترة تتح خلالها للتقانة فرصة التقدم والتطور، يصبح من الممكن استخدامه على نحو أجدى وبطرائق أكثر أهمية في المستقبل. أما استخدامه كمولد للطاقة فقط فهو أسوأ الخيارات.

أبعاد: إذا كنت تعتقد أن عصر النفط قد أحدث تحولاً في القيم وعلاقات القوى في العالم العربي فهل تعد هذا التحول أكثر أهمية على المستوى الحكومي في ما يختص بالعلاقات بين مختلف الأنظمة العربية أم على مستوى أكثر عموماً مثل العلاقات بين الأشخاص والجماعات في المجتمع العربي أم في الحقوق الاجتماعية والثقافية؟

منيف: ما لا ريب فيه أن الأوضاع في البلدان النفطية أقل تطوراً

مما ينبغي أن تكون عليه، فهي لا تزال في طور إنشاء الدولة. أضف إلى ذلك أن البنى التحتية لتلك الدول تأسست بكاملها على أيدي أشخاص ينتمون إلى دول أخرى. ولو فرضنا أن التطور مسألة نسبية لكان من المتوقع لبعض الأشكال الديمقراطية التي تمخض عنها عصر النفط أن ينمو ويضرب جذوره عميقاً. لكنّه من المؤسف أن العكس هو السائد، إذ لم تؤثر الثروة النفطية والقدرات المالية تأثيراً إيجابياً في الأنظمة السياسية التي تتولى زمام العالم العربي. لقد سبق أن ذكرت أن الثقافة السياسية التي أنشأتها البرجوازية والتي طغت في الماضي كانت على جانب أوسع من الديمقراطية مما هو الآن، وأن مفهوم العمل كان محاطاً بهالة من الاحترام والتقدير، كما حظي عدد من الأفكار بقسطٍ من الجد، مثل تحرير المرأة وإنشاء «دولة القانون».

وقد انعكس النفط سلباً على تلك القيم، فالصحافة ووسائل الإعلام الأخرى ترزح اليوم تحت سلطان الدول المنتجة للنفط. وشهدت الدول غير المنتجة للنفط تراجعاً ملحوظاً حتى على مستوى الفكر فيها، الأمر الذي أدّى إلى تراجع وضع المنطقة بأسرها.

أبعاد: هل أنت من القائلين إن تأثير الدولة ـ ولا سيّما دول الخليج ـ في حرية التعبير في الأدب أقل مما هو عليه في الصحافة أو السينما أو غيرها من وسائل الإعلام البصرية؟

منيف: يعد معظم الدول التلفزيون واحداً من أمضى أسلحته التي تساعده على خلق واقع معين وتقبّله. أما القيود المفروضة في هذا المجال فشديدة القساوة، ليس بالنسبة إلى هذه الدول فحسب بل بالنسبة إلى المنطقة برمتها. ويرى أغلبية المنتجين التلفزيونيين أن إحدى الأولويات التي ينظرون فيها عند تخطيطهم لتصوير مسلسل

هي إمكان عرض الفيلم في بلدان الخليج. ومن الطبيعي أن الرقابة على التلفزيون وعلى وسائل التعبير المرئية بعامة تفرض العديد من القيود وتخضع للكثير من الاعتبارات السياسية.

وكذلك الحال في ما يتعلق بسائر وسائل الإعلام. أما بالنسبة إلى الأدب، فنرى أن الرقابة أكثر تسامحاً، إذ تفسح بعض المجال للتعبير. وقد تؤثر دول الخليج في الإعلان ووسائل الإعلام والتعبير البصري، غير أن تأثيرها في الأدب أضيق نطاقاً. وعلى الرغم من أن بعض الدول المتقدمة يحيط الكُتّاب برعايته، تبقى المسافة التي تفصل الكاتب عن الدولة شاسعة نسبياً. ومع أن الكتّاب يواجهون في أغلب الأحيان ظروفاً صعبة ويلجأون إلى وسائل التعبير غير المباشرة، مثل الرموز أو المعاني الخفية، إلا أنهم يحاولون إيصال أفكارهم وبعض أحلامهم إلى الآخرين.

أبعاد: هل يمكننا القول إن الدولة باتت تخشى اليوم «الصورة أكثر من «الكلمة»؟

منيف: ملايين من أجهزة التلفزيون تتوافر في العالم العربي. فمعظم الأسر يملك اليوم واحداً منها. غير أن انتشار الكتب وما لها من تأثير في القراء محدود نسبياً. وتحرص الدول أشد الحرص على عدم السماح لأي هامش في ما يتعلق بالتلفزيون لئلا يحدث تأثيراً سلبياً في سياساتها الداخلية والإقليمية.

أبعاد: هل يمكنك أن تتنبأ بما سيحصل حين تتلاشى سيطرة دول الخليج على الصحافة والتعبير الثقافي في العالم العربي؟

منيف: يتمشى هذا التأثير تمشياً مباشراً مع قوة الدولة. وقد بدأ العد العكسي هنا كما أشرت سابقاً. وتمر دول الخليج اليوم في

صعوبات جمة، حتى في مجال لم يسبق لها أن عانته ألا وهو التمويل. لعلّ تلك الدول تفتقر إلى العديد من العناصر التي كانت لتسمح لها بالانضواء تحت لواء الدول القوية. غير أنها عمدت إلى سد ذلك النقص بما لها من احتياط مالي. وبعدما استنفدت تلك الأموال، تعترف هذه الدول اليوم علناً بأنها تواجه أزمات مالية. وسوف تتفاقم تلك المشاكل لتؤثر في وسائل الإعلام بما فيها الصحافة التي أمست أقل مصداقية وقدرة على التأثير. لقد بلغنا فعلاً نهاية العصر الذهبي للصحافة النفطية، ولذلك أتوقع أن يكون للأدب فرصة أكبر للنمو والازدهار، وأن يؤدي الفكر دوراً أوسع تأثيراً.

الثقافة والسياسة والمجتمع العربي

أبعاد: هل يراودك شعور بأن العالم العربي يمر بأزمة ثقافية؟ وهل يمكنك تقويم مدى اهتمام الشبان مثلاً بقراءة الأدب العربي المعاصر؟

منيف: لا ريب أننا في خضم أزمة تتجلى بأوجه متعددة، ويطغى اليوم نوع من الاضطراب العام والغموض على الأهداف المتوخاة. لعلّ أبرز التحولات التي حصلت في العالم مؤخراً تعد سبباً آخر، سواء في تسليط الأضواء على هذه الأزمة أو في إبراز عمق مظهرها الحالي. أما العرب، على غرار سائر الشعوب في العالم الثالث، فيقفون على مفترق طرق ويواجهون ظروفاً يلفّها الغموض في ما يتعلق بتحديد أولويات المستقبل. ومنزّه عن الشك أن العديد من الأفكار التي كانت سائدة دولياً اضمحل واختفى وبات متعذراً اللجوء إليه لمواجهة المرحلة الحالية أو المقبلة. ويدور نقاش واسع النطاق حول هذا الشأن، لكنّه لا يزال مشوباً بالاضطراب والالتباس. غير أن الإحساس العام بالأزمة والرغبة في تقصي

حقيقتها قد أتاحا الفرصة للحوار والبحث في سبل محاربتها.

والأدب من جهته يتولى التعبير عن هذه الأزمة. وأنا لا أعتقد أنه ينبغي على الأدب أو الرواية أن يأتي بالأجوبة، بل عليه أن يصوغ الأسئلة ويغني الحوار بحيث تتوسع وجهة نظرنا فنتطرق إلى مسائل بالغة الأهمية. وتساهم الثقافة السائدة، التقليدية، إضافة إلى القمع، في عملية «خلط الأوراق» التي يتم معظمها ـ وفق تخطيط معين ـ في زيادة اضطراب الشبان، وحتى في تناقص الميل إلى النظر جدياً في مختلف المسائل. فإذا لم يسبق أن حصل بحث جدي، من الطبيعي أن تعاني البحوث الفردية النقص إن لم تكن معدومة أساساً. علينا أن نتقبل بشجاعة وجود الأزمة، كما يجدر بنا طرح أسئلة حقيقية تكوّن المفاتيح المناسبة أو البداية لحوار يبحث في حقيقة الأزمة بغية التوصل إلى الحلول المنشودة.

أبعاد: **يتذمّر الكتاب العرب أمثال نزار قباني من الطابع الأميركي الذي دمغ الثقافة ومن سوقية الفنون التي أصبحت مصبوغة بالصبغة التجارية. هل تعتقد أن ذلك يمثل حالياً ميلاً جديداً أو مجرد تكملة لاتجاه قديم؟**

منيف: غير خفي أن الغموض ينحسر عن المشكلة اليوم، ولعلها تتفاقم أكثر فأكثر. فالسيطرة الأميركية من حيث القيم والمقاييس تشمل أنحاء العالم قاطبة. وقد أصبح تأثير تلك القيم أخيراً أكثر وضوحاً في العالم العربي، في السينما والموسيقى وحتى في المسائل الثقافية. ومعظم هذه القيم استهلاكي ومؤقت يرمي إلى إنشاء نظام يتمشى مع هذه المرحلة التاريخية. وهناك جزء لا يستهان به من هذه الثقافة مستورد من الولايات المتحدة ويتمثل على سبيل المثال بأفلام الرعب والثقافة الاستهلاكية السريعة ـ الكوكا كولا

والوجبات السريعة. وينهض ذلك دليلاً على أن الهدف هو وضع معايير عالمية.

أعتقد أن قدرة شعب من الشعوب على المقاومة وإمكاناته الثقافية يمكنانه من صد ذلك الغزو أو من التفاعل مع ثقافة أخرى بحيث يستفيد من الأوجه الإيجابية ويعترض سبيل السلبي منها. وما يبعث على الأسف أننا نشهد اليوم نشوء نوع جديد من الثقافة التي تخدم بعض الأهداف والأغراض السياسية لإلغاء القيم الأساسية. والأفراد اليوم مرغمون أكثر من السابق على الخضوع للمتطلبات، في حين أخذت فسحة الاختيار المتاحة لكل منهم تتضاءل وتتقلص. فالآثار الإقليمية أعظم اليوم من الماضي ولا سيما أن تدفق الأخبار المطبوعة والتلفزيونية والقيم والأفكار السائدة تسمح للقوة المهيمنة بفرض ثقافتها وأسلوب عيشها ووجهات نظرها. إنها حقاً لحقبة قاتمة من التاريخ البشري من جراء سيطرة هذا النوع الثقافي ووجهات النظر. غير أنني أعتقد أن تلك الحقبة ستنتهي إلى الزوال. لأنها إضافة إلى العجز عن حل مشاكلنا لا تزال سلسلة تلك المشاكل تطول وتطول ومن المتوقع أن تزداد في المستقبل.

أبعاد: هل تعتقد أن هذا الغزو ترك أي آثار إيجابية؟ وماذا عن وسائل الإعلام أو الأخبار أو رغبة الناس في الاطلاع على المعلومات؟

منيف: ليس خافياً أن تدفق المعلومات السريع في العالم المعاصر قد ترك آثاراً إيجابية وسلبية على السواء. غير أن المشكلة تكمن فعلياً في البنية الضعيفة لمجتمعات العالم الثالث وعجزها عن إدراك كنه تلك الظاهرة والإفادة من جوانبها الإيجابية.

ونحن نرى أن العالم الثالث قد استحال في السنوات الأخيرة

وعاة وعالماً لا يقوى على التفاعل على أساس المساواة مع المجتمعات المسيطرة ويفتقر إلى الخيارات أو القدرة على التأثير في المعادلة. في وسعنا الإفادة من ثقافتنا المحلية وإغنائها بالأوجه الإيجابية للثقافة الأجنبية. غير أن المتوافر هو ثقافة مهيمنة تفرض أفكارها علينا فرضاً. أما المجتمعات المتخلفة فتشهد تراجعاً وتقهقراً، ولأول مرة في تاريخ العالم، قد تطالعنا ثقافة عالمية موحدة، في حين يأفل نجم ثقافات سائر المناطق أو تهمّش. من المؤكد أن هذا الوضع غير طبيعي وغير سليم. وعلى وجه العموم يتعين علينا أن نعترف بأنه لا بدّ من تشاطر الثقافة والتفاعل والتعددية لخير البشرية جمعاء ولضرورة التطور الثقافي من خلال التعدد والتنوع. لا يجدر بإحدى الثقافات أن تسيطر على سواها لئلا تقضي على الثقافات الأخرى. أضف إلى ذلك أن وضعاً كهذا يؤدي إلى خسارة الثقافة بعامة وإلى فقدان التفاعل بين الثقافات والمناخات المتعددة التي نشأت فيها تلك الثقافات.

أبعاد: غير أن المرء يلاحظ اهتماماً متعاظماً بثقافة العالم الثالث في أوروبا والولايات المتحدة. من الصعب التصور أن ترجمة كتاب مثل مدن الملح كانت لتستقطب أي اهتمام في الستينات مثلاً.

منيف: هناك جانبان لهذه المسألة.

أولاً، لم تحظَ ثقافة العالم الثالث في الماضي بأي اهتمام، كما كان سبر أغوارها الدفينة معدوماً. وأخيراً حققت مجتمعات العالم الثالث، التي سعت جاهدة لتأخذ سبيلها نحو التفتح، الكثير من الإنجازات المهمة في مجال التعبير الثقافي. ولا ريب في أن ذلك التعبير الثقافي يستحق الاهتمام والاكتشاف على الرغم من أن الإنتاج الثقافي في العالم الصناعي قد يكون أكثر تطوراً. والواقع أن

الاهتمام الذي أولي لثقافة مجتمعات العالم الثالث يتسع ويزداد، إذ حظيت ثقافة وآداب أميركا اللاتينية وجنوب آسيا واليابان والهند وأفريقيا وكذلك العالم العربي بأهمية أكبر. وتُظهر ترجمة مؤلفات نجيب محفوظ وسائر الكتاب العرب، بما فيها رواية **مدن الملح**، هذا الاهتمام جلياً.

ولمّا كان النفط عاملاً مهماً في العلاقات الدولية سياسياً واقتصادياً، فلا بد أن تنعكس آثاره على الثقافة. ومن مصلحة القراء الغربيين أن يستشفوا من **مدن الملح** تأثير اكتشاف النفط وإنتاجه على المنطقة وانعكاسات ذلك في جميع المجالات. كما أن توقيت إصدار الرواية كان أيضاً من جملة العوامل المساعدة.

ثانياً، علينا أن نعترف بأن العالم الصناعي الذي حقق منجزات مدهشة في بعض الميادين قد بلغ مفترق طرق ثقافياً. ولم يعد لديه رسالة عظيمة ينقلها، فالبحث قائم اليوم على عنصر ينشط تلك الثقافات ويسمح بولوج مجالات اكتشافية جديدة. فالرواية الأميركية التي صدرت قبل ثلاثين عاماً على سبيل المثال كانت تستأثر بأهمية أعظم من اليوم. وينطبق هذا القول نفسه على الرواية الفرنسية. غير أن اكتشاف الغرب لسائر الثقافات قد يؤدي إلى اكتشاف مناهج أو أساليب تعبيرية جديدة.

أبعاد: سأل محمود درويش أخيراً المفكرين العرب الدعوة إلى عقد مؤتمر للبحث في العلاقات بإسرائيل. هل لديك أي تعليق على الحاجات أو الاحتمالات الناجمة عن مشروع كهذا؟

منيف: ليس لدي فكرة مفصلة عمّا قاله درويش. وفي أي حال، المسألة تندرج في إطار متطلبات وهموم هذه المرحلة وما ينبغي تحضيره للمرحلة المقبلة. ليس لدي أي اعتراض محدد على

تعليقات درويش. أما في ما يتعلق بالعلاقات الثقافية بإسرائيل فمصر تعطي مثالاً بارزاً لما تتمتع به من خبرة في هذا المجال. لقد بُذلت جهود عديدة، سواء على الصعيد الرسمي أو سواه، لتحسين العلاقات الثقافية ولكن حتى الآن توقفت أمام الرفض الثقافي. وتنطوي تلك المسألة على نزاع بين الحضارات وعلى تأكيد للهوية أكثر منها على حوار سياسي. إن الوضع السياسي الذي يجد العرب أنفسهم فيه سلبي كثيراً، في الوقت الراهن. لكن ذلك ينبغي ألاّ يدفعنا إلى التزام الصمت، فهدفنا يجب أن يكون حواراً بين أطراف ينتمون إلى المستوى نفسه: أولاً حوار بين العرب أنفسهم للتوصل إلى اتفاق حول طبيعة الفترة المقبلة ومتطلباتها؛ وثانياً طريقة للنظر إلى المسألة وأولوياتها. علينا النظر إلى ما هو أبعد من التقارب الثقافي، لأن وضع الأمة العربية على المحك، كما علينا أن نناقش المسألة من وجهات نظر متعددة ومختلفة عن السياسات الرائجة اليوم. ويبدو أن الطرف الآخر يريد الهيمنة والإخضاع والإلحاق أكثر من مسألة الحوار والتعدد.

الاستشراق والغرب والشرق الأوسط

أبعاد: لقد جاءت معالجتك للعلاقة بين «الغرب والشرق» في مختلف رواياتك سياسية الطابع بوجه رئيسي. هل أنت معني بالبعد الثقافي لهذه العلاقة وهل تعتقد أن رواياتك قد عالجت ذلك معالجة ملائمة؟

منيف: لقد نظرت في طبيعة هذه العلاقة مثلي مثل سائر الكتّاب. وعالجت المسألة من خلال عدد من الموضوعات، وخصوصاً في ما يختص بالعلاقة الاقتصادية كما تمثلها السيطرة النفطية الغربية. وإنني أؤيد التفاعل الثقافي والعلاقة القائمة على

المساواة مع الغير بحيث يُستفاد من هذا التبادل. وفي عالم اليوم يستحيل العيش بمعزل عن الآخرين. ولا بدّ من وجود ذلك التبادل بغية الإخصاب والإغناء. ولسوء الحظ هناك العديد من عوامل الهيمنة السائدة التي تفرضها جهة على أخرى، كما أننا نرى البعض يقرأ «الآخر» على نحو خاطىء. إذ هناك مجموعة هائلة من الأعمال الاستشراقية التي ترسم صورة غير عادلة عن الآخر، فيأتي سلبياً تأثير ذلك في النظرة والعلاقة بين العالم العربي والغرب وفي مستقبل الحوار الجدي بين الثقافتين والشعوب.

إن تصحيح العلاقة يعني أن يستفيد مختلف الأطراف والجهات.

لقد لاحظت أخيراً، ولا سيما في مجال الأدب، أن الغرب يود أن يقرأ الآخر من خلال الفولكلور، وأن يكتشف ما في الآخر من خصائص «الغرابة والغرائبية». ولا يزال الغرب ينظر إلى العالم العربي على أنه امتداد لـ «ألف ليلة وليلة»، ويعتبر علاقاتنا وعقليتنا متدنية المستوى. لعلّه من الممكن وضع معالجتي لهذه الظاهرة في خانة السياسة على سبيل المجاز. غير أنني عالجت تلك الظاهرة في بعد أوسع نطاقاً. لقد اقترف الغرب والعرب على السواء العديد من الأخطاء والرواسب عبر التاريخ، كما هناك كثير من الآثار المتبقية. لقد شهدنا الإمبريالية العسكرية والهيمنة الاقتصادية وها نحن نقف اليوم شاهدين على الغزو الثقافي الذي يهدف إلى فرض بعض القيم أكثر مما يسعى إلى اكتشاف «الآخر» أو تحقيق التفاعل الثقافي معه. كما أنني حاولت التركيز على عدم التوازن في هذه العلاقة أكثر من مجرد الوقوف عند بعدها السياسي، ذلك أنني أرى أن البعد السياسي نتيجة عدم التوازن هذا. وخلف ذلك تكمن الحوافز والأسباب الأكثر عمقاً. وبالتالي ينبغي تصحيح مسار هذه العلاقة،

ويتعين علينا إقامة حوار جدي وقراءة مشتركة للمستقبل. فكلنا نسكن الكوكب نفسه. لذا إذا ما عُدّت سائر الثقافات مجرد وسائل ترفيهية بالنسبة إلى الغرب أو مغايرة التوجه ومختلفة الدوافع، أو إذا عُدّ الغرب المنبع الوحيد للثقافة، فإن العلاقة بهذا الغرب لن تكون إيجابية.

أبعاد: لقد ترجمت رواية مدن الملح إلى الإنكليزية. هل لاحظت أي تناقضات مثيرة للاهتمام في الطريقة التي استقبلها بها الغرب كنقيض للعالم العربي؟

منيف: من البديهي أنني أعجز عن الرد عن هذا السؤال بصورة دقيقة أو كاملة. إلا أنني أعرف جزءاً من جواب الغرب على الترجمة الإنكليزية. فبالنسبة إلى القراء الغربيين، يبقى السؤال المطروح كيف سيتعاملون مع الرواية وما هي الاستنتاجات التي سيخلصون إليها في ما يختص بالمنطقة والناس أو الفترة التاريخية المعينة أو نوع الصورة التي ستنطبع في أذهانهم. وعلى وجه العموم، التقيت خلال زيارتي الأخيرة للولايات المتحدة بالعديد من الأشخاص في مختلف المدن ممن قرأوا الرواية، وبدا لي أن جزءاً مهماً من الكتاب ـ أعني بذلك مغزاه العام ـ نقل وفهم. ولاحت علامات وأسئلة معينة حول طبيعة العلاقة بين العرب والغرب ووضع المجتمع العربي ومشاغله وقدراته بطريقة أو بأخرى.

أما من جهة القراء العرب فأعتقد أن عامل النفط يمثل أحد أكثر المشاكل حدة في هذا العصر. لذا، تبرز رغبة تتوق إلى إدراك نتائج وجود النفط لسكان المنطقة. فحياة كل من يعيش في العالم العربي تتأثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالنفط. ولعلّ تأثير هيمنة النفط اليوم تحت وطأة الحصار والتراجع بعدما فقد الكثير من سلطانه

الذي تمتع به في السبعينات وفي جزء من الثمانينات، لذا تنعكس علينا اليوم نتائج ذلك. ونحن نرى مدى أهميته ودوره، وبخاصة في ظل فساد الأنظمة السياسية العربية وقيام العنف والتحديات في وجه المجتمعات . . . الخ. وأنا أعتقد أن الحركة الأصولية كانت إحدى المخلفات الثانوية لعصر النفط. فالدول المنتجة للنفط هي التي أحاطت تلك الحركة برعايتها ومدّتها بالقوة حين أرسلت أعداداً هائلة من الشبان إلى أفغانستان. وحينما قفل هؤلاء عائدين إلى مجتمعاتهم المختلفة أخذت الحركة تنمو وتتسع. كذلك قل بالنسبة إلى أنور السادات الذي حاول كبح جماع المعارضة الديمقراطية والعلمانية التي قامت في وجه سياسته ومواجهة أعدائه بأن شجع الأصوليين ووفر لهم الفرص ـ إلى جانب إمكاناتهم وطرائق التنظيم التي كانوا يتمتعون بها في الأصل ـ لكي ينضموا إلى النشاط السياسي ويعززوا قدراتهم المالية. . . ولعلّ بعض النتائج التي تطالعنا اليوم على الأرض هي وليدة عقلية النفط والشكل المتخلف والرجعي الذي يطبع الأنظمة السائدة في الدول المنتجة للنفط، وطريقة تعاملها مع الأفكار والتنظيمات.

أبعاد: هل يمكن ملاحظة الفروق بين الدول المنتجة للنفط التي موّلت موجة الأصولية هذه وبين المنظمات الأصولية نفسها؟

منيف: عند النظر بإمعان في هذه الظاهرة، يلحظ المرء أنها تتمتع بحركة داخلية ومنطق ذاتيين، وأنها تتجلى بأوجه متعددة. ويكمن أحد الأسباب الرئيسية للتمويل الذي تؤمنه الدول المنتجة للنفط ذات الميول الأصولية في الإعاقة أو الحماية؛ أما اليوم فقد تبدلت الأحوال. وفي الوقت نفسه، نرى أن جزءاً من الحركة الأصولية تحرّكها المشاعر المريرة التي ولّدتها العوامل السياسية

والاقتصادية والاجتماعية إلى جانب البحث عن القدرة الكافية للقيام بالتغيير. غير أن بعض القادة العرب ممن دعموا تلك الموجة تحركه دوافع مختلفة. ويجدر بنا أن نميز هنا بين المعتقد الديني العام الذي يعتنقه الشعب وبين الحركة السياسية الأصولية، إذ يمكن أن يؤلف الشعور الديني الشعبي معتقداً يلتزمه الكثيرون خلال مراحل تاريخية مختلفة بوصفه ملاذاً يفزع إليه المظلومون تطلعاً نحو خيار أفضل. وتلك النزعة الدينية يسهل إدراكها. أما ما لا يجوز تقبله فهو الحركة السياسية الأصولية التي تستغل هذا المعتقد والمشاكل التي ينوء تحت نيرها الشعب بغية إعادة هيكلة المجتمع بما يتناسب مع نموذج معين ينحو نحوه. وكما ذكرت سابقاً، يمكن السيطرة على هذه الظاهرة في بداياتها الأولى، غير أنه يستحيل السيطرة على نتائجها في النهاية. تلك هي حال الحرب، إذ يسهل إشعال فتيلها لكن ما من أحد يستطيع التكهن بما ستؤول إليه. وهذا ما يحصل حالياً في المنطقة، سواء في الجزائر أو في السودان أو في مصر.

أبعاد: هل تعتقد أن ذلك قد يؤثر في المجتمع المدني في العالم العربي؟

منيف: بالطبع... وبكل تأكيد.

أبعاد: وهل المضامين إيجابية أم سلبية بوجه أساسي؟

منيف: إنها سلبية في معظمها. فالاختراقات التي حققها المجتمع المدني العربي خلال الفترة التي تلت الاستقلال قد تحطمت على صخرة السلطات السياسية الجائرة والموجة الأصولية التي تأتي على كل أنواع البنى المدنية التي لا توافق عليها. لقد شهدنا تراجعاً جلياً لربما زادت من حدته الطريقة التي تعاملت بها مختلف الأنظمة مع المسألة. أنا أرى شخصياً أن الديمقراطية هي

الوسيلة الوحيدة التي يمكن الركون إليها لمعالجة هذه القضية. ونظراً إلى المناخ السياسي السائد وانتشار القمع والتفاوتات الطبقية والاعتماد الكلي على الغرب، يتعذّر علينا استئصال جذور الأصولية، فواقع الحال أن هذه العوامل تخلق جواً يمكن الأصولية أن تنمو فيه وتنتشر. عندما يُمنح الناس حرية الرأي والتنظيم والتعبير، وحين يتسنى لهم إمكان العمل في تلك المجالات والاشتراك في صنع القرارات، سوف تنحسر لا محالة موجة الأصولية هذه. أنا لا أعتقد أنها ستزول نهائياً، لكنها ستتراجع بلا شك. لطالما اختبرنا هذا الجدل في المنطقة، فقوة الحركة الأصولية تتناسب عكساً مع الطريقة التي تتعامل بها الأنظمة معها. أضف إلى ذلك أن قوة الحركة الوطنية في الدول العربية تؤدي دوراً مهماً أيضاً، وحين تغيب هذه الحركة أو حين يسود الفراغ تنمو الحركة الأصولية ويتسع نطاقها.

أبعاد: كيف تقوّم دخول الأصوليين الإسلاميين أخيراً إلى البرلمان في كل من الأردن والكويت ولبنان ومصر مثلاً وإلى الحياة البرلمانية في العالم العربي بعامة؟

منيف: كما ذكرت في كتاب يحمل عنوان **الديمقراطية أولاً؛ الديمقراطية دائماً**، تحظى مسألة البرلمان والانتخابات والمشاركة بأهمية أساسية بالنسبة إلى العالم العربي اليوم. فالتجربة الديمقراطية بقيت تاريخياً كثيرة النواقص، على الرغم من وجود بعض العلامات والظواهر الإيجابية الملموسة. فمع انتشار المظاهر الديمقراطية في مصر والأردن وسوريا والكويت والمطالبة بذلك في الدول الأخرى، يبقى التمثيل مسألة تعوزها الدقة والمصداقية. يتعين علينا أن نشدد على وجود المؤسسات التمثيلية، غير أن النواقص البارزة لا تسوّغ بتاتاً إلغاء تلك الآليات. حين تسلم العسكريون دفة القيادة في العالم

العربي، لجأوا إلى تلك المظاهر عوضاً من سد ومعالجة نواقصها.

أبعاد: هل هناك من قطاع معين في المجتمع العربي يمكنك أن تلحظ فيه أي تقدم باتجاه المعايير الديمقراطية.

منيف: بصراحة يتعذر علي ذلك في الوقت الراهن، إن معظم المعايير الحالية مشوَّه أو زائف. ونحن نحتاج إلى المزيد من الوقت لإحداث تغيير جذري تنتج منه أشكال ومظاهر سليمة.

أبعاد: قام إدوارد سعيد أخيراً بزيارة بيروت وألقى العديد من المحاضرات تتناول إحداها المفكرين العرب اليوم. كيف تنظر إلى هذه المسألة؟

منيف: لا ريب في أن المفكرين اليوم يتخبطون في مهب العاصفة. والمطلوب بالطبع هو صوت واضح وجدي، غير أنه لا يمكننا التوقع بأن يحل المفكرون وحدهم المشاكل التي تواجهنا، علماً بأنه في وسعهم التعبير عن تطلعات الأغلبية التي تقبع في الصمت والعاجزة عن التعبير، ودعوة إدوارد سعيد في هذا الاتجاه.

أبعاد: لقد أثار سعيد مشكلة العزلة التي يغرق فيها مفكرو اليوم. أفلا يصعب ذلك تمثيل المجتمع؟

منيف: لا شك في أن المفكرين اليوم أكثر عزلة من السابق، كما يفرض عليهم المزيد من العزلة أيضاً. قد يكون صوتهم خافتاً اليوم غير أنه يتوجب عليهم مواصلة النضال حتى يتناهى صوتهم إلى مسامع الجميع، لأن لهم تأثيراً بطريقة أو بأخرى. وعلى الرغم من أن تلك العزلة مفروضة فرضاً وأن المفكرين يعانون صعوبات في التفاعل مع المجتمع، فإنه يتعين عليهم تقويم دورهم الذي يقضي، على الرغم من العزلة، بمد جسور التواصل أو الترابط. أما شعور العجز عن القيام بهذه المهمة الذي يخالج كيان المفكرين فيؤدي إلى

توطيد عرى العزلة. وعلى وجه العموم لا يمكننا الإنكار أن الفترة الحالية تحفل بالمشقات والصعوبات.

الاهتمامات المستقبلية

أبعاد: لقد عالجت رواياتك عصر النفط والحرية السياسية في العالم العربي والعلاقة بين الغرب والشرق. فهل هناك من نوع أدبي أو موضوع عام تود التطرق إليه في المستقبل؟

منيف: في الواقع يرواد ذهني العديد من الموضوعات.

أبعاد: هل يخالجك شعور أن ثمة موضوعاً مهماً لم تعالجه بعد؟ أم تود متابعة مسيرتك على خطى رواية سيرة مدينة أو، بتعبير آخر، «تسجيل التاريخ»؟

منيف: في بادىء الأمر تكثر اهتماماتي وتتنوع، فهناك العديد من الموضوعات التي يمكن معالجتها في إطار روائي. غير أنه قد يكون سابقاً لأوانه تصور أي أعمال مستقبلية يمكن الحديث عنها الآن، علماً أن بعض الموضوعات يستأثر بالأولوية وأرغب في معالجته. بما في ذلك كتابة عمل يقدم العرب على وجه منصف وعادل ويلقي الضوء على إمكاناتهم ونواقصهم. ذلك يمثل موضوعاً يغوي بمعالجته. هذا إلى جانب موضوع آخر أود معالجته وهو موضوع المهجرين أو اللاجئين الذي يزدادون عدداً. وليس خافياً أن التهجير موضوع متعدد الجوانب، فالنظر في الموجات الهائلة المتحركة من الناس التي تتدفق من كل حدب وصوب أمر لا بد من التمعن فيه. ففي الماضي هاجر البدو على نطاق واسع من مكان إلى آخر في المنطقة، ونشهد اليوم موجات ضخمة من الهجرة السياسية وإلى أماكن أبعد كما هي حال آلاف العراقيين مثلاً الذين يعيشون خارج بلادهم. ويواجه معظم مناطق الشرق الأوسط هذه المشكلة

بطريقة أو بأخرى، وهو أمر أود التطرق إليه في المستقبل لأنه يمثل موضوعاً واقعياً يتعلق بنقص الحرية والشروط الإنسانية، ليس في السجون فقط إنما في الحياة اليومية أيضاً. كما أن انعدام التوازن ضمن العائلة الواحدة والمجتمع مسألة تغري بالتطرق إليها. جل ما تبقى هو إيجاد الفرص أو الظروف الملائمة لتلك الموضوعات المتعددة.

أبعاد: إذا ما قررت معالجة موضوع العلاقة بين الشرق والغرب هل ترسم في ذهنك صورة مستمعين معينين في الغرب؟

منيف: لستُ على يقين من ذلك. غير أنني أعتقد أن المهاجرين قد ذاقوا مرارة العديد من الصعوبات. ولم يتسن لي اختبار تلك الظاهرة إلاّ بصورة جزئية خلال إقامتي في باريس. هناك الكثير من المغاربة والأفارقة الشماليين يعيشون في فرنسا معزولين. والفرق واضح في الثقافة وطريقة النظر إلى الأمور، وفي انشغال هؤلاء في ما يدور في بلادهم التي غادروها من مشاكل. هذا موضوع يمكن أن يزيل الغموض عن الكثير من الأمور أمام جماعة واسعة من القراء إذا ما عولج. فإذا ما عكست مشاغل شعب تشاركه العيش، وهو لك بالجار القريب، قد تأتي بالحلول حالما تبرز المشاكل. كما أفترض أن التوجه إلى أناس محايدين، ومخاطبة ضمائرهم، وعرض الهموم بصدق ونزاهة، لا بد أن يحرك لديهم الفضول والرغبة في المعرفة والمتابعة، وهذا هو القارىء الذي أبحث عنه.

أبعاد: لقد عالج الأدب العربي موضوع المنفيين السياسيين، مثل المفكرين (والنشاط سياسياً) وأفواج اللاجئين مثل الفلسطينيين. هل تعد المثال الذي أوردته عن الأفارقة الشماليين في فرنسا نوعاً آخر من المبعدين، وتحديداً

«المهجرين الاقتصاديين» الذين يواجهون بدورهم معضلة الاندماج في الثقافة الجديدة؟ هل يمثل ذلك موضوعاً ترغب في معالجته؟

منيف: إنها حقاً لمشكلة مهمة. فحتى الآن، ولسوء الحظ، لم يعالجها أدبنا على النحو الملائم. قبل سنوات عدة قرأت كتاباً للطاهر بن جلّون تحت عنوان **أقصى درجات العزلة**، وهو يلقي الضوء بصورة واقعية على بعض المهاجرين الذين غادروا أفريقيا الشمالية نحو فرنسا، العثرات التي تعترض سبيلهم وعجزهم عن الاندماج في المجتمع وما يواجهونه من تهميش. أما اليوم وبفضل الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر فيها أفريقيا الشمالية، فأتوقع أن تزداد الهجرة حدة وتولد مشكلات تزداد تفاقماً. عندما بدأت موجات الهجرة خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية، كانت فرنسا في أمسّ الحاجة إلى القوة العاملة. ومع تطور الاقتصاد وتقدمه تقلصت حاجات فرنسا واقتضى الوضع إجراء عدد كبير من الدراسات التي تهدف إلى تحديد الطريقة الملائمة لفهم المشكلة. أود أن أستفيد من فترة فرصة إقامتي في فرنسا لأعالج هذه المشكلة الأساسية. لعله يوجد اليوم عدد من الكتاب وسواهم ممن تسمح لهم ظروفهم بالكتابة والمعالجة والتطرق إلى هذا الموضوع المعقد. ولا بد من الإشارة إلى أن الموضوع قد عولج سابقاً في بعض من الأفلام.

أبعاد: لقد عقدت العزم على تكريس نفسك تكريساً كاملاً للكتابة الأدبية. فهل أنت تنحدر من عائلة لها تقاليد أدبية أم أن خيارك أملته عليك كتاباتك؟

منيف: لا خلفية أدبية في العائلة، فالظروف التي طرأت على مر الزمان أوقدت فيّ الرغبة في التعبير عن نفسي حول ما يجول في

خاطري في شأن المجتمع وموضوعات الساعة وأحلامي وتطلعاتي.

أبعاد: هل ساهمت تجاربك في مجال النفط في أعمالك الأدبية بوجه أساسي؟ وهل ينتابك شعور بأن لا رابط يربط اليوم بينك وبين هذا المجال أم ثمة روابط لا تزوال قائمة؟

منيف: صحيح أنني تركتُ عملياً قطاع النفط، لكنّ تجربتي في هذا الميدان تعد قاعدة مهمة ومنهلاً أساسياً زوّدني التفاصيل والمعرفة، وإدراكاً أبعد غوراً لماهية المشكلة النفطية وعواقبها. لا ريب في أن للميدان الذي يعمل المرء فيه يومياً تأثيراً، وينعقد بين الاثنين عقد حميم يسمح باكتشاف العديد من الأمور التي تخفى على الغير. لقد أكسبتني دراساتي الأكاديمية في حقل اقتصاديات النفط وخبرتي الطويلة نسبياً في المجال نفسه، عنصراً بالغ الأهمية، وساعدتني جليل المساعدة على وضع بعض رواياتي ولا سيّما **سباق المسافات الطويلة**، الذي يتمحور حول استغلال النفط. صريح العبارة أنني استفدت من ذلك عظيم الإفادة. وما زلت أتابع هذا الميدان من خلال القراءة والمراقبة، ومعرفة ما يجري في هذا المجال، لأن الإنسان لا يستطيع أن يتخلى فجأة، أو دفعة واحدة، عن القضايا والأفكار والهموم التي كوّنته، هذا مع الإشارة إلى أنني اليوم كاتب روائي ولست عاملاً في مجال النفط، كما كانت الحال خلال عشرين سنة متتابعة.

الرواية وشجون أخرى(*)

السؤال الأول: منذ مطلع السبعينات إلى مطلع التسعينات من هذا القرن، كتبت القمع العربي بطارفه وتليده، مرتين، وفي هذا السياق كان لك في الشأن الديموقراطي مساهماتك الكتابية الهامة، غير الروائية. لقد أزفت نهاية القرن، فكيف تطل على القرن الحادي والعشرين من هذه الزاوية؟

الجواب: أخشى القول، كي لا اتهم بالتشاؤم، إن الوضع في نهاية القرن، ومشارف القرن القادم، أسوأ وأكثر انسداداً، مما كان عليه في بداية الاستقلالات وقيام الدول القطرية منتصف القرن الحالي.

في ذاك الوقت كانت بداية تكوّن الدولة بمعناها الحديث: الدستور، القانون، الفصل بين السلطات، الانتخابات شبه الديمقراطية، حرية الصحافة والتعبير وتكوين الأحزاب، وجود القضاء والمحاكمات العلنية، وأيضاً، وقبل كل شيء: الشارع، بما يعنيه من المراقبة والاعتراض والاحتجاج، وإمكانية الضغط لتغيير الأوضاع.

(*) مقابلة مع مجلة «الجديد» العدد 12، 1996. أجرت المقابلة نعمت خالد.

في ذاك الوقت كانت بداية تكوّن المجتمع المدني، بمؤسساته ونقاباته وأحزابه، وبداية ممارسة الرأي العام لدوره، ومحاولة خلق تقاليد وأعراف، دون قهر مباشر، ودون إشهار سيف الحسبة.

الآن، في نهاية القرن: لا يزال القمع، صريحاً أو مموهاً، سيد المواقف في الساحة العربية. والقمع هنا لا يعني فقط السجن السياسي، إنه يتجاوز ذلك إلى كل جزئية من حياتنا المعاصرة. يبدأ من الميلاد ولا ينتهي مع الموت، وما بين الميلاد والموت سلسلة متصلة من القيود والفرض والقهر.

لقد تراجع مفهوم الدولة في نهاية القرن، يا للسخرية، إلى مفهوم ما قبل الدولة؛ تراجع إلى مفهوم القبيلة والعشيرة والطائفة، وحتى إلى الكيانات الأصغر. من حيث العلاقة والولاء، أي انتفى مفهوم الدولة والقانون والمشاركة وتبادل السلطة وحرية التعبير. ليس ذلك فقط، تمَّ تجاوز مفهوم القبلية بما يتعلق بالحقوق واقتصر على الواجبات. وهكذا نجد أنفسنا نعيش في ظل منطق القبيلة، وفي جانبها السلبي فقط، دون أن نحصل على مزاياها.

على الفرد، في المرحلة الراهنة، الخضوع بشكل كامل لكل ما يملى عليه من قبل السلطة، ومن قبل المجتمع، ومن قبل الكيانات التي يُفترض أنه منتم إليها، دون أن يكون له حق الاعتراض أو الاختلاف، ودون أن يكون له بالمقابل الحقوق التي كان يتمتع بها فرد القبيلة في أزمنة غابرة.

إذا قدّر للإنسان أن ينجو من سجن السلطة، فإن سجن المجتمع بانتظاره، إذ لا يستطيع إلا الامتثال لما يُملى عليه، لما يراد منه، استناداً إلى أفكار وعلاقات وتراتبية تفرضها التقاليد والاعتبارات التي انحدرت من العصور الوسطى، ولا تزال تمارس نفوذها وسطوتها،

دون القدرة على مناقشتها أو تغييرها.

كيف يمكن للديمقراطية أن تجد لها مكاناً في ظل هذا الإرهاب الذي يُمارس من قبل السلطة والمجتمع معاً؟ وكيف نستطيع أن نعيد للمسميات أسماءها الحقيقية، وأن نرجع العربة إلى السكة، كما يقال؟

إنه التحدي الكبير الذي يواجه العرب في هذا المنعطف الخطير من حياتهم، وبالتالي يحدّد قدرتهم على البقاء والاستمرار.

صحيح أنه لا يمكن الدفاع عن الوضع الراهن، المليء بالأعطاب المعترف بها حتى من الحكّام، وليس للصيغة الحالية القدرة على الاستمرار، لكن سؤال التحدي: كيف يمكن اختصار الكثير من العذاب والتأخير في الانتقال؟ وما هو المطلوب الآن وفي المستقبل؟

إن الديمقراطية هي الحل، وهذا الحل لا يهبط من السماء وإنما ينبع من الأرض، ويمارسه البشر.

الديمقراطية هي ممارسة يومية، بالإضافة إلى أنها تراكم. تبدأ من لحظة التقاء اثنين، وليس لها حدود أو نهاية. الديمقراطية سلوك يومي ينبع من قناعة، وتعتمد على أنه مقابل الحقوق تترتب واجبات يجب أن تُؤدى، ضمن نسق من العلاقات متفق عليه وملزم للجميع. وهي عقد اجتماعي بمقدار ما تلزم الحاكم تلزم المحكوم، استناداً إلى أسس واضحة، ومقررة بالقانون، وليست هبة من أحد، ولذلك يجب أن يُدافع عنها وأن تُحمى من طرفي العقد، ومرحلة التطور تُحدّد ما يمكن الآن وما يمكن غداً، دون حرقٍ للمراحل ودون النكوص عما أصبح حقاً مكتسباً وخطوة نحو المستقبل.

لا حاجة للاستطراد جواباً على هذا السؤال، فالجميع يحس، بل ويعيش، في المأزق الخطر، ويريد ويبحث عن الخلاص، وربما

الفرصة الآن متاحة أكثر من أوقات سابقة كي نُقدِم على خطوة جريئة نحو ديمقراطية حقيقية، لأن عن طريق الديمقراطية يمكن أن نختصر الكثير، وندخل إلى العصر، خاصة وأن الشعوب، جميع الشعوب، دفعت ثمناً غالياً في محاولة لاكتشاف دروب أخرى، ودفعت لقاء ذلك الزمن والجهد وملايين الضحايا، فهل نجرؤ على التعامل مع بداية القرن القادم بهذا المنطق، وبهذا الأسلوب؟

السؤال الثاني: لعبد الرحمن منيف صلته الخاصة بالفن التشكيلي، وإذا كان بعض ذلك قد تجلى فيما كتبت في هذا الفن وعنه، فإنني أرجو أن تحدث قراءك عما بين الفن التشكيلي وبين عالمك الروائي، ولعل الحديث يصل إلى ما بين هذا الفن وبين الرواية بشكل عام.

الجواب: «روحّوا عن القلوب ساعة بعد ساعة، لأن القلوب إذا كلّت عميت» هكذا جاء في الحديث الشريف.

ولأن «ثوريي» السياسة والكتابة في العصر العربي الذي نعيشه يفترضون أن الجدية تتمثل بالكلمات الفخمة ذات الرنين العالي، والشعارات الكبيرة، وأيضاً بالبطل الإيجابي الذي ينتصر على كل أعدائه، والذي لا يعرف الخوف أو الابتسام، لأن الموقف يستدعي حشد كل شيء من أجل المعركة، فقد اتخذتُ موقفاً معاكساً منذ وقت مبكر: أن أحب أشياء كثيرة لا يحبها «الثوريون»، أو يتظاهرون أنهم لا يحبونها. أحببت القراءة لدرجة الإدمان. أحببت الموسيقى لدرجة إفساد الآخرين. أحببت المسرح لدرجةٍ أفضله على الاجتماع الحزبي. أحببت الوردة والورقة الخضراء والشكل الجميل، وهكذا وجدت نفسي، ومنذ وقت مبكر، متورطاً في أشياء لا يحبها «الثوريون»!

لم يكن هذا الموقف رغبة في المشاكسة، وإنما لتقديري أن الأشياء مترابطة متداخلة، وأيضاً مشتبكة ومتشابكة، بحيث لا يمكن

فصلها عن بعضها، أو لاَ يمكن أخذها مجزأة. فالثوري، سياسياً أو كاتباً، إذا لم يستطيع اكتشاف الصوت الجميل، أو اللحظة البراقة؛ إذا لم ير في الحياة هذا الطيف الهائل من التنوع والغنى والتداخل لا يمكن أن يكون سياسياً جيداً أو كاتباً جيداً.

لينين الذي لم يكتشف روسيا من خلال التقارير الحزبية والاحصائيات بالمقدار الكافي، اكتشفها من خلال تولستوي. وساعده تولستوي على هذا الاكتشاف دون ضجة، دون ادعاء أنه يقدّم تقريراً للآخرين. وكان هذا الاكتشاف عاملاً مساعداً في أن يكون لينين ثورياً حقيقياً.

ولينين ذاته ذهب إلى كولن في ألمانيا لا ليدرس وضع الطبقة العاملة هناك، وإنما ذهب لرؤية الكاتدرائية، وهي إحدى إنجازات الفن المعماري العالمي، ليتأكد من قدرة البشر وعبقريتهم على اجتراح المعجزات، وهكذا توصل إلى معادلات من نوع معين: أدوات التعبير، بما فيها الفن، يمكن أن تقدّم لنا زاداً وإضافات لا نجدها في مكان آخر. أو تقدّم بشكل آخر.

صلتي بالفن التشكيلي من أيام الطفولة، منذ أن بدأت أرقب الغيوم وهي تتصادم، وهي لا توافق على الانتظام أو الامتثال لشكل واحد. منذ ذلك الوقت أصبح الشكل، وتغيّر اللون، سؤالاً أساسياً. ترافق ذلك مع تغير الطبيعة، انتقالها من فصل إلى آخر ومن لون إلى ثانٍ، وأيضاً اكتشاف البشر وهم يتغيرون من موقع إلى موقع، من شكل إلى نقيضه!

لا أزعم أنني ولدت فناناً. لقد ولدت مثل سائر البشر. الفرق أني عوّدت عينيّ على رؤية الأشياء وهي تتحرك، وهي تتغير، وهذا يؤدي بالضرورة لاكتشاف الأشياء في حالة حركتها.

الكلمة واضحة، أو أكثر وضوحاً من الصورة، والكثيرون يحبون هذا الوضوح ويكتفون به، ولأن الفن، التشكيل والموسيقى، ليس بهذا القدر من الوضوح فقد أحببت أن أشترك مع الآخر في اكتشافه ثم الوصول إلى وضوح من نوع آخر، ولذلك تجاسرت على الدخول في الدهليز نصف المعتم، الفن التشكيلي، علّي أكتشف، أولاً، ثم أحرّض الآخرين على التمتع بهذا العالم الذي يحتاج إلى بعض الجهد من أجل اكتشافه.

أحس الآن أني أتمتع برؤية اللوحة، بإعادة اكتشافها، بتصوّر المراحل التي مرت بها، وبالأجواء التي رافقت رحلتها منذ أن كانت حلماً إلى أن تجسدت صورة يمكن أن يراها الجميع.

أما العلاقة بين الرواية والفن التشكيلي، فلا أعتقد أن الروائي يمكن أن يكتب دون أن يكون مالكاً لكم هائل من الصور والأشكال والحالات. لون الوجه، شكل الجبهة أو الشفتين، حركة اليدين أثناء الصمت أو الحديث، ما يرتسم على الوجه في حالة الانفعال أو السخرية، كلها صور يمكن أن تتحول إلى كلمات، إلى صور مكتوبة، ولذلك فإن الروائي معنيٌّ بها إلى أقصى حد، لأنها زوادته الحقيقية. أما إذا لجأ إلى الافتراض، أو الوهم، فإنه يفقد الدقة والحرارة، ويبدو وكأنه يرسم على الماء أو على الهواء.

لقد اكتسبت الكثير من الفنون الأخرى في كتابة الرواية: الألوان والأشكال والعلاقة بين المشاهد والاشياء، ويمكن لغيري أن يحدد العلاقات والمسافات، لأن من يكون داخل الغابة لا يستطيع أن يرى إلا الشيء القريب، المباشر!

أمر آخر أحب أن أشير وأؤكد عليه: هناك قطيعة بين الفنون وأدوات التعبير، وكل فن وكل أداة تعبير تنحت في صخرها بمفردها وبمعزل عن غيرها، وقد يكون هذا من النواقص الملفتة للنظر في

حياتنا الثقافية المعاصرة، بحيث تبدو، بمجملها، فقيرة، أو متباعدة، ولا تستفيد من الإنجازات التي تحققت لبعضها، مما يستوجب أن تقام جسور، وأن تنشأ علاقات بين الفنون وبين أدوات التعبير المكتوبة، لأنها تغني نفسها وتغني بعضها في نفس الوقت، وقد يكون هذا أحد المطالب الأساسية من أجل التغلب على الفقر الثقافي.

السؤال الثالث: كتبت سيرة عمان، فاشتققت للكتابة أن تكون سيرة مدينة. أين الراوي والمؤرخ والفنان؟ لم هذه التجربة سواء على المستوى الشخصي أم على المستوى الثقافي العام؟

الجواب: «سيرة مدينة» هي استعادة لصورة وطفولة مكان أليف؛ هي محاولة لمحاربة النسيان والغياب اللذين يتقدمان مثل البلدوزر ليكتسحا كل شيء أمامهما، ولذلك ارتأيت أن أقف في وجه ما يريد أن يُغيِّب تلك الصورة ويمحو تلك الذاكرة، فكانت «سيرة مدينة».

مما يلفت النظر، في كتاباتنا المعاصرة، أننا لا نرى أقرب الأشياء إلينا، ربما لأنها مألوفة، عادية، لا تستحق التوقف أو التسجيل، لكن ما يكاد بعض الزمن، وليس كل الزمن، يمضي، حتى تنزلق من الذاكرة وتنتهي إلى الأبد. وهذا هو حال المكان الذي نعيش فيه، المدينة التي نعيش فيها، بحيث تبدو صورة الأماكن، بعد أن تبتعد قليلاً، مشوشة، غائمة، وكأنها لم تكن أماكن حقيقية.

ما أردته في هذا النص أن أجمّد الزمن لبعض الوقت، كي أستعيد ليس فقط صورة الأماكن والأشياء والبشر، بل ونبض الحياة الذي كان ذلك الوقت، وهذا ما استدعى أن يكون نص سيرة مدنية مزيجاً من الرواية والتاريخ والفن والتسجيل، في محاولة لإعادة رسم المدينة بما كانت عليه من شكل وعلاقات، خاصة وأن ما بقي منها

في ذاكرة الناس القليل القليل، أي مجرد فتات صغيرة متناثرة.

إن المدن هي البشر، هي التاريخ، وبالتالي فإنها الذاكرة الحقيقة لما كان ولما يجب أن يبقى من صورته ومن ذكراه.

يضاف إلى ذلك، أن من أكثر الموضوعات «المظلومة» في كتاباتنا الراهنة المدن التي عشنا فيها، الحاضنات التي استقبلتنا وأعطتنا كل شيء، ولم نعرف كيف نقول لها: شكراً.

كان البلدانيون العرب القدامى لا يكتبون فقط عن المدن التي عاشوا فيها، عن مائها وهوائها، عن جوامعها وتكاياها، عن نبلائها وصعاليكها، عن حرفييها ووراقيها؛ إذ بالإضافة إلى ذلك كله كانوا يكتبون عن أخبار المدن الأخرى التي زاروها، أو حتى سمعوا أخبارها من المسافرين!

رحل ابن جبير من الأندلس إلى مكة، وفي تلك الرحلة لم ير شيئاً إلا وسجله، وبهذه الطريقة حفظ لنا ثروة من المعلومات لا نجدها في كتابات أخرى. ومثله فعل بلدانيون كثيرون.

الآن لو حاولنا أن نستعيد ملامح مدننا العربية قبل خمسين أو ستين سنة قد لا نجد إلا ما كتبه الآخرون عنا، إضافة إلى بعض الصور المتناثرة والمعلومات المشوشة. أما إذا رجعنا إلى ثلاثية نجيب محفوظ فإننا نجد فيها أشياء لم يفطن الكثيرون لتسجيلها، وكان يمكن أن تتلاشى وتغيب لو لم يقم هو بهذه المهمة «التاريخية».

سيرة مدنية إذن استمرار لتقليد كان موجوداً في تراثنا، ومحاولة إحيائه من جديد، وهي أيضاً ذاكرة إضافية لإعادة قراءة مدينة في طفولتها وأول الشباب، كيف كانت، وكيف تطورت، ولماذا أصبحت هكذا الآن.

المدن في الأماكن الأخرى تحظى بكمٍ وافر من الاهتمام والعناية

والمتابعة الدقيقة، بحيث يستطاع معرفة كل طور من أطوار حياتها، وما هي العوامل والعناصر التي أثرت فيها، وتركت بصماتها عليها. أما بالنسبة لمدننا العربية فإنها بلا تاريخ، إذا صحّ التعبير، أو أن تاريخها خيالي أو ملفق، بحيث نعيش حياتنا كلها فيها، ولا نعرف عنها إلا القليل.

إن لدى الكثيرين ما يقولونه حول المدن التي عاشوا فيها؛ كيف كانت الأماكن والحياة والبشر؛ ولو دُوِّن بعضٌ من هذا الذي عاشوه وعرفوه لتكونت لدينا نظرة مدينية، وتالياً، تقاليد مدينية، لكن يبدو أن مفهوم المدنية بمعناه الحديث، والذي يجب أن يسود، لم يتكون بعد، وهذا ما يفسر، من بعض الجوانب، ندرة الكتابات عن المدن، أي عن الأماكن، مما يعني أن المدنية لم تترسخ بعد في وجداننا، وتالياً في ذاكرتنا.

السؤال الرابع: من النقاد والكتاب الحداثيين من يعدّك شيخ الرواية الكلاسيكية العربية في غير زمانها، ما قولك في ذلك؟

الجواب: من حسن حظ الرواية أن ليس فيها مشيخة أو إمارة، إنها فضاء ديمقراطي فسيح، بحيث تقبل كل قادم جديد بترحاب، شريطة أن يكون روائياً جيداً، وصاحب همّ حقيقي.

الرواية ليست كالشعر، فهي لا تحتاج إلى أمير أو إلى شيخ. إنها بحاجة إلى تراكم وإلى إضافات متعددة ومتنوعة.

هذا أولاً؛ والأمر الثاني هو أن عمر الرواية العربية ما زال في أول الشباب، وبالتالي لم تتكون فيها، بشكل كامل وصارم، الأساليب والمدارس، بحيث يمكن التصنيف باطمئنان أنّ هذا كلاسيكي وذاك حداثي.. وهكذا.

الأمر الثالث: الرواية تشابه، أو يجب أن تشابه، الرسم في قضايا كثيرة. إذ لا يمكن الوصول إلى التجريد دفعة واحدة، كما لا يمكن الوثوق بالرسام التجريدي إذا لم يكن متقناً الأصول الأولية، الكلاسيكية، للرسم. ولذلك لا يعتد كثيراً بالتصنيفات التي قد يطلقها «الكتاب» الحداثيون على غيرهم.

قد تكون هذه المقدمة ضرورية في الإجابة على هذا السؤال، لأن المطلوب بقاء مناخ الرواية ديمقراطياً ومفتوحاً، ولأن الرواية بحاجة إلى كم كبير من الروائيين كي يكتبوا روايات جيدة ومتنوعة، لنستطيع القولَ بوجود هذا الجنس الأدبي ورسوخه، وأيضاً باحمالاته الإيجابية القادمة.

إن الروائي لا يكبر على جثة آخر، خاصة إذا كان روائياً مثله وسابقاً عليه، وربما العكس هو الأكثر صحة، لأن الأول يمهد للآخر، يفتح له الطريق، يساعده في بلورة صيغ وأساليب جديدة، وبهذه الطريقة وحدها يتولد مناخ روائي يؤدي إلى التفاعل وتبادل الخبرات وتطوير الأساليب.

هذا ما أريد أن أقوله الآن، وسوف يحكم التاريخ الأدبي على أن الحداثة، في كل شيء، ليست يافطة تُرفع، أو كلمة تطلق، وإنما هي شيء يُصنع، ووقائع تتحقق على الأرض بالإنجاز الفعلي!

السؤال الخامس: فيما بدت الصحراء فضاء للذات في مدن الملح، بدا البحر فضاء الآخر الغربي، ولقد قام ثمة سباق المكان، ودراما الحياة المناسبين في الرمل وبالمفردات الباشلارية. ماذا يعني لك ذلك بصدد رواياتك عامة ومدن الملح خاصة؟

الجواب: تأكيداً لما قلته في الإجابة على بعض الأسئلة السابقة، فإن المكان لم يتجذر بعد في الرواية العربية. ما يزال المكان شيئاً

هلامياً أو متخيلاً، وبالتالي لم ينهض بالمقدار الكافي ليصبح جزءاً من معمار الرواية، ولم تكتسب الرواية، نتيجة لذلك، نكهة المكان بالمعنى الفعلي.

إن عدداً كبيراً من الروايات العربية تجري، أو تقع أحداثها، في أماكن مغلقة، أو حسب التعبير السينمائي تُصنع لها ديكورات تلائمها، ولذلك تفتقر إلى الحياة الحقيقية الموارة، وإلى النبض الحيّ، وقد يكون ذلك ناتجاً عن القراءة، خاصة رواية الآخر، أكثر مما هو معاش بالتجربة والمشاهدة العيانية. بل أكثر من ذلك، أن بعض الروايات العربية تستعير الأشجار والأسماء وحتى العواطف من روايات غربية. وهكذا فاتنا أغلب ما حولنا، ولم نستطع بالتالي أن نقدّم رواية يمكن أن تُكتشف هويّتها من الصفحات الأولى، حتى لو سقط عنها اسم كاتبها، كما هو الحال بالنسبة للرواية اليابانية ورواية أميركا اللاتينية.

المكان ليس شيئاً جامداً أو محايداً، إنه الحاضنة التي تتكون فيها الأفكار والعلاقات، وتكتسب من خلالها حتى الملامح ونمط القول والنظرة، وبالتالي يترك المكان بَصْمَته القوية على البشر والشجر وكل ما ينهض فوقه.

وباعتبار أن الصحراء تشكل معظم المساحة العربية، فقد تركت تأثيرها، بأشكال كثيرة، وإن تكن بعض الأحيان مموهة أو خفية، على طريقة التفكير والسلوك، ولعبت دوراً بارزاً في النظرة إلى الزمن والعمل والولاء، بحيث تبرز في المنطقة العربية، أكثر من الأماكن الأخرى، رابطة الانتماء إلى الدم أكثر من رابطة الانتماء إلى الأرض.

كان على الرواية العربية أن تتصدى لهذا «المكان»، وأن تقرأ ما يتولد عنه من نتائج، ومما زاد بضرورة هذا التصدي ظهور الثروة -

اللعنة: النفط، في هذا المكان أكثر من الأمكنة الأخرى، وما خلّفه من آثار سلبية شملت المنطقة كلها.

لقد حاولت منذ وقت مبكر. نسبياً، أن اقترب من الصحراء، وكان ذلك بداية «بالنهايات»، وحين اكتشفت إمكانياتها واحتمالاتها لم أتردد في أن أكرّس كل جهدي من أجل الاندفاع إلى أعماقها، وهكذا قضيت سنوات عديدة في التحضير لهذه الرحلة الخطرة، ولما شرعت بأولى الخطوات تأكدت أن هذا «المكان» يمكن أن يعطي الرواية العربية أحد ملامحها المميزة، وبالتالي يضعها في مواجهة إحدى القضايا الكبرى التي يجب ألا تتردد في اقتحامها والتعامل معها: الصحراء والنفط معاً، وليس الصحراء الرومانسية أو الصحراء الجاهلية.

ليست «مدن الملح» رواية الحنين، أو العودة إلى الجذور، بمعنى المكان الأليف، حسب باشلار، وبالتالي ضرورة العودة إليه مرة أخرى، أو محاولة استعادته في الذاكرة كصيغة بديلة. إن هذه الرواية، بالدرجة الأولى، قراءة المكان وتأثيراته في مرحلة معينة، مما يقتضي تقدير احتمالاته وما يرتب من نتائج.

إذا كان البحر قد شكّل العمود الفقري للرواية الغربية، وأكسبها الكثير من ملامحها، وما يزال كذلك إلى الآن، فمن الجدير بالاهتمام أن يلتفت الكتّاب العرب المعاصرون إلى قراءة الصحراء ومعرفة انعكاساتها على الفكر والسلوك. هذا لا يعني أن تتمثل كل القراءة في الرواية حصراً، إذ يمكن أن تقرأ بأشكال ووسائل متعددة، ولعل من المفيد هنا لفت النظر إلى الجهد الذي بذله المرحوم علي الوردي في قراءة المجتمع العراقي والتأثير البدوي في تكوينه، وبالتالي تفسير الكثير من التصرفات والسلوك وحقيقة العلاقات السائدة. فإذا كان كم البداوة بهذا المقدار في بلد يعتبر غير

صحراوي، نسبياً، فكيف يكون الحال في الصحاري الحقيقية، خاصة إذا ترافقت الصحراء بالمال؟

إن حجم البداوة في داخلنا كبير، وبعض الأحيان نفاجأ ونفزع حين نكتشف أنه بهذا المقدار. أما مظاهر الحضارة والحداثة التي ندعيها فلا تعدو أن تكون قشرة خارجية، الأمر الذي يستدعي حفراً عميقاً، والتأسيس على أرض صلبة، تمهيداً للدخول إلى العصر. أما أن نحمل على أكتافنا هذه «الذخيرة» البدوية، ونموهها بربطات العنق والعطور الباريسية والآلات الحاسبة، فإنها لن تخفي الحقيقة الكامنة تحت السطح، والتي ستظهر عند أول منعطف، وستقول بالتالي أية علاقة لنا بهذا العصر!

يمكن القضاء على التخلّف أو تجاوزه، بالمواجهة وليس بالتخفي، وبدايةً بالاعتراف. ولعل الرواية، خاصة في المرحلة الراهنة، بمثابة كرسي الاعتراف الأول، فإن جلسنا فوقه وبدأنا بالكلام الصادق، فعندئذٍ نعرف من تكون وماذا يجب علينا أن نفعل الآن وغداً، ونكون قد قدمنا، في نفس الوقت، رواية يمكن أن يقال أنها عربية دونما خطأ في تحديد النسب أو الهوية، ومن خلال رابطة الأرض لا رابطة الدم!

السؤال السادس: في أغلب الممالك الروائية تقوم مسألة النحن والآخر، مما عرف بمسألة الشرق والغرب، أو الهوية أو وعي الذات والعالم على رأي نبيل سليمان. مرة أخرى، كيف ترى هذا كله الآن، وأنت تطل على قرن جديد وحال العرب والعالم كما ترى؟

الجواب: العلاقة بيننا وبين الآخر، ومنذ وقت بعيد، غير متكافئة، غير سليمة، وبالتالي غير عادلة، لذلك غلب على هذه العلاقة السجال الأقرب إلى الصراع من أجل تصحيح هذا الخلل،

والوصول إلى صيغة جديدة. والتاريخ في هذا المجال يقدم لنا من الوقائع الكثير. ومن الطبيعي أن تتصدى الرواية لهذا الإشكال، وأن تعبر عنه، وهذا ما جعلني، ومنذ الرواية الأولى، الأشجار واغتيال مرزوق، أواجه هذه المشكلة كسؤال يعنينا قبل أن يعني الآخر، لأنه على ضوء تحديد من نكون، وكيف يجب أن نكون، نقطع نصف المسافة في الاتجاه الصحيح.

الآخر يريدنا مجالاً حيوياً له، وموضوعَ دراسة، وأيضاً فسحة للمتعة والتفرج على الشعوب في طفولتها، والإبقاء على هذه الطفولة لتدوم المتعة والتبعية، وكي تستمر العلاقة المختلة.

هكذا يفكر ويريد الآخر، المستعمر، ونحن، من خلال التخبط والضياع، نقدم له المادة المناسبة، والحالة التي يتمناها. ولا يمكن تغيير هذه العلاقة إلا إذا عرفنا أنفسنا. ومعرفة النفس بمقدار ما تتضمن وعي الذات، فإنها تتحدد أيضاً بالعلاقة مع الآخر، وعبر هذا الطريق الشاق والطويل يمكن الوصول إلى معادلة جديدة.

المسألة، كما تبدو لي، ليست شرق ـ غرب بقدر ما هي علاقات مختلة بين طرفين. وإذا تمثلت لنا بهذه الصورة الآن، فقد تمثلت، ويمكن أن تتكرر، بغرب غرب في أوقات سابقة بين طرفين أو أطراف اختلت بينهم العلاقات، ودب بينهم الصراع.

وإذا كنت قد أجبت على جزء من هذا في السؤال الأول، فإن المرحلة التي نعيشها، ويعيشها العالم بأسره، الآن، يمكن وصفها بأنها مرحلة ذروة الانحطاط، إذا كان للانحطاط ذروة! وأنها أبشع صورة للبشرية في كل تاريخها!

دولة مثل الاتحاد السوڤياتي تستقيل من التاريخ دون طلقة، دون أزمة سياسية أو اقتصادية؛ ودولة مثل إسرائيل تتحدى وتعربد وكل

العالم، تقريباً، يقول لها: «ما أحلى الكحلة في عينيك» ويستجيب لكل ما تطلب؛ وأميركا وحدها تشرّع وتفسر وتفصّل القرارات الدولية بالطريقة التي تريدها، ثم تجر وراءها مجموعة من الدول كي تنفذ قرارات الأمم المتحدة!

لم تعد كلمات مثل: الكيل بمكيالين، والتحيز، وعدم الإنصاف، تعني شيئاً إزاء الصلف والعربدة واستعمال أقسى درجات الوحشية في معاقبة الشعوب، وليس الحكام، التي تمارسها أميركا أمام سمع العالم وبصره. إن عالماً من هذا النوع، بالإضافة إلى أنه غير مقبول، لا يمكن أن يستمر.

ورغم القوة الخارقة التي تبدو عليها أميركا، وقدرتها على فرض إرادتها، حتى على أصدقائها، فإن العد العكسي قد بدأ. بدأ منذ أن انفردت بالقوة في مواجهة العالم كله؛ بدأ منذ أن استهانت حتى بحلفائها؛ بدأ منذ أن تكشفت على حقيقتها: كل شيء لها وحدها ولا شيء لأحد غيرها. إن وضعاً مثل هذا إذا فرض نفسه فإنه يحمل في أحشائه بذرة موته. وإذا كنا، نحن العرب، ندفع اليوم أولى وأقسى «الفواتير» لأميركا، وهي غير راضية، فإن الآخرين مضطرون غداً وبعد غد لدفع الأتاوات، وإحناء الرأس، أو لعمل شيء آخر، ويبدو أن الشيء الآخر هو ما سوف يحصل.

لم تكن القوة الوسيلة التي يمكن من خلالها الوصول إلى الرضى أو الاقتناع. يمكن للأقل قوة أن يحتمل بعض الوقت، لكن سيقلب الطاولة حين يحين الوقت، ولنا في تاريخ الامبراطوريات أمثلة كثيرة تؤكد ذلك.

إن العالم الذي نعيش فيه اليوم مليء بالقسوة والتفاهة والجنون، ولا أظن أن عالماً هذه أبرز صفاته مقدر له أن يستمر هكذا لفترة

طويلة. لا يعني ذلك أنه سيتغير من تلقاء نفسه، أو في لحظة صفاء وإشراق تنتاب «الكبار» الذين يتخذون القرارات، وإنما حالة الاحتقان والفقر والشعور بالمهانة والظلم المسيطرة على «الصغار» هي التي ستفرض نفسها، وتجبر الكبار على اتخاذ قرارات عاقلة، وهذا وحده ما يساعد على إنقاذ العالم. . . أو ربما على دماره.

السؤال السابع: يتشوف القارىء إلى أن يبوح عبد الرحمن منيف الكتوم ببعض أسرار حرفته، هلا منحت هذا اللقاء بعض ذلك؟ وهل من وعد بعمل جديد أحمله للقراء؟

الجواب: لست كتوماً، أو ربما لا أعرف الكتمان، فأنا مكشوف مثل ظاهر اليد كما يقال، وقد ألوم نفسي، بعض الأحيان، لأني أثرثر أكثر مما ينبغي، ربما بدافع التحريض ومحاولة استفزاز أنبل ما لدى الآخرين ليخرجوه ويراه الناس.

هذا أولاً، وثانياً: في الرواية، تحديداً، ليست هناك أسرار كثيرة يمكن أن تذاع. الرواية عمل يحتاج إلى استعداد، ويحتاج أكثر إلى مثابرة وصبر وشعور عالٍ بالمسؤولية إضافة إلى الصدق. . وشيء من الشجاعة.

وإذا كانت القصيدة لحظة إشراق، والقصة القصيرة اقتناص الومضة والمفارقة، والمسرحية تتطلب مناخاً ديمقراطياً، فإن الرواية أكثر ما تحتاجه الجلوس يومياً وراء الطاولة لساعات متواصلة من أجل التفكير العميق ثم لكتابة صفحتين إلى ثلاث صفحات، إذا فتح الله ويسر. الرواية تحتاج تحضيراً طويلاً، وفضولاً لمعرفة الأشياء: أسماءها ومواعيدها وتفاصيل التفاصيل عن دورتها في هذه الحياة.

كثيراً ما يضيق بي من ألتقيتهم من لجاجة السؤال.

لا أتعب من محاولة المعرفة والتعلم.

افتح عيني على اتساعهما لرؤية الأشياء حولي، مهما كنت أعرفها.

أنظر إلى رفة العين حين يتكلم الإنسان لأكتشف مدى ما يعنيه وكم من الصدق فيما يقول. وأحاول أن أرهف سمعي كي أسمع الصمت.

أما حول شخصيات رواياتي فإني أرى بعضهم في المنام، ولا أمل من الحديث معهم، ولسنا دائماً على وفاق، إذ كثيراً ما يتحرر «الأبطال» ويشقون عصا الطاعة، ثم يستقلون، وتكون لهم أيضاً حياتهم الخاصة. وصدف أكثر من مرة أن مد بعض «الأبطال» ألسنتهم هزءاً بعد أن اختاروا طريقهم الخاص وحددوا مصائرهم بأنفسهم!

الرواية مهما حاول الروائي تصورها لا تتكون إلا بالكتابة، فالكتابة مثل تظهير الصورة، إذ بها وحدها تكتسب شكلها وقوامها وملامحها الحقيقية، وقبل ذلك تكون مجرد احتمال.

أما عن الشق الأخير من السؤال، فسوف يصدر لي كتاب، قبل نهاية العام الحالي، عن «زوربا العربي» أحد الأصدقاء المغاربة الذي كان رهاناً كبيراً بالنسبة لي، لكنه غادر قبل الأوان، وقبل أن يحقق رهانه، وإن عاش حياة حافلة.

هذا الكتاب هو «عروة الزمان الباهي»(*) عن الباهي محمد، آخر الصعاليك الكبار، ومختار باريس الأبدي.

كما صدر لي في الشهر الحالي كتاب عن الرسام العربي الكبير مروان قصاب باشي، بعنوان رحلة الفن والحياة، عن هذا الرسام المقيم في ألمانيا، والذي يشكل فنه إضافة نوعية للفن العالمي.

أما في مجال الرواية فقد انقضت بضع سنين وأنا أهيء لعمل جديد، وآمل أن تظهر تباشيره في وقت غير بعيد.

(*) صدر الكتاب عن المركز الثقافي العربي وبيسان 1997.

فهرس المحتويات



عبد الرحمن منيف

من مؤلفاته:

- مدن الملح (5 أجزاء)
- الأشجار واغتيال مرزوق
- سباق المسافات الطويلة
- شرق المتوسط
- عروة الزمان الباهي
- لوعة الغياب

بين الثقافة والسياسة

أمام إخفاقات الماضي والحيرة التي تسم حركة التغيير في الحاضر، تُطرح اليوم تساؤلات تزيد من حدّتها الوتيرة المتسارعة للتغيرات التي تحصل في العالم.

مشاكل كثيرة تطرح أمام المثقفين العرب، بدءاً من النقاش الدائر حول المثقف الاجتماعي والسياسي، وصولاً إلى محاولة تجاوز الانكسارات الناتجة عن تراجع قوة الحركات الوطنية، وسقوط الاتحاد السوفياتي، وتنصيب الولايات المتحدة الأميركية لنفسها زعيمة للعالم وحامية للنظام. بما يعني ذلك من طغيان لنموذج يهدف للإلحاق والسيطرة.

مواضيع شتّى تدخل في صلب الحوار الدائر حول المهمات الحاضرة وتلمّس آفاق ما يجب العمل عليه، كالدين، النفط، المرأة، ودور الأدب عامة والرواية خاصة، تشكّل صلب هذا الكتاب الذي يجمع آراء تقدّم بها عبد الرحمٰن منيف على أمل توسيع دائرة النقاش، وتسجيل وثيقة تطل على هموم هذه المرحلة.

الناشر


المركز الثقافي العربي
ص.ب ٥١٥٨/١١٣ بيروت - لبنان
ص.ب 4006 - الدار البيضاء - المغرب